القدس في مفاوضات السلام

ثلاثون عاماً من التجاذبات

١٩٧٩م - ٢٠٠٩م

د. عبد الحميد مسلم المجالي

دراسات
2 0 0 9

القدس في مفاوضات السلام

ثلاثون عاماً من التجاذبات

١٩٧٩م - عام ٢٠٠٩م

القدس في مفاوضات السلام

ثلاثون عاماً من التجاذبات

١٩٧٩م - عام ٢٠٠٩م

د.عبد الحميد مسلم المجالي

٢٠٠٩

إصدارات:

الكرك مدينة الثقافة الأردنية 2009

- **القدس في مفاوضات السلام**
  ثلاثون عاماً من التجاذبات
  ١٩٧٩م - عام ٢٠٠٩م
- **دراسة**
- **د. عبد الحميد مسلم المجالي**

- **الناشر: وزارة الثقافة**

شارع وصفي التل
خلف جبري المركزي
ص. ب ٦١٤٠ – عمان - الأردن
تلفون: ٥٦٩٦٢١٨/٥٦٩٩٠٥٤
فاكس: ٥٦٩٦٥٩٨
Email: info@culture.gov.jo

- **الطباعة: مطبعة السفير هاتف ٤٦٥٧٠١٥**
- **الإخراج الفني: سمير اليوسف**
- **رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (٢٠٠٩/١٠/٤٦٨٩)**

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى كل الذين يعملون بإخلاص من أجل الأمة....

إلى الأهل والأصدقاء الذين شدّوا من أزري في مراحل هذه الدراسة

مع خالص المودة و التقدير،،،،

د.عبدالحميد مسلم المجالي

قال تعالى:

(وقل رَب زدني علماً)

صدق الله العظيم

سورة طه (الآية ١١٤)

المحتويات

المقدمة

أولا: تحديد موضوع الدراسة

يدور موضوع هذه الدراسة حول رصد وتحليل مواقف وسلوك الطرفين العربي الفلسطيني والإسرائيلي بشأن القدس في حالات ومراحل التفاوض التي تمت منذ اتفاقات كامب ديفيد الأولى عام ١٩٧٩ وما تلاها من إبرام معاهدات سلام بين الأردن من جهة وإسرائيل من جهة أخرى ثم بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي في إعقاب ما عرف باتفاقات أوسلو ١٩٩٣م ومرورا بمفاوضات كامب ديفيد الثانية عام ٢٠٠٠م وما تلاها من اتصالات ومفاوضات حتى نهاية عام ٢٠٠٩م

فمن المعلوم ان قضية القدس تعد من أكثر القضايا حساسية وأشدها تعقيدا في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي نظراً للأهمية التاريخية والدينية والسياسية للمدينة وتشابك الارتباطات والمصالح لأصحاب الديانات السماوية الثلاث (الإسلامية والمسيحية واليهودية) عبر مختلف العصور والأزمان في المدينة المقدسة، الأمر الذي خلق مطالب ومواقف لأطراف الصراع ارتبطت في الأساس بالوجدان الديني والتاريخي والحقوقي وجعل من قضية القدس خطاً أحمر لأي طرف لا يمكن تجاوزه أو القفز عليه أو حتى محاولة إقناع شعبه بضرورة تقديم تنازلات أيا كانت في إطار التسوية السلمية لقضايا الصراع العربي الإسرائيلي بصفة عامة.

وقد ثبت بما لا يدع مجالا للشك انه لا سلام في منطقة الشرق الأوسط دون حل

القضية الفلسطينية ولن يتحقق ذلك الا بعد ان ينال الفلسطينيون حقوقهم المشروعة المتمثلة في حق تقرير المصير على كامل الأراضي الفلسطينية بما فيها القدس، فالقدس أحد العناصر ذات الأهمية القصوى في القضية الفلسطينية ان لم تكن أهم تلك العناصر والتي وصلت إلى ذروتها باحتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية في ١٤ ايار ١٩٤٨م حينما حاول اليهود ان يجعلوا من القدس عاصمة لهم ثم حدثت هزيمة حزيران عام ١٩٦٧م عندما احتل اليهود ما تبقى من مدينة القدس بكل أماكنها المقدسة، ثم أعلنت إسرائيل عن ضم القدس إلى أراضيها الأمر الذي كان بداية الشروع في عملية تهويد واسعة للمدينة المقدسة في محاولة لإضفاء الوجود الشرعي لليهود فيها.

وقد جاءت عمليات التهويد عن طريق مصادرة الأراضي والاستيطان المكثف واعتبار القدس عاصمة لإسرائيل إضافة إلى طرد سكانها العرب والتضييق عليهم لتخفيض عددهم إلى أدنى حد ودفع مزيد من المستوطنين اليهود إليها، هذا عدا عن الحفريات والتهديدات المستمرة للأماكن الإسلامية والمسيحية المقدسة والتي تجسدت أولاها في إحراق المسجد الأقصى عام تسعة وستين من القرن الماضي وفي المحاولات المستمرة لتدنيسه وتهويده حتى الآن.

لقد حاولت إسرائيل خلق واقع جديد في القدس بإجراءات تناولت الأرض والإنسان وذلك لمنع أو إعاقة أي تسوية لقضية المدينة المقدسة، رغم القرارات الدولية المتتابعة التي أكدت عروبة القدس الشرقية، وعبرت عن رفضها للإجراءات الإسرائيلية التهويدية للقدس المحتلة.

ومن جهة أخرى، فقد بدأت عملية السلام بعقد مؤتمر مدريد في أواخر عام ١٩٩١م وكانت قضية القدس إحدى القضايا الرئيسية التي تناولتها المفاوضات الثنائية بين الأطراف المتفاوضة في عدة جولات في واشنطن. غير ان هذه المحادثات لم تحقق تقدما إلى ان توصلت منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية إلى " اتفاق المبادئ " في أوسلو الذي وقّع في شهر ايلول ١٩٩٣م وأرجأ البحث في قضية القدس إضافة

إلى قضايا اللاجئين والحدود والمياه والمستوطنات إلى ما عرف بمفاوضات الوضع النهائي.

ومنذ ان بدأت المفاوضات النهائية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي في الثامن من شهر تشرين ثاني من عام ١٩٩٩م لم تحقق هذه المفاوضات أي تقدم رئيسي في جميع القضايا المطروحة للتفاوض وعلى رأسها قضية القدس والتي كانت موضوع خلاف رئيسي أشير إلى انه أحد الأسباب الجوهرية لفشل قمة كامب ديفيد التي عقدت بمشاركة أمريكية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي في الحادي عشر من شهر يوليو / ٢٠٠٠م وانتهت بعد أسبوعين، اضافة الى ما تلاها من مفاوضات حتى صح ان يقال انه لا يمكن التوصل إلى سلام فلسطيني – إسرائيلي دائم وشامل دون إيجاد حل مقبول لقضية القدس، خاصة وان هذه القضية لا تعني الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي فقط بل تعني العالمين العربي والإسلامي إضافة إلى العالم المسيحي.

ونحاول في هذه الدراسة إلقاء الضوء – ما أمكن – على كيفية ومضمون ونتائج التفاوض العربي الإسرائيلي بشكل عام وما آلت اليه مراحل هذا التفاوض بشأن القدس على وجه الخصوص.

ثانياً: المشكلة البحثية وتساؤلات الدراسة

لا شك ان ارتضاء الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي تسوية مختلف قضايا النزاع بالوسائل السلمية وما تلا ذلك من دخول الجانبين في عملية تفاوض شهدت جولات ومراحل عديدة، لا شك ان كل ذلك يثير التساؤل حول موضوع القدس في إطار التفاوض العربي الفلسطيني والإسرائيلي والى أي مدى يشكل التمسك بالقدس سقفاً أعلى لمواقف الطرفين العربي الفلسطيني أو الجانب الإسرائيلي.

ومن ثم يثور التساؤل حول ماهية وضع القدس في مفاوضات السلام العربية الإسرائيلية ؟ ويتفرع عن هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات تدور حول:

- متى بدأ التفاوض بشأن القدس ؟
- الى أي مدى تتعارض مواقف الأطراف المعنية بشأن القدس ؟
- ما هو مستقبل المدينة المقدسة في ضوء ما يعتري المفاوضات من صعوبات وعقبات؟

منهاجيه الدراسة :

في محاولة للإجابة عن التساؤلات سالفة الذكر تستخدم الدراسة المنهج التاريخي التحليلي حيث نتتبع الإطار التاريخي والقانوني للتفاوض بشأن القدس ثم نحلل المواقف التفاوضية للأطراف المعنية تجاه هذه القضية.

والواقع ان عملية التفاوض ومنها المفاوضات الدولية هي في التحليل الأخير سلوك خارجي لعدد من الأطراف يخضع لعدد من المحددات أو المؤشرات التي تحكمه وتقرر مساراته.

وعلى هذا سوف ينقسم البحث في كل من القسم النظري والقسم التطبيقي الى شقين الأول يعالج المحددات المؤثرة على عملية التفاوض والثاني يعالج عملية التفاوض ذاتها وتطوراتها المختلفة مع الحرص على ابراز التداخل والتفاعل بين كل المتغيرات محل الدراسة.

الدراسات السابقة :

لا يوجد – في حد علم الباحث – دراسة متكاملة تتناول وترصد مواقف الأطراف المعنية بشأن القدس عبر مراحل المفاوضات العربية الإسرائيلية منذ كامب ديفيد الأولى مروراً بمؤتمر مدريد وبكامب ديفيد الثانية وصولا الى ماتلاها من مفاوضات.

ومن هنا فإن استفادة الباحث من الدراسات غير المنشورة ذات العلاقة تنصب على استخلاص الملامح العامة ودلالاتها لإبعاد التفاوض وماهيته بشأن قضية القدس.

تقسيم الدراسة :

تنقسم الدراسة الى خمسة فصول، الفصل الأول فيها تمهيدي نظري يتناول النظرية العامة للتفاوض الدولي بما في ذلك تعريف التفاوض والتمييز بينه وبين المساومة، كما يتضمن العلاقة بين أطراف التفاوض وتوازن القوى بينها والتأثير الداخلي والخارجي على صنع القرار فيها وأشكال التدخل الخارجي إضافة الى أنماط التفاوض وعملية التفاوض نفسها.

أما الفصل الثاني فيتناول الإطار التاريخي والقانوني للتفاوض بشأن القدس، ويتضمن مكانة القدس في الأديان السماوية الثلاث وتطور السيادة على القدس ونشأة قضية القدس ثم الأسانيد القانونية للسيادة العربية عليها وإجراءات الضم والاستيطان الإسرائيلي في المدينة المقدسة ثم موقع القدس في الاتفاقيات الثنائية العربية الإسرائيلية.

في حين يتناول الفصل الثالث بيئة التفاوض بشأن القدس بما فيها المتغيرات الداخلية الفلسطينية والإسرائيلية وعملية صنع القرار لدى كل طرف والبيئة الخارجية للتفاوض التي تتناول الأبعاد الدولية والإقليمية والإسلامية ومواقف الدول المعنية بشأن القدس.

أما الفصل الرابع فيتضمن تطور المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية بشأن القدس بدءاً بمؤتمر مدريد واتفاقات أوسلو وصولاً الى ما عرف بمفاوضات الوضع النهائي ومنها المفاوضات التي جرت في كامب ديفيد في شهر تموز عام ٢٠٠٠م وما تلاها من اتصالات وأسباب تعثر هذه المفاوضات.

الفصل الخامس هو أخر فصول الدراسة، ويتحدث عن مرحلة جمود المفاوضات والتي تزامنت معها انتفاضة الأقصى، وتأثير الانتفاضة على المواقف التفاوضية للأطراف.

ونختتم هذه الدراسة بإمكانية تحديد ملامح لإستراتيجية تفاوضية فلسطينية

عربية إسلامية لحماية حقوق الأمة في القدس، وما هي احتمالات التسوية ومن ثم ما هو المطلوب عربياً وإسلاميا لدعم المفاوض الفلسطيني بشأن المدينة المقدسة.

الفصل الأول

في النظرية العامة للتفاوض الدولي

الفصل الأول

في النظرية العامة للتفاوض الدولي

يشتمل هذا الفصل على ثلاثة مباحث رئيسية، الأول منها يتحدث عن تعريف التفاوض والتمييز بينه وبين المساومة، وتطور دراسة نظرية التفاوض الدولي، فيما يتناول المبحث الثاني بيئة التفاوض بما فيها طبيعة المسألة محل التفاوض والعلاقات بين أطراف التفاوض وتوازن القوى بينها، وصنع القرار والتأثير الداخلي لدى كل طرف والتدخل الخارجي وأشكاله، بالإضافة الى أنماط التفاوض.

أما المبحث الثالث، فيتناول عملية المفاوضات نفسها بدءاً بالتمهيد لبدئها وافتتاحها وتكتيكات التفاوض، بالإضافة الى السرية والعلنية في التفاوض ودور وسائل الاتصال.

المبحث الأول: تحديد ظاهرة التفاوض الدولي

المطلب الأول: تعريف التفاوض

التفاوض وباعتباره ارتبط منذ البداية بالعلوم الاجتماعية بمعناها الواسع فانه يصعب الوصول الى تحديد تعريف جامع مانع متفق عليه بين المعنيين بالتفاوض. وفي هذا الخصوص يثور التساؤل ويكثر الجدل حول ما إذا كانت المفاوضات تعد علماً أم فناً، ومثل هذا الجدل لا يجدي كثيراً لأن المفاوضات هي خليط من هذا وذلك، فهي علم بمعنى ان لها أساليب وقواعد يمكن دراستها وتعلمها وهي فن لأنها في جانب كبير منها تعتمد على المهارة الفردية والقدرة الذاتية لشخص المفاوض[1].

وبعبارة أخرى، فان المفاوضات تعد في حقيقة الأمر منهجاً وأسلوبا عملياً تتبعه الإطراف المختلفة سواء أكانت دولاً أم غير دول لكي تتوصل الى اتفاق يضمن لها مصالحها ويحقق لها الحد الأقصى من هذه المصالح، والمفاوضات كوسيلة سلمية لتسوية المنازعات الدولية هي تبادل الرأي بين دولتين متنازعتين بقصد الوصول الى تسوية للنزاع القائم بينهما وهي لا تعدو ان تكون سلسلة من الحلول الوسط والتنازلات المتبادلة .

وإذا كان الهدف الرئيسي لكل طرف من عملية التفاوض هو تعظيم المكاسب وتقليل الخسائر الى أدنى حد ممكن، دون ان يترتب على ذلك انهيار المفاوضات، فان المفاوضات تعتبر بذلك خليطا بين قواعد وأساليب وحيل[2].

وفي هذا الصدد لا يمكن القطع بان المفاوضات علم فحسب بل هي فن ايضاً ويمكن الاستفادة اثناء عملية التفاوض بالقواعد التي يضعها الخبراء الأكاديميون للحفاظ

---

(١) أسامه الباز، المفاوضات السياسية، ندوة المفاوضات الدولية، معهد الدراسات الدبلوماسية، الرياض، ١٣ – ١٦ فبراير ١٩٩٣، ص ٩٢.

(٢) المصدر السابق، ص ٩٢

على ديناميكية المفاوضات وكذلك من المهارات والمواهب الشخصية لتحقيق نتائج أفضل[١] .

والى جانب الجدل حول ما إذا كان التفاوض يعرف على انه علم أو فن أو خليط من هذا وذلك، فان ثمة تعريفات أخرى عديدة للتفاوض ومن بينها:

- التفاوض هو التفاعل بين الإطراف المتنازعة بهدف التوصل الى اتفاق بشأن القضايا المطروحة بينها.[٢]

- مباحثات تتم بين طرفين وأكثر ينظر كل منهما للأخر على انه متحكم في مصادر إشباعه ويهدفان منها الى الاتفاق على تغيير هذه الأوضاع[٣] .

- حوار او تبادل مقترحات بين طرفين أو أكثر بهدف التوصل إلى اتفاق يؤدي إلى حسم قضية أو قضايا نزاعية بينهم وفي الوقت نفسه تحقيق المصالح المشتركة فيما بينهم أو المحافظة عليها [٤].

- التفاوض هو ان تدخل في حوار أو نقاش مع طرف أو أطراف أخرى بهدف الوصول إلى اتفاق يرضي الإطراف المتفاوضة ويضمن لها الحد المقبول من المكاسب وهناك من يرى ان التفاوض يعد عملية اجتماعية حركية بالغة التعقيد تتداخل وتتفاعل فيها عدة عناصر في مقدمتها المعلومات والوقت والقوة والأساليب المتبعة ووسائل الاتصال المستخدمة[٥] .

---

(1) Linda P. Brady, The politics of Negotiation, The University of North Carolina Press, Chapel Hill & London, 1991, PP. 1219

(2) Royce A. Coffin, The negotiator: Manual for winners (American management Association, 1973 , PP.120.

(3) Dennis Hawwar, How to improve your negotiation skills .Alexander Hamilton inst, 1982, PP.12-

(٤) صديق محمد عفيفي، ودكتورة جرمين حزين سعد، التفاوض الفعال في الحياة والأعمال، القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٨٥، ص ١٣.

(٥) موسوعة مقاتل من الصحراء، (الأقسام، التفاوض) www.moqatel.com

ويمكن تعريف التفاوض من خلال النظرة الشمولية لكل من القضية التفاوضية وإطرافها وخطواتها والهدف المطلوب الوصول اليه على النحو التالي:

" التفاوض هو موقف تعبيري حركي قائم بين طرفين أو أكثر حول قضية من القضايا يتم من خلاله عرض وتبادل وتقريب ومواءمة وتكييف وجهات النظر واستخدام كافة أساليب الإقناع للحفاظ على المصالح القائمة أو للحصول على منفعة جديدة بإجبار الخصم بالقيام بعمل معين أو الامتناع عن عمل معين في إطار علاقة الارتباط بين إطراف العملية التفاوضية تجاه أنفسهم أو اتجاه الغير "[١]. وعلى الرغم مما يوجه إلى هذا التعريف من نقد خاصة فيما يتصل بحجمه أو صياغته المركبة إلا انه يمكن ان يكون أكثر التعريفات قبولا للتعبير عن التفاوض في إطاره المتكامل.

المطلب الثاني: التمييز بين التفاوض والتساوم

يختلف التفاوض في مفهومه عن الإقناع والتسوية والتنازل والمساومة، فجوهر عملية الإقناع هو فرض أحد الأطراف إرادته على الآخر بما يضمن التغلب على اعتراضاته أو استمالته كي يسلم بالشروط التي يفرضها عليه الطرف الأخر وهي بالتالي جزء من عملية التفاوض وليست بديلا عنها[٢].

وتعني التسوية عدم فوز أي طرف من إطراف التفاوض لأن المطلوب من هذه الأطراف ان تتنازل عن بعض مطالبها التي قد لا تريد التنازل عنها[٣].

وعادة ما يتم التنازل أو الإذعان لمطالب الطرف القوي بين أطراف متحاربة انتصر فيها طرف على آخر عسكرياً، فيستسلم الطرف المهزوم دون قيد أو شرط لاعتقاده انه

---

(١) محسن الخضيري، تنمية المهارات التفاوضية،، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م، ص ٢٥.

(٢) نادر أبو شيخه، أصول التفاوض، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، عام ٢٠٠٠م، ص١٥

(٣) المصدر السابق، ص ١٥ و ١٦.

لا أمل له في التغلب على الطرف المنتصر، ويعد التنازل محصلة أو نتيجة لجهد تفاوضي تتم ممارسته على الطرف المتنازل أو الطرف المانح للحق المتنازل عنه ومن ثم يتم تحديد حجم وطبيعة ومقدار هذا الحق بناء على القدرة والجهد التفاوضي للطرفين أي للمتنازل عن الحق والطرف المتنازل له[1].

وتعني المساومة تبادل المقترحات بشأن شروط الاتفاق حول مسائل معينة أو حول شروط الاتفاق في مسألة ما وقد تتم المساومة بخصوص الأسعار وشروط التسليم أو التأمين أو غيرها[2].

وتعتبر المساومة أسلوباً من أساليب تخفيض الثمن وتقوم على المحادثة بين البائع والمشتري حول المقابل الذي يتعين على المشتري دفعه لقاء الحصول على سلعة أو خدمة يريد الحصول عليها[3]، وبالتالي فإن التفاوض عملية أكثر شمولاً من المساومة بحيث يمكن اعتبار الأخيرة جزء من التفاوض وتكتيكاً من تكتيكاته.

المطلب الثالث: تطور دراسة نظرية التفاوض

تتسم العلاقات الدولية منذ القدم بما يمكن ان يسمى (الطبيعة التنازعية) فوجود منازعات بين الدول أمر لا مفر منه ذلك لأن وجود أي علاقات تبادلية أو أي أمور تنظيمية أو أي مصالح مشتركة بين عدة كيانات أو أشخاص يخلق عادة أسباباً للنزاع فيما بينها، وإذا كان هذا صحيحاً على المستوى الداخلي بين الأفراد والمؤسسات فإنه يصدق بدرجة أشد على الصعيد الدولي لكن على المستوى الأخير تتسم طرق تسوية المنازعات بملامح مختلفة حيث لا توجد على الصعيد الدولي مؤسسات أعلى من الدول يناط بها ان تفرض إرادتها على هذه الدول على الرغم من حالات تعامل مجلس الأمن

---

(١) محسن الخضيري، التفاوض، القاهرة: الانجلو المصرية، ١٩٨٨م، ص ٢٤.

(٢) اميمه الدهان، ادارة المفاوضات وتنمية مهاراتها في المنظمة، دراسات، عمان: الجامعة الاردنية، العدد الثالث، ١٩٨٦م، ص ١٢٤

(٣) محسن الخضيري، التفاوض، مصدر سابق، ص ٢٣.

الدولي في السنوات الأخيرة مع بعض المنازعات الدولية بطريقة مختلفة مستندا إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة غير ان مجلس الأمن لا يزال بعيدا عن ان يكون حكومة عالمية[1].

ولهذا فإن المفاوضات ومنذ القدم وبأشكال مختلفة تعد الوسيلة الأكثر شيوعا التي يتم اللجوء إليها لتسوية النزاع سواء على صعيد الأفراد أو المؤسسات أو الدول ·

وتعد المفاوضات الدولية واحدة من ابرز ظواهر العلاقات الدولية على مر العصور فمنذ ان عرف البشر الاستقرار والتجمع وتكونت شبكة من الصراع والتعاون تبين ان للإنسان حاجة ماسة ورغبة في التعاون · وكان بعد ذلك ان سعى إلى تطوير أسلوب التفاهم حول كيفية هذا التعاون وكان ان لجأ إلى ما نسميه اليوم بالتفاوض ·

وعلى صعيد العلاقات بين الدول تضاعفت أهمية التفاوض باعتبارها وسيلة لفض المنازعات والحصول على الحقوق بعيدا عن الحرب ·

ونظرا لهذه الأهمية فإننا نجد العديد من الأدبيات التي تطرح مفاهيم وظواهر التفاوض وتقدم التحليلات المختلفة لها وتجد دراسات عديدة تصب نتائج أما في مجال محدد بعينه كالمجال القانوني أو السياسي أو الاجتماعي والإداري أو الاقتصادي وربما دفع هذا الأمر العديد من الدوائر السياسية والدبلوماسية وكذلك المؤسسات العديدة على مستوى العالم إلى تعميم وطرح برامج خاصة لتحسين أداء المفاوضين والممارسين بالفعل على عمليات التفاوض أو طرح برامج تدريبية لتقديم فن وعلم التفاوض لقطاعات من الإداريين والدبلوماسيين وغيرهم ·

ولعل من أشهر هذه البرامج مشروع جامعة هارفارد للمفاوضات بالولايات المتحدة والهدف منه هو تنمية وتطوير طرق ووسائل ومهارات التفاوض والوساطة من اجل

---

(١) مفيد شهاب، المفاوضات الدولية: علم وفن، ندوة المفاوضات الدولية، معهد الدراسات الدبلوماسية، الرياض، ١٣-١٦ فبراير ١٩٩٣م، ص ٢٠٧.

معالجة المشاكل القائمة في المجتمع الأمريكي بل وفي المفاوضات السياسية الدولية وتصب جهود القائمين على هذا المشروع في ثلاثة اتجاهات رئيسية وهي[1]:

١- الإسهام في بناء نظريات للتفاوض: وقد أسهم القائمون على هذا المشروع من المختصين في تصميم ما يعرف (التوسط من خلال نص واحد one-text me-diation) وهي طريقة تعتمد على كتابة نص مبني على الأجندات المتصارعة للأطراف المتنازعة بهدف تقليل الهوة أو الفجوة بين الأطراف بحيث يتم تنقيح وتطوير مثل هذا النص الذي يبدأ بكتابته الوسيط من خلال تفاعلات مكثفة مع كل طرف على حدة أو في وجودهم أيضاً.

٢- في مجال التدريس والتدريب: ويتضمن المشروع تقديم وتطوير برامج تدريبية للتفاوض في المجالات المختلفة ٠

٣- في مجال النشر: وصدر في هذا المجال كتاب دليل الوساطة في المفاوضات الدولية وكذلك واحد من أهم الكتب الحديثة تعتبر ان (التفاوض من أجل إبرام الاتفاقيات) للكاتبين روجر فيشر ووليام اري[٢].

ويمكن القول ان التطور الضخم الذي شهدته دراسة نظرية التفاوض الدولي هو تطور حديث إلى حد كبير فالطفرة الضخمة التي ظهرت في كم وكيف هذه الدراسات لم تبدأ في الواقع إلا في الستينات فقد بدأت كما يقول زارتمان مع كتاب شيلنج (إستراتيجية الصراع في عام ١٩٦٠)[٣] والذي أكد فيه ان معظم مواقف الصراع هي مواقف تساوميه بالضرورة وان أي إستراتيجية للتعامل مع هذه المواقف يجب ان تهتم بالتطبيق الفعال

---

(١) حسن محمد وجيه، مقدمة في علم التفاوض الاجتماعي والسياسي، مؤسسة السلسلة، إصدار المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، اكتوبر / تشرين الأول ١٩٩٤م، ص ٥٠.

(2) Fisher, Roger and William Ury, Getting to yes: Negotiatong agreement without giving in, Arrow Books, London 1988, P.122

(٣) محمد بدر الدين، المفاوضات المصرية البريطانية، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٠م، ص ١٠.

للقوة من خلال استغلال القوة المحتملة، ثم تعّرض في كتابه الثاني (الأسلحة والنفوذ) إلى كيفية استخدام التهديدات كقوة تساوميه، ثم أخذت دراسات المفاوضات الدولية دفعة قوية نحو مزيد من التحديد والتبلور والاستقلالية مع أكلي في كتابه (كيف تتفاوض الأمم / عام ١٩٦٤) ثم أعمال زارتمان في السبعينات والثمانينات وكلاهما ركز على التفاوض مع وجهة النظر السياسية.

ويلاحظ ان عملية التفاوض قد درست ومورست أكثر من أي مكان آخر عن طريق الغرب وعلى وجه الخصوص الأمريكيين فإسهامات الأمريكيين في مجال المفاوضات متعددة ومتنوعة حتى صارت عملية التفاوض بحد ذاتها وسواء في جوانبها النظرية أو باعتبارها عملية منهجية عملية يتم الرجوع فيها كثيرا إلى الفقهاء الأمريكيين والممارسة الأمريكية[١].

ومن أمثال المفكرين الأمريكيين البارزين في هذا الشأن البروفيسور فيشر أستاذ القانون الدولي والعلاقات الدولية بجامعة هارفارد والذي قدم إسهامات عديدة ومتميزة في حقل المفاوضات يأتي في مقدمتها مؤلفه (Getting to yes) أي كيف ندفع المفاوض أو الخصم لأن يقول نعم.

ويمكن القول بأن المجتمع الدولي بعد الحرب العالمية الثانية ونظرا لتعدد الوحدات الدولية بعد حركات الاستقلال الوطني شهد تزايداً واضحاً في استخدام أداة التفاوض الدولي في تسوية المنازعات الدولية.

كما ان الصراع الدولي بين العملاقين وما أدى إلى تداخل كبير في العلاقات الدولية والتقدم العلمي والتكنولوجي كلها ظواهر زادت الحاجة إلى التفاوض إضافة إلى أنها أدت إلى حدوث تطور في علم وفن التفاوض بصورة عامة.

---

(١) اسامه الباز، مرجع سابق، ص ٩١.

المبحث الثاني: بيئة المفاوضات

تخضع المفاوضات الدولية - شأنها في ذلك شأن معظم ظواهر العلاقات الدولية لتأثيرات البيئة الدولية والإقليمية التي تجري المفاوضات في إطارها الجغرافي أو السياسي أو العسكري أو العقائدي أو غيره من الأطر الشكلية المعقدة - ومن طبيعة تلك البيئة ان تكون زاخرة بالعوامل المؤثرة والظروف الفاعلة، وعلى هذا لا تدور عملية التفاوض الدولي في فراغ وإنما تتفاعل مع المؤثرات والمداخلات الواردة في تلك البيئة.[1]

وتجدر الإشارة إلى ان هذه العوامل متفاوتة في تأثيرها وفي أهميتها من حالة تفاوض إلى أخرى ومن مرحلة إلى أخرى في نفس الحالة التفاوضية . وهناك العديد من المتغيرات التي يمكن تناولها أو تناول معظمها مع ملاحظة تداخل بعض هذه المتغيرات وتأثيرها المتبادل على بعضها البعض وعلى المفاوضات ومنها:-

المطلب الأول: طبيعة المسألة محل التفاوض وأهداف المفاوضات

تعدد أشكال المفاوضات وتنوعها من مفاوضات بشأن الحدود أو الاستقلال أو مفاوضات جمركية أو مفاوضات من أجل هدنة أو غيرها، ينعكس على السلوك التفاوضي للإطراف وخاصة بقدر ما يتعلق التفاوض الدولي بمصالح الدول الجوهرية، أو بمصالح جماعات مؤثرة.

وفي الواقع فان تأثير طبيعة المسألة التفاوضية يتفاعل إلى حد كبير مع العوامل والمؤثرات الأخرى بحيث تكاد هذه الطبيعة ان تكون الإطار العام الذي تنبع منه تأثيرات

---

(١) هيثم الكيلاني، النظرية الإسرائيلية في التفاوض، مركز الدراسات العربي الأوروبي، بحوث استراتيجية، دار الرازي ومؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٩٤م، ص ١٨ .

المتغيرات الأخرى مثل تشكيل وفد التفاوض وخلفياتهم ومستوى التشكيل[1].

ويمكن التعامل مع طبيعة المسألة محل التفاوض من زاوية دراسة أهداف التفاوض إلى حد ما وعلى هذا الأساس يمكن تصنيف التفاوض بناء على الأهداف الرئيسية الخمسة الآتية [2]:

١- التفاوض من اجل مد اتفاقيات أو عقود قائمة (Extension)؛

ويكون نوع التفاوض من اجل إطالة أمد اتفاقيات أو تعهدات أو ترتيبات قائمة بين الأطراف المعنية مثل إعفاءات معينة أو تسهيلات عسكرية.. إلى أخره. وهنا يكون المحرك الأول هو ان انقطاع العقد أو الترتيب المعين سيؤدي إلى تأثيرات سلبية في الطرفين أو احدهما٠

٢- التفاوض من أجل تطبيع العلاقة (normalization)؛

والمقصود هنا إعادة تأسيس علاقة دبلوماسية أو إنهاء احتلال مؤقت ٠ ويضرب مثال العلاقة بين مصر وإسرائيل والأمم المتحدة عام ١٩٤٩ أي عقب موقف غير عادي وبعد وقف قتال ووجود جو غير مستقر٠

٣ – مفاوضات تغيير أوضاع ما لصالح طرف ما (redistribution)؛

ويكون الهدف هنا تشكيل وتغيير الأوضاع لصالح طرف ما على حساب طرف أخر، وعادة ما يكون طابع التفاوض هو التهديد والقهر والإجبار، ويقدم مثالا هو إجبار ألمانيا في عهد هتلر الرئيس التشيكي في مارس / آذار عام ١٩٣٩ على تسليم بقية بلاده للالمان٠

---

(١) حسن محمد وجيه، مرجع سابق، ص ١٠٥ – ١٠٨ ٠

(2) Ikle، F. How Nations Negotiate، institute for diplomacy، George Town University، Washington DC. 1988، PP.2642-

٤ – **المفاوضات الابتكارية (innovation):**

والمقصود هنا هو خلق علاقة جديدة والتفاوض لإنشاء مؤسسة جديدة الأمر الذي يكون من شأنه تغيير طبيعة العلاقات بين الإطراف. ومن أمثلة هذا النوع مفاوضات تأسيس وكالة الطاقة النووية ومفاوضات تأسيس السوق الأوروبية المشتركة وما شابه ذلك ·

٥ - **مفاوضات التأثيرات الجانبية (side effects):**

ويقصد هنا تلك التأثيرات المهمة للتفاوض التي لا يكون الهدف منها التوصل إلى اتفاق أو توقيع اتفاقية بل المقصود هنا هو الأهداف الدافعة للتفاوض مثل الحفاظ على الاتصال ووقف أعمال عنف قائمة أو محتملة واستطلاع مواقف الخصم والقيام بالخداع والتضليل.. إلى آخره ·

وفي الغالب لا تتم أي عملية تفاوض بدون هدف أساسي تسعى إلى تحقيقه أو الوصول اليه وتوضع من أجله الخطط والسياسات ويستخدم الأدوات والتكتيكات وتستنفر من أجله الهمم وتحفز الجهود · فبناء على الهدف التفاوضي يتم قياس مدى تقدم الجهود التفاوضية في جلسات التفاوض وتعمل الحسابات الدقيقة وتجري التحليلات العميقة لكل خطوة وكل تكتيك استخدم وقياس مدى سلامته أو نجاحه وفقاً لمدى القرب أو البعد عن تحقيق الهدف ومن ثم يتم تقييم كل مرحلة من المراحل وتستبدل الأدوات والتكتيكات التفاوضية[1].

ويمكن القول ان أهداف التفاوض متعددة إلى حد كبير وبقدر ما تتعدد رؤية الأطراف المتفاوضة للمفاوضات بقدر ما يتأثر سلوكهم التفاوضي بالأهداف التي يسعون لتحقيقها وبقدر ما يتباين هذا السلوك تتباين هذه الأهداف ·

---

(١) محسن الخضيري، تنمية المهارات التفاوضية، مرجع سابق، ص ٣١

المطلب الثاني: العلاقات بين أطراف التفاوض وتوازن القوى

التفاوض نادرا ما يحدث بين أطراف لا تجمع بينهم علاقة بشكل ما، والعلاقة هنا المقصود بها التفاعل والاتجاهات فقد تكون علاقة صداقة أو علاقة عداء وصراع وفي حالات قليلة مفاوضات بين دولتين متباعدتين جغرافياً ولا توجد سوابق في العلاقات بينهما في التفاوض لإقامة علاقات دبلوماسية غير ان القاعدة هي حدوث تفاعل سابق على المفاوضات من نوع ما.

وعملية التفاوض تتم في إطار من توازن المصالح المتوافق أو المتعارض بين أطرافها ويتم هذا التوافق إذا كان محور التفاوض مصلحة مشتركة قائمة فعلا ومطلوب إيجادها مستقبلا، أما التعارض بين الأطراف المتفاوضة فتتعدد درجاته وتزداد حدته إلى درجة الصراع بين الأطراف المتفاوضة ليصبح التفاوض في هذه الحالة عملية تطويع ومواءمة بين أطرافه يتم من خلالها حل وإزالة أوجه التعارض وأسباب النزاع بتعديل المناخ المحيط بالطرفين ليصبح أكثر تقبلاً للمصالحة واستبدال العداء الدائم بالصداقة الوليدة تمهيداً للتوصل إلى حل وسط مقبول من الأطراف[1].

وكثيراً ما تستخدم العملية التفاوضية في حالة العداء الدائم بين طرفين كخطوة لتغطية عجز او قصور لدى أحد الطرفين استعداداً لبدء جولة جديدة من الصراع أو لكسر وحدة التحالف المؤيدة للطرف الآخر إذا ما كان هذا التأييد قائم على استمرار حالة الصراع بينه وبين هذا الطرف، وبالتالي خلخلة قدرات وموارد ومصادر دعم ومساندة هذا الطرف تمهيداً لعزله والقضاء عليه حينما تسنح الفرصة أو لاستخدامه كأداة لتدمير أصدقاء الأمس وحلفائه السابقين ومن ثم التخلص منهم جميعاً بدهاء وذكاء.

وجدير بالذكر ان هناك نوعين من التعارض أو الصراع على المصالح هما:

---

(١) المرجع السابق، ص ٣٢.

تعارض المصالح Interests conflict وتعارض الحقوق Right conflict

تعارض المصالح ينشأ من خلال الرغبة في الاستحواذ والتوسع والسيطرة لفرد ما أو لشخص ما أو لدولة ما على حساب الأفراد أو الأشخاص أو الدول الأخرى، وبالتالي فإن المواجهة بين كل منهم تصبح مواجهة وصراع على مصالح كل منهم إزاء الآخر.

في حين ان تعارض الحقوق ينشأ من خلال إحساس أي طرف من أطراف التفاوض بإنتقاص حق من حقوقه نتيجة رغبة الطرف الأول أو قيام الطرف الآخر بأخذ هذا الحق أو وضع العراقيل والقيود الشديدة على هذا الطرف لممارسة حقه والحجر على إرادته في استخدام حق من حقوقه المخولة له شرعاً أو طبيعياً أو قانونياً أو أيا كان محور هذا الحق.

وبالقياس يمكن إيجاد نوعين من الارتباط هما ارتباط المصالح، وارتباط الحقوق، ووفقاً لهذين الارتباطين يتم إيجاد التواؤم والتوافق وتكييف التفاوض بين الأطراف المفاوضة.

وفيما يتعلق بتوازن القوى فإن هذا العامل يعتبر من أكثر العوامل حسماً وتأثيراً في التفاوض وتحديد نتائجه.

وقوة الدولة ليست العنف فما هو إلا أحد أساليبها ويمكن القول ان هذه القوة هي المقدرة على التأثير في سلوك الطرف الآخر بالكيفية التي تخدم أهداف الدولة المتملكة لها. كما ان القوة ظاهرة نسبية إلى حد كبير، ومن ناحية عامة فيما يتعلق بتأثيرها على التفاوض فإنها تبدأ قبل التفاوض، فأحيانا قد يؤدي الاختلال الشديد في علاقة القوى بين طرفين يتفاوضان معاً إلى ان يقل الميل للتفاوض بل قد ينعدم من جانب الطرف الأضعف حيث التفاوض من مركز ضعف نسبي سيجعله الطرف الخاسر فيها

كما انه من الممكن حدوث مفاوضات نتيجة إجبار الطرف الأقوى للطرف الأضعف على التفاوض[1].

ويقول د. محسن الخضيري انه من الضروري ان يتم التفاوض في إطار من توازن القوى بين الأطراف المتفاوضة حتى يأخذ التفاوض دوره وتكون نتائجه أكثر استقراراً وتقبلا وعدالة واحتراماً بين هؤلاء الأطراف فإذا لم يكن هناك هذا التوازن فانه لن يكون هناك تفاوض بالمعنى السليم بل سيكون استسلاماً وإجحافا بأحد الأطراف الذي لا يملك القوة اللازمة لتأييد حقه أو للتدليل عليه أو لفرض رأيه وإجبار الخصم الآخر على تقبله واحترامه والعمل به أو بما سيتم التوصل بالتفاوض اليه[2].

المطلب الثالث: صنع القرار والتأثير الداخلي على المفاوضين

يقصد بصنع القرار عموما التوصل إلى صيغة عمل معقولة من بين عدة بدائل متنافسة وكل القرارات ترمي إلى تحقيق أهداف بعينها أو تفادي حدوث نتائج غير مرغوب فيها.

وصنع القرار يرتبط في أساسه بوجود معايير ترشيد يمكن الاحتكام إليها في عمليات الموازنة والترجيح والمفاضلة النهائية حيث ان الاستقرار على قرار بذاته لا بد وان يجيء نتيجة اقتناع منطقي بكل ما يمثله ويرمز اليه مضمون القرار وفي إطار التصور العام لما يترتب على الأخذ به من مخاطر وما يمكن ان يحققه في النهاية من نتائج ومثل هذا الاقتناع لا يمكن ان يتأتى بالطبع الا بعد مشاورات ومداولات تبحث فيها كل الجوانب المتعلقة بموضوع القرار[3].

---

(١) اسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية، مؤسسة الأبحاث العربية، أيلول ١٩٧٩م، بيروت، الطبعة الاولى، ص ١٠٨ – ١١١.

(٢) محسن الخضيري، تنمية المهارات التفاوضية، مرجع سابق، ص ٤٦.

(٣) إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص ٣٦٣.

ويعتبر القرار التفاوضي ليس الا أحد صور وأشكال القرار السياسي في أية دولة وقد يبدو للبعض ان بعض مجالات التفاوض الدولي تخرج عن مجالات السياسة ومن ثم القرار السياسي، على انه في حقيقة الأمر تقع معظم التفاعلات المسماة بالتفاوض الدولي في إطار القرار السياسي الخارجي والمواءمة السياسية، ففي نهاية الأمر فإن القرارات الخاصة بالتبادل التجاري والاستثمار والتعاون الزراعي والتعاون الثقافي هي كلها مسائل تتخذ فيها قرارات سياسية[1].

وحتى عندما تدور مفاوضات بين شركتين من دولتين مختلفتين في إطار قواعد السوق والعرض والطلب، فإن الأوضاع والتوجهات السياسية التي تسود الدولتين تؤثر بدرجة كبيرة على عملية التفاوض من بدايتها إلى نهايتها.

وفي حقيقة الأمر، فإن هذا العامل، أي آلية صنع القرار الخارجي، هو العامل الدائم الحضور في أي مفاوضات منذ بدايتها إلى نهايتها.

وفي هذا الصدد يمكن ملاحظة الحقيقة المعروفة والخاصة بتباين درجة المؤسسية والديمقراطية من مجتمع لآخر، وفي النظم السياسية المؤسسية تتعدد المؤسسات والقوى المؤثرة في علمية صنع القرار السياسي، ولا تنفرد بها قوة واحدة. ولا ينفرد صانع القرار السياسي، رئيس دولة أو رئيس حكومة بصنع القرار السياسي، وهذا خلافاً لنظم سياسية أخرى تعرف درجة أقل من المؤسسية، ويتمتع فيها صانع القرار الرئيسي بحرية أكبر، كما ان الرقابة على صنع القرار السياسي تتفاوت من نظام سياسي إلى آخر، حتى بين الدول الديمقراطية وبعضها البعض والدول غير الديمقراطية وبعضها البعض.

والمفاوض إذ يدرك حدود التفويض الذي يعمل به، وطريقة صنع القرار السياسي في بلاده، ونتائج ذلك على عملية التفاوض التي يكلف بها، عليه أيضاً ان يدرك حدود

---

(١) محمد بدر الدين زايد، المفاوضات الدولية بين العلم والممارسة، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م، ص ٢٩.

التفويض الذي يعمل به الطرف الآخر، وأثر عملية صنع القرار السياسي في بلاده على سلوكه التفاوضي[1].

وأمثلة الحياة العملية واضحة، سواء من التاريخ الحديث، أو من الواقع المعاصر الذي يتعامل معه المفاوضون، ففي النظم السياسية غير المؤسسية يمكن لصانع القرار السياسي ان يفاوض مباشرة او يفوض من يريد ويصدر تعليماته المباشرة والحاسمة في زمن قياسي نسبي، خلافاً للنظم السياسية المؤسسية التي يجب ان يتأكد المفاوض من انه ينفذ سياسة عامة، ومقبولة من المؤسسات التشريعية والتنفيذية وان تعديل المواقف التفاوضية يجب ان يمر بإجراءات عديدة تتفاوت في سرعتها وبطئها من مجتمع لآخر.

وأخيرا فإن من الجوانب المهمة للتفاوض وخاصة كلما زادت أهمية وحساسية موضوع التفاوض هي ان يكون المفاوض على صلة جيدة بصانع القرار الرئيسي في الدولة فكلما زاد وزنه وأهميته في مؤسسات الدولة كلما كان أكثر قدرة على تنفيذ التوجهات وتحقيق أهداف الدولة في هذه المفاوضات.

اتجاهات الرأي العام والقوى السياسية والاجتماعية:

البيئة الداخلية للمفاوضات تتكون من الأوضاع الاجتماعية السائدة ومن النظام السياسي والاقتصادي للدولة ومن الجماعات غير الحكومية وجماعات الضغط والمصالح والرأي العام والأحزاب السياسية... الخ.

فمثلا نجد ان طبيعة النظام السياسي من حيث كونه ديمقراطي أو غير ديمقراطي تؤثر في اتجاهات المفاوضين فالطبيعة الديمقراطية للنظام السياسي تلقي بضغوط على المفاوضين على نحو لا يحدث في ظل الأنظمة غير الديمقراطية كما ان الطبيعة

---

(١) المرجع السابق، ص ٣٠

الديمقراطية للنظام السياسي قد تفتح مجال المشاركة في الرأي وهو أمر لا يتوفر في الأنظمة غير الديمقراطية[١].

والمقصود بالرأي العام هو التعبير الذي يدلي به مجموع أو اغلب الأفراد في مجتمع ما للإعلان عن وجهة نظر عامة مشتركة قد تتغير وفقا لاختلاف المواقف[٢].

وتلعب عوامل عديدة في تكوين المفهوم المشترك والتعبير عنه لدى أوساط واسعة من الرأي العام ومنها على سبيل المثال عوامل التكوين المشترك والتاريخ واللغة ولذلك نجد مثلا ان الحق التاريخي يلعب دوره في تكوين رأي عام حول موقف ما إزاء طرف آخر.

ومن المؤكد ان العالم المعاصر بثورة المعلومات والدور المركزي للعملية الإعلامية والاتصالية لم يعد من المستطاع بل ولم يعد من الممكن تجاهل حقيقة انه لا يمكن إدارة كثير من عمليات التفاوض الدولي دون الأخذ في الاعتبار اتجاهات الرأي العام، فالرأي العام يتابع القضايا والمسائل التي تهم مصالحه بدرجة أو بأخرى وان هذا الاهتمام يتباين من مجتمع إلى أخر ومن مرحلة إلى أخرى ومن مسألة إلى أخرى، فلقد كان الرأي العام الأمريكي مؤثرا في دعم الحرب على أفغانستان بعد الحادي عشر من أيلول عام ٢٠٠١.

ولأن الرأي العام يصبح عنصراً بالغ الأهمية في قضايا التفاوض الحيوية، قد تسعى الحكومات إلى صياغة توجهات وتصورات الرأي العام للقبول ببدء التفاوض في حالات معينة أو لقبول نتائج هذه المفاوضات، وقد شهدنا في الأردن ومصر تجربة تاريخية مهمة في إعداد الرأي العام للتفاوض وعملية السلام.

وثمة نماذج عديدة لتجارب دول أخرى في هذا الصدد، من ذلك حملة الرئيس الأمريكي الأسبق كارتر لدى الرأي العام الأمريكي لإقناعه بموقفه في مفاوضات بنما.

---

(١) اسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص ٣٦٤.

(٢) هاني الياس خضر الحديثي، في عملية صنع القرار السياسي الخارجي، دار الرشيد للنشر، بغداد ١٩٨٢م، ص ٢٤ و ٢٥.

ويبقى سؤال معلق، وهو: ما حقيقة اتجاهات الرأي العام ؟ ففي الدول غير المتقدمة نادرا ما تنظم استطلاعات رأي دقيقة لمعرفة الاتجاهات الشعبية من القضايا والمسائل ذات المصلحة، مثل الاتفاقيات من نمط إنشاء المنظمات الإقليمية أو الشراكة مع منظمات إقليمية أخرى، وحتى في الدول المتقدمة التي تنظم استطلاعات الرأي بشكل متكرر فإن هناك انتقادات ضخمة تحيط باختيار عينة استطلاع الرأي، ومدى تمثيلها للمجتمع، ومدى دقة أسئلة استمارة الاستقصاء وتحيزها في هذا الصدد.

كما يبقى أمر بالغ الأهمية في مسألة الرأي العام والتفاوض، وهو انه في كثير من الأحوال، يستخدم ويجب ان يستخدم الرأي العام كأداة تفاوض، وخاصة عندما يجد المفاوض انه تحت تأثير ضغوط حادة من الطرف الآخر، أو من وسيط أو أطراف دولية خارجية، والنموذج الإسرائيلي مثال على ذلك، ومن الضروري أحيانا ان يدرك المفاوض الدولي، انه من المفيد ان يلجأ إلى هذه الأداة كوسيلة للتخلص من أي ضغوط تتجاوز صلاحياته أو قد تكون لها آثارها السلبية على مصالح بلاده[1].

أما الأحزاب السياسية فتختلف في الأهداف والمصالح التي تعبر عنها باختلاف الفئات أو الطبقات التي تنتمي إليها أو تكافح في سبيل تحقيق أهدافها ومصالحها من خلال التأثير في سلوك المفاوض وصانع القرار معاً . وقد تطور دور الأحزاب وزادت أهميتها الآن عنه في الماضي نتيجة التطور الاجتماعي والحضاري وتوجه معظم الدول إلى التحولات الديمقراطية والسماح بتشكيل الأحزاب. وفي اغلب الأحيان فإن الأحزاب تمارس تأثيرها من خلال محاولتها كسب اكبر قطاع ممكن من الرأي العام حول سياساتها لغرض استخدامه كوسيلة في الضغط باتجاه التأثير في سلوك صانع القرار كما أنها تعتمد عددا من الصيغ التي تستخدمها بنفس القصد ومنها تكوين التحالفات أو غيرها.

وعموماً فإن تأثير الأحزاب يختلف من دولة إلى أخرى وفقاً لنظامها السياسي. أما

---

(١) محمد بدر الدين زايد، المفاوضات الدولية بين العلم والممارسة، مرجع سابق، ص ٣٤

جماعات الضغط والمصالح فإن كل مجتمع، ولاسيما في الدول الديمقراطية يشتمل على جماعات منظمة تتأثر بالسياسات الداخلية أو الخارجية للدولة، وتعرف هذه الجماعات في العادة بجماعات الضغط أو جماعات المصالح.

وفي الواقع ان ما يميز جماعات الضغط عن الأحزاب السياسية عدة أمور واعتبارات منها[1]:

١- ان هذه الجماعات ذات طبيعة مهنية أو نقابية أو مصلحيه متخصصة أي أنها عادة ما تكون متقوقعة داخل دائرة من المصالح والاهتمامات لا تتجاوز حدود الأفراد المنتمين اليها، حيث أنها لا تعني أحداً غيرهم. وإذا كان لها من تأثير على دوائر أخرى فان ذلك غالباً ما يتم بصورة غير مباشرة. ومن هنا فان الإمكانيات المتاحة لها في الفعل والضغط والتأثير تكون أقل بكثير من تلك التي تتوفر للأحزاب السياسية.

٢- انه يترتب على الاعتبار السابق، ان تصبح هذه الجماعات أضيق في قاعدتها التمثيلية من الأحزاب السياسية، حيث ان الأخيرة تضم مجموعة أكبر نسبياً من الاهتمامات السياسية وانتماءات المصالح.. الخ.

٣- انه إذا كان الهدف من وراء التنافس أو الصراع الحزبي هو الوصول إلى السلطة والحكم فإن هذا الهدف ليس وارداً في استراتيجيات العمل الخاصة بجماعات الضغط أو جماعات المصالح، حيث ان كل ما يعنيها هو دعم مصالحها والذود عنها عند أي تعسف في المعاملة قد تمارسه الدولة ضدها. ولكن أبعد من هذا الحد يتوقف ضغط هذه الجماعات لأنه يصبح امراً لا هدف منه ولا طاقة لها عليه.

٤- انه إذا كانت الأحزاب السياسية تمارس ضغطاً عاماً وشاملاً في كل القطاعات المؤثرة داخل الجهازين التشريعي والتنفيذي، فإن جماعات الضغط أو المصالح تفعل ذلك

---

(١) اسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص ٧١ و ٧٢.

بشيء أكبر من التمييز والتركيز، فهي تحصر الضغط داخل قطاعاته الإستراتيجية الأكثر اتصالا بمصالحها وتأثيرا عليها، وهي تشدد هذا الضغط وتركزه في هذا النطاق بأقصى ما تستطيع حتى يتسنى لها ان تحصل على أفضل النتائج الممكنة من ورائه.

وعلى ذلك فانه إذا كانت هذه الجماعات تلجأ أحيانا إلى التحالف مع هذا الحزب أو ذاك، فإنها تفعل ذلك بدافع الرغبة في الاستفادة من إمكانيات الضغط والتأثير والمساندة التي يمكن ان تضيفها هذه الأحزاب إلى قواها وإمكاناتها الخاصة. وبالمقابل يكون دافع الأحزاب من وراء إعطاء هذا التأثير هو الحصول على تأييد تلك الجماعات في أوقات الانتخابات العامة، وهكذا.

وفي إطار جماعات الضغط هناك من تحدث عن دور النخب أو المؤسسة العسكرية في التفاوض الدولي وتأثيرها في مفاوضات السلام والأزمات شبه العسكرية وخاصة في النظم التي تلعب فيها المؤسسة العسكرية دوراً كبيراً كتركيا مثلا[1].

المطلب الرابع: تدخل الأطراف الخارجية

تتأثر أي مفاوضات دولية بالكثير من العوامل الخارجية والبيئة الدولية السائدة حيث يتدخل الفاعلون الدوليون بطريقة مباشرة أو غير مباشرة للتأثير على نتائج المفاوضات أو بقصد تهيئة المناخ الملائم لإجراء مفاوضات مباشرة فيما بين الأطراف المتنازعة.

ومن أهم أشكال تدخل طرف ثالث في المفاوضات هي:

١) المساعي الحميدة. ٢) الوساطة.

(1) Robert F.randle. The origins of peace. New York. The free Press .1974.P.456

المساعي الحميدة:

عندما ينشب نزاع دولي معين ولم يتمكن أطرافه من حسمه مباشرة فيما بينهم فان طرفاً ثالثاً قد يتحرك من تلقاء نفسه أو بطلب من أحد الطرفين المتنازعين أو كليهما لعرض مساعيه الحميدة والتمهيد للتسوية ودياً بالمفاوضات أو باستئنافها ان كانت قد قطعت.

وقد يقوم بهذا الدور دولة أو مجموعة دول أو منظمة إقليمية.[1] ولتحقيق هذا الغرض يبادر الطرف الثالث إلى بذل مساعيه وتقديم مقترحاته إلى أطراف النزاع وتبدو المساعي الحميدة ذات أهمية خاصة عندما يتفاقم النزاع ويؤدي إلى سحب السفراء وقطع العلاقات الدبلوماسية بين الدول المتنازعة مما ينذر بالخطر ويهدد باللجوء إلى استخدام القوة بينها. عندئذ يتدخل الطرف الثالث لتقديم مساعيه الودية للتخفيف من التوتر وتهيئة السبل أمام الدول المتنازعة للتوصل إلى اتفاق يمنع استخدام القوة فيما بينها، ويدفعها في ذات الوقت نحو الجلوس على مائدة المفاوضات لحل النزاع بالطرق السلمية. فصاحب المساعي الحميدة لا يقدم حلا للنزاع ولكنه يساعد أطرافه على التفاوض لحله سلمياً وبالكيفية التي يرونها مناسبة ومتفقة مع مصالحهم. ويجب على من يقوم بالمساعي الحميدة ان يتسلح بالنية المخلصة وان لا يكون طرفا في النزاع أو منحازاً لأحد أطرافه وان يكون نزيهاً وأميناً في نقل المعلومات والاقتراحات وإيصال وجهات نظر الأطراف صحيحة غير مشوشة ولا محرفة حتى يحوز على ثقتهم ويأنسون اليه نقل أفكارهم[٢].

ومن الأمثلة على المساعي الحميدة ما قام به الأمين العام للأمم المتحدة من جهود لإزالة بعض التوترات في العالم ومنها جهود تسوية المسألة القبرصية وجهود تسوية

(1) Hand book on the peaceful settlement o: disputes between states. United Nations. New York. 1992. P.33

(٢) أمين محمد قائد اليوسفي، تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م، ص ٤٩ – ٥١

مسألة الصحراء الغربية. كما عرض الأمين العام للأمم المتحدة مساعيه الحميدة إبان احتلال العراق للكويت. كما استخدمت المساعي الحميدة من قبل عدة منظمات إقليمية ومنها الجامعة العربية في الحرب العراقية الإيرانية وفي أزمة دارفور في السودان ٠

ويمكن القول بان المساعي الحميدة تبقى مرهونة بإرادة أطراف النزاع وليس لها قوة الزامية في مواجهتهم وبعبارة أخرى يمكن اعتبار المساعي الحميدة من قبل النصح والمشورة وتقديم المساعدة للإطراف المتنازعة لتسوية خلافاتهم وذلك بدافع الرغبة من الطرف الثالث في التهدئة واحتواء النزاع والمحافظة على العلاقات الودية بين تلك الإطراف ٠

الوساطة :

تعتبر الوساطة من الأساليب السلمية المشهورة لتسوية المنازعات الدولية يتدخل فيها طرف ثالث ليوفق بين ادعاءات الأطراف المتنازعة وليدعوهم إلى حل الخلافات القائمة بينهم بالمفاوضات أو استئنافها ان كانت قد قطعت أو وصلت إلى طريق مسدود ويتولى وضع الأسس الرئيسية للحل السلمي الذي يحوز على رضاهم ٠

وقد برزت الوساطة بشكل صريح في ميثاق جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية وفي مواثيق بعض المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى بوصفها أسلوبا يتميز بتسهيل إجراء الحوار والسعي الهادف إلى تحقيق حلول ودية للمنازعات بين الدول ٠

وقد قامت جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية بالعديد من عمليات الوساطة في النزاعات بين الدول الأعضاء فيها ٠

وتقدم الوساطة أفكارا ومقترحات تجعل من المفاوضات أكثر نجاعة كما أنها توفر تسهيلات الحوار بين الأطراف المتنازعة مما يخفض التوتر بينها وتجعل من الممكن

الوصول إلى حل للنزاع[1].

ويمكن القول بأن للوساطة وظيفة وقائية تتمثل في تسكين مشاعر الاستياء وتسهل على الأطراف المتنازعة اختيار الطريق الصحيح كما ان الحاجة للوساطة تبرز بشكل ملح عندما يستفحل النزاع وتبدأ الاستعدادات للحرب أو عندما يكون القتال قد اندلع بين أطراف النزاع وفي هذه الحالة فإن دور الوساطة ينحصر في إيجاد حل مؤقت لوقف إطلاق النار تمهيدا لوضع حل شامل ونهائي للنزاع وأيا كان الوسيط فإنه يجب عليه ان يقوم بالاتصالات المباشرة وتحرير المقترحات والمقارنة بين وجهات النظر للبحث عن مجالات الوفاق بين الأطراف وإعداد الترتيبات الفورية لسد الفجوات التي من شأنها ان تبقى الأطراف في وضع بعيد عن الاشتباك وان يسعى سعياً حثيثاً لإيجاد حل أساسي للنزاع في أقرب وقت ممكن.

وليس هناك مدة محددة يمكن للوساطة ان تتوقف عندها فهي تخضع لظروف النزاع وطبيعته إلا إذا هدد الوسيط للضغط على أطراف النزاع بإنهاء وساطته في وقت محدد ما لم يتم التوصل إلى اتفاق.

وهناك فروق عديدة بين المساعي الحميدة والوساطة ومنها[2]:

١- الطرف الذي يقوم بالمساعي الحميدة لا يشترك في تفاصيل المفاوضات ولا يتدخل تدخلا مباشرا في حل النزاع وهو عكس ما يقوم به الوسيط.

٢- المساعي الحميدة ترمي إلى تسهيل استئناف المفاوضات بين الأطراف بينما الوساطة تقترح قاعدة للاتفاق.

علاقة الوسيط بالمفاوضين والتأثير عليهم:

---

(1) Hand book on the peaceful settlement of disputes between states. op.cit. PP.40 41

(٢) امين محمد قائد اليوسفي، مرجع سابق، ص ٥١ ٦٠

أدوات تأثير الوسيط لا تنفصل عن أدوات الصراع والتفاوض ويمكن هنا الإشارة إلى مسألتين:

١ - ان جانبا كبيرا من وظيفة الوساطة تمارس بواسطة الإقناع واكتشاف البدائل وتقديم المقترحات.

٢- قد يقوم الوسيط بممارسة الضغط على الأطراف والإجبار والتهديدات والإغراءات بالمكافآت.

وهناك تأثير للمعرفة المتزايدة بحدود استخدام الإجبار كتكتيك ففي حالة قيام دولة عظمى بالوساطة فإنها سوف تميل لاستخدام المكافآت للتأثير على سلوك الدول الصغيرة أكثر من الإجبار ومنها على سبيل المثال المساعدات العسكرية والاقتصادية(١).

غير ان هناك قيودا تتعلق بالإجبار من طرف واحد والتي تتعلق بتزايد تكلفة الإجبار وهناك أيضا قيودا متعلقة بمزايا القوة النسبية للدول الصغيرة.

وقد تدخلت الولايات المتحدة كوسيط بين الأطراف المتنازعة في الشرق الأوسط أكثر من مرة خلال مفاوضاتهما غير المباشرة ومن ثم المباشرة لإعطاء ضمانات أمنية لإسرائيل ضمن ترتيبات معينة للاستجابة لمطالبها(٢).

ومن هنا تأتي مسألة فعالية الوسيط في التأثير على أطراف النزاع ونجاح الوساطة والتي تعتمد على طبيعة النزاع وقوة الوسيط ومدى تأييد قوى الضغط الداخلية والخارجية له.

(1) wadouda Bdran. The role of third parties in conflict between small states . Cairo University . August. 1981. PP.1822-

(2) David Astor and Valerie Yorke. Peace in the Middle East. super powers and security guarantees. London. Trans world publishers Ltd. 1978. PP.4445-

المطلب الخامس: محددات أخرى لعملية التفاوض

هناك بعض المحددات الأخرى لعملية التفاوض ومن بينها:

أ- أنماط التفاوض:

تختلف المفاوضات باختلاف أشكالها وأنماطها ويتحدد النمط وفقاً لقضية التفاوض وحجم الأطراف المعنية بها.

وأهم هذه الأنماط:

١- الدبلوماسية التقليدية الثنائية:

كان هذا النمط هو السائد في اغلب الأحيان ويعتمد على أساليب القوة والتفاوض وعلى سرية الاتصالات والمضمون ونوعية طبقة الدبلوماسيين غير ان تزايد التطور التكنولوجي والاقتصادي والتداخل بين دول العالم جعل الدبلوماسية المعاصرة تتسم بعلانيتها وشموليتها وتعدد أطرافها.[١] الا ان هذا الشكل لا يزال من أهم أنماط التفاوض الدولي.

٢- دبلوماسية المؤتمرات:

وهو نمط الدبلوماسية التي تعرضها المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، فعندما تكون عدة دول أطراف في نزاع معين يتم عقد مؤتمر دولي كإطار للمفاوضات وتتم الدعوة اليه من طرف أخر أو من الأطراف المتنازعة أو من الأمم المتحدة وفي مكان محدد[٢].

---

(١) أمين محمد قائد اليوسفي، مرجع سابق، ص٣٩

(2) Hand book on the peaceful settlement of disputes between states. op.cit.PP.14

٣ - دبلوماسية مؤتمرات القمة :

وتأتي دبلوماسية القمة ضمن المؤتمرات سواء على مستوى المؤتمرات الدولية أو الإقليمية أو ربما على مستوى ثنائي لطبيعة القضية المطروحة للتفاوض .

ب- تشكيل وفد التفاوض :

عند النظر إلى تكوين الفريق المفاوض فانه من الضروري النظر إلى المهارات الفنية والى أنماط شخصيات أعضاء الفريق والى الطريقة المحتملة لأعمال الأعضاء وبالتالي يجب ان يتضمن الفريق التفاوضي أعضاء لديهم المهارة الفنية للعمل بفعالية في جميع الحالات التي يتوقع ان تغطيها المفاوضات.

وبالنسبة للحجم المناسب للفريق المفاوض فان إحدى وجهات النظر ترى ان حجم الفريق ينبغي ان يكون محدودا ذلك ان مشكلات التعاون والتنسيق والاتصال بين أعضاء الفريق تفوق في تأثيرها السلبي على تحمل الفريق المشكلات التي يثيرها الفريق الخصم.

وترى وجهة نظر أخرى ان العمل التفاوضي يحتاج إلى مجموعة من الخبرات والمهارات التي قد لا تتوافر لشخص واحد، الأمر الذي يفرض اللجوء إلى الفريق[١].

ويقول أنصار العدد القليل من المفاوضين في الوفد انه كلما كان العدد قليلا كلما كانت الرقابة على الفريق أكثر فعالية إضافة إلى التنسيق بينهم وانه كانت هناك حاجة لمشاركة أشخاص آخرين في المفاوضات فينبغي ان تتخذ مشاركتهم صفة المستشارين لا الأعضاء التنفيذيين في المفاوضات، ويمكن الاستفادة منهم عند الحاجة[٢].

أما عن صفات المفاوض الناجح فيجب ان يتمتع المفاوض بمعارف وقدرات خاصة

---

(١) نادر احمد ابو شيخه، مصدر سابق، ص ١٢٠-١٢٤.

(2) Bill Scott. the kills of negotiating , England. Power publishing com. 1983. PP.155 162

قد تشمل:

١- المعرفة الفنية بتقنيات المفاوضات ٠

٢- معرفة بأبعاد الموضوع التفاوضي.

٣- قوة احتمال بدنية وذهنية.

٤- قدرة على التعبير والاستماع.

٥- معرفة بمواقف الخصم.

٦- المعرفة القانونية والثقافية العامة إضافة إلى الصفات الشخصية الأخرى ومنها الذكاء والدهاء وحسن التصرف وسرعته والفطنة وغيرها(١).

ويمكن في حالات معينة اختيار من لهم خبرة سابقة في المفاوضات سواء في القضية نفسها أو في قضايا أخرى.

---

(١) محسن الخضيري، تنمية المهارات التفاوضية، مرجع سابق، ص ١٩٥-٢٠٣

المبحث الثالث: عملية المفاوضات

المطلب الأول: التمهيد لبدء المفاوضات

التفاوض العملي خطوات عملية يتعين القيام بها والسير على هداها حتى تتحقق أهداف هذا التفاوض خاصة وان هذه الخطوات تمثل سلسلة تراكمية منطقية تتم كل منها بهدف تقديم نتائج محددة تستخدم في إعداد وتنفيذ الخطوة التالية ومن ثم يصعب تجاوز أي من هذه الخطوات أو التغاضي عن أي منها دون ان يشكل هذا تهديداً مباشرا أو غير مباشر على سير العملية التفاوضية وعلى نتائجها المحققة.

وبمعنى أخر فان تراكمات كل مرحلة تبني على ما تم الحصول عليه من ناتج المرحلة السابقة ولذلك تأخذ العملية التفاوضية شكل جهد تفاوضي تشغيلي متراكم النتائج بحيث تصب مخرجات كل مرحلة في مراحله التالية لها وهكذا.

ولا يمكن التقليل من أهمية الإعداد الفعال للمفاوضات فالمفاوض والخصم يتوافر لهما تقريبا المقدار الزمني نفسه للإعداد ولكن الكيفية التي يستغل بها كل منهما وقت الإعداد تؤثر في كيفية تطور المفاوضات وربما في كيفية اختتامها[1].

ويتعين في إطار التمهيد للمفاوضات معرفة وتحديد وتشخيص القضية التفاوضية المتفاوض عليها ومعرفة كافة عناصرها وعواملها ومرتكزاتها الثابتة وتحديد كل طرف من أطراف القضية والذين سيتم التفاوض معهم ومعرفة ما أمكن موقف كل طرف من أطراف التفاوض ويتم ذلك من خلال ما يعلنه أو ما يتحدث عنه هذا الطرف بشأن

---

(١) نادر احمد ابو شيخه، مرجع سابق، ص ١٩٥ — ١٩٦.

القضية التفاوضية، فإذا ما كانت هناك صعوبة في الوصول إلى موقف هذا الطرف فانه يتعين إجراء مفاوضات أو مباحثات تمهيدية لاستكشاف نواياه واتجاهاته وتحديد موقفة التفاوضي بدقة، وبعد هذا التحديد يتم التوصل مبدئيا إلى نقطة أو نقاط التقاء أو الفهم أو الاختلاف[١].

ولهذا فان الإعداد للمفاوضات يتطلب جمع البيانات وتنظيمها وتجميع الحقائق والافتراضات وطرق التفاوض والأسئلة المتوقعة والردود عليها والافتراضات الواجب وضعها والحلول البديلة والقيود والحدود.

أولا: بدء المفاوضات أو تعثر افتتاحها

تبدأ المفاوضات عادة بأن يعرض كل طرف موقفه وأسانيده التي تبرر اتخاذه لهذا الموقف أو ذاك ثم يجرى البحث عن الأرضية المشتركة التي تصلح منطلقاً لإيجاد نوع من التقارب والتفاهم المتبادل ومحاولات تعديل الموقف في بعض النقاط بقصد تحقيق مصالح الطرفين.

وهنا تدخل الوعود والضغوط كعوامل للتأثير على الأطراف المفاوضة وقد تأخذ الوعود شكل مساعدات اقتصادية أو تعويضات مالية أو دعم عسكري أو تأييد سياسي. اما الضغوط فقد ترقي إلى نوع من التهديد بإلحاق الضرر. وقد استخدم التهديد بشن غارات جوية أكثر ضراوة في المفاوضات مع فيتنام الشمالية بقصد التوصل إلى وقف الحرب وتيسير انسحاب القوات الأمريكية، ونفذ التهديد فعلا وهو نفس الأسلوب الذي استخدمته إسرائيل بعد غزوها للبنان خلال مفاوضات المبعوث الأمريكي فيليب حبيب لسحب مقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت عام ١٩٨٢م[٢].

وكثيرا ما يصطدم افتتاح جلسات التفاوض لنزاع مابين طرفين أو أكثر بعقبات

---

(١) محسن الخضيري، مرجع سابق، ص ٨٢-٨٣

(٢) امين اليوسفي، مرجع سابق، ص ٣١.

عديدة تعرقل أو تؤخر الافتتاح وأهم هذه العقبات[1]:

١ - المبالغة في العداء:

وتشير هذه العقبة إلى حالة وجود عداوة شعبية عميقة بين دولتين مما يشل قدرة الحكومة على التفاوض بسبب الرأي العام ويمكن ان نجد لهذا تطبيقا في نزاع الشرق الأوسط.

٢ - عقبة التحرك أولا:

وأساس هذه العقبة هي ان كلاً من أطراف التفاوض يتردد في المبادرة بالدعوة للتفاوض وذلك خشية الظهور بمظهر الضعف أو الخشية على معنويات الجنود مما قد يؤدي إلى تأخير أي عرض للسلام بصفة عامة وعرض التفاوض بطريقة غامضة قد يساء فهمها .

٣ - الشروط التي يعلنها كل طرف أو أحد الأطراف كشرط لبدء التفاوض:

وهذه الشروط قد تشمل بعض أو كل مسائل التفاوض بطريقة الجلوس ومستوى التمثيل أو شروط تتعلق بإدارة الحرب كما أنها قد تشمل مكان التفاوض وخاصة في حال التفاوض بين أطراف شديدة العداء أو إصرار أحد الطرفين على وقف القتال كشرط للتفاوض. ومن أمثلتها موقف إسرائيل من الإصرار على اعتراف منظمة التحرير بالقرار ٢٤٢ كشرط للتفاوض معها.

ثانيا: التغلب على عقبات بدء التفاوض

هناك أساليب عديدة لمواجهة هذه العقبات، ففيما يتعلق بالتغلب على الإدراك بالعداوة فإن اللجوء إلى المساومة الضمني يمكن ان يكون مفيداً ومن ذلك الوصول

---

(١) محمد بدر الدين مصطفى زايد، نظرية التفاوض الدولي، المفاوضات المصرية البريطانية، مرجع سابق، ص ١٠٣

لترتيبات وتفاهم في ميدان نزع السلاح والتحكم في الأسلحة بدون مفاوضات رسمية، وفي مقابل هذا الحل المستبعد للمفاوضات هناك حلول أخرى مقترحة أشارت إليها التجارب التاريخية مثل لقاءات القمة أو إيفاد مندوبين على مستوى عال، ويشار هنا إلى لقاءات القمة السوفيتية الأمريكية[١].

وبالنسبة لعقبة التحرك أولا فقد يستفاد من دور طرف ثالث سواء بالمساعي الحميدة أو بالوساطة.أما بالنسبة لمشكلة الشروط فهناك عدة حلول من بينها المبادرة من أحد طرفي النزاع بالتفاوض حول أحد الشروط مع إبداء المرونة أو إظهار إشارات ضمنية بالمرونة أو اللجوء إلى طرف ثالث بالتدخل حول هذه الشروط.

المطلب الثاني: تكتيكات التفاوض

ينظر إلى التكتيكات عموما بوصفها أساليب تستخدم في حالات محددة لتحقيق بعض المكاسب وبالرغم من تنوع التكتيكات فإنها تعنى جميعا بإيجاد الظروف التي يؤدي فيها التفاعل الشخصي بين المفاوضين إلى الاتفاق على شروط تكون أقرب إلى وجهة نظر المفاوض وتحقق على الأقل أدنى هدف أو تحقق عدم شعور الطرف الأخر بالغضب.

وهناك تعارض بين دور المفاوض ودور الخصم، ويحكم هذا التعارض مجموعة من العوامل هي[٢]:

١- الطريقة التي ينظر من خلالها المفاوض إلى خصائص الدور فمثلا يعتقد المشتري انه من الضروري إظهار شيء من الخشونة مع البائع وبالتالي فالمفاوض عندما يمارس دوراً ما يتبنى موقفاً معيناً يعتقد انه مناسب للقيام بهذا الدور.

---

(١) المرجع السابق، ص ١٠٥.

(٢) نادر احمد ابو شيخه، مرجع سابق، ص ٢١٧ – ٢١٨

٢- شخصية المفاوض ومدى انسجام هذه الشخصية أو عدم انسجامها مع نظرته لخصائص الدور فإذا كانت شخصية المفاوض من النمط الحازم فإنه من المتوقع ان يكون الدور الذي يقوم به مختلفاً عن الدور الذي يقوم به شخص لا يميل بطبيعته إلى الحزم.

٣- مستوى طموح المفاوض مقارناً بمستوى طموح خصمه فتزداد درجة المعارضة بتباين مستوى الطموح.

٤- مدى تفاعل المفاوض مع الخصم ومدى شعور المفاوض بان خصمه يتفهم موقفه واحتياجاته أو انه شخص يستحق الاحترام.

لقد أسهب بعض الباحثين في تناولهم لتكتيكات التفاوض وتعددها حتى ان دكتور محسن الخضيري وضع في كتابه (تنمية المهارات التفاوضية) خمسة و خمسين تكتيكاً امتدت من تكتيك كسب الثقة والاحترام المتبادل مرورا بتكتيك إثارة الشهية أو الإغراء الجاذب وتكتيك الإشعار بالذنب والتشويه والتحليل وقلب الحقائق والمناورة والمواجهة والهروب والإرهاق الجسدي والتخويف بالمجهول ٠

وبشكل عام يمكن تقسيم التكتيكات التفاوضية إلى عدة مجموعات هي[1]:

١- تكتيكات تعتمد على حكم المفاوض على المواقف المتوقعة في المفاوضات وهي تكتيكات تشمل مرحلة الافتتاح والمراحل اللاحقة وتشمل تغيير تقديرات الخصم للمنافع التي يجنيها بإقناعه بأنه سيخسر أكثر مما سيربح لو أصر على نتيجة معينة وتقديم عرض بديل للخصم مع تبيان الأسباب التي تشجع على قبوله وإقناع الخصم بان تقديره يتعارض مع العدالة إضافة إلى تغيير تقديرات الخصم لاحتمالات النجاح٠

٢- تكتيكات اخذ زمام المبادرة والاحتفاظ بها: وتشمل هذه التكتيكات طرح الاسئلة الفاحصة لدفاعات الخصم أو لاستطلاع مواقفه والأسئلة المحددة والأسئلة

(١) المرجع السابق، ص ٢١٨ – ٢٨٤

الهجومية مثل كيف يمكن ان تبرر ذلك ؟ وكيف يمكن ان يكون ذلك صحيحا؟ كما تشمل هذه المجموعة الضغط على الخصم بالتركيز على نقاط الضعف لديه والتملق لمفاوض صغير السن وضعيف الخبرة ونقيضه الإكراه إضافة إلى الابتزاز عن طريق محاولة الاستفادة من العلاقة الشخصية التي يزعم أنها قائمة بينه وبين رئيس فريق الطرف الآخر مثلاً وإظهار الخصم بمظهر غير عقلاني ٠

٣- تكتيكات محاصرة المفاوض والحد من حريته في العمل(تكتيكات التحكم) وتتمثل بالتحكم بجدول الأعمال والموضوعات التي سيتم التفاوض بشأنها إضافة إلى ما يسمى بالحدود كأن يتحجج المفاوض بحدود سلطته للموافقة، أو رفض قضية معينة وكذلك السوابق حيث يعمد المفاوضون إلى الاستشهاد بها لجعل المفاوضات الجارية استكمالا للمفاوضات السابقة أو بسوابق من مفاوضات جرت مع جهات أخرى ٠

وتشمل هذه التكتيكات كذلك التحكم بعامل الوقت حيث يمكن ان يلجأ المفاوض إلى محاولة تقصير الوقت المتاح للمفاوضات لحمل الطرف الآخر على تقديم تنازلات إضافة إلى التحكم بلهجة المفاوضات سواء كانت ودية أو عدائية وقد تكون محل ثقة أو شك لدى الطرف الآخر ٠

٤- تكتيكات ممارسة الضغط على الطرف الآخر لحمله على تقديم تنازلات لا تخدم مصالحه ومنها:

أ- المطالب الكبيرة: أي ان يتقدم المفاوض بمطالب كبيرة لاستخدامها كتنازلات أثناء إجراء المفاوضات وتستهدف هذه المطالب عادة أضعاف ثقة الطرف الآخر بنفسه ودفعه إلى مراجعة توقعاته والتواضع في أهدافه.

ب- التهديد: ومنها التهديد بإجراء شيء كاستعراض للقوة ٠

ج- المأزق: وهو ان يوفر المفاوض ضغطاً شديداً على الطرف الآخر بالتلويح بإيجاد مأزق أو طريق مسدود إذا وجد المفاوض انه من المهم التوصل إلى اتفاق في الوقت

الملائم ٠

د- التجاوز: قد يلجأ المفاوض إلى تجاوز الطرف الآخر بالاتصال برؤسائه أو بمن يمثلهم في محاولة منه لأضعاف موقفه أو عزله عن مصدر دعمه.

هـ- إثارة الخلافات بين أعضاء الفريق المضاد وتأكيد وحدة الفريق المفاوض.

و- تقديم تنازلات مقابل الحصول على تنازلات.

ويمكن القول ان التفاوض ليس مجرد عملية تبادل أشياء مادية أي شي بشيء بل هو أكثر من ذلك بكثير فالتفاوض أسلوب نقاش وأسلوب عمل وسلوك يمكن ان ينمي الفهم والاحترام والثقة فيؤدي بذلك إلى تحقيق مصالح مشتركة والى رعاية هذه المصالح، والى جانب ان التفاوض يرتبط بالحس الوطني والعلم والخبرة والثقافة ومعرفة مختلف جوانب القضية محل التفاوض فان هناك أشياء أخرى قد تبدو صغيرة ولكنها في الحقيقة مؤثرة للغاية[1] ٠

فطريقة الاقتراب من القضية و أسلوب عرضها ونغمة صوت المفاوض والاتجاه الذي يحمله عند عرض وجهة النظر والوسائل المستخدمة والاهتمام الذي يظهره لمشاعر وآراء الطرف الآخر.. لكل هذه الأشياء دورها في التفاوض وفي النتيجة التي يمكن التوصل إليها ٠

---

(١) مفيد شهاب، مرجع سابق، ص ٢٢٢ ـ ٢٢٣.

المطلب الثالث: السرية والعلنية ودور وسائل الاتصال

أ - السرية والعلنية:

كما هو معروف كانت الدبلوماسية التقليدية تقوم على أساس السرية وكانت هذه السرية تتفاوت في تعاملها مع ظاهرة المفاوضات الدولية الا انه وخاصة منذ الحرب العالمية الثانية تزايد الاتجاه نحو مزيد من العلنية في إدارة العلاقات الدولية، ومن ثم ثار الاهتمام حول اثر هذه الاتجاهات في الدبلوماسية الجديدة على إدارة المفاوضات الدولية والشؤون الدولية عموما .

ويوجه بعض الباحثين في المفاوضات الدولية انتقادات لاتجاهات علنية المفاوضات وتنحصر هذه الانتقادات فيما يلي[1]:

١- ان العلنية ستضعف الموقف التساومي للأطراف في أي مفاوضات تالية مع نفس الطرف أو مع إطراف أخرى بل وأضعاف مكانتهم الاجتماعية وقوتهم.

٢- فقدان المرونة في التفاوض وصعوبة التنازل.

٣- ان التفاوض عندما يكون علنيا يصبح أداة لمخاطبة الرأي العام لتأييد وجهة نظر المفاوض وليس لإقناع المفاوضين بعضهم بعضا. كما أنها تسبب مشكلة إضافية للمفاوض من حيث ان عليه ان يميز بين عروض التفاوض الأصلية وبين ما هو موجه لخلق رأي عام مؤيد.

٤- أحد مصادر القلق هو مشكلة تحول الاتصالات التفاوضية إلى اتصالات دعائية وانقلاب الدبلوماسية إلى دعاية .

وعلى الرغم من ذلك فان هناك من يؤكد على أهمية مصارحة الشعب بما يجري في

---

(١) محمد بدر الدين زايد، نظرية التفاوض الدولي، مرجع سابق، ص ١٤٩-١٥١.

التفاوض لكنه من المهم الحفاظ على درجة معينة من السرية في إدارة المفاوضات كي يمكن لها ان تنجح وفي الحقيقة فان المفاوضات الثنائية أو حتى بعض أنماط التفاوض الجماعي تتم بسرية نسبية ٠

ب- المفاوضات ووسائل الاتصال:

من المهم ملاحظة التحول الذي طرأ على الدبلوماسية بفعل تطور تكنولوجيا الاتصال والإعلام وخاصة غلبة الطابع العلني على الدبلوماسية بعد ان كان يغلب عليها طابع السرية، وقد أثر هذا التحول بالتبعية على المفاوضات وأدى حرص طرفي التفاوض على الإعلان عن مواقفهم في المفاوضات عبر وسائل الإعلام ان فقدت عملية التفاوض في بعض الأحيان طابعها الموضوعي، وقد وصل الأمر ان يلجأ المفاوض أثناء المفاوضات إلى وسائل الإعلام ليحقق عن طريقها ما عجز عنه داخل جلسات المفاوضات، وفي أحيان أخرى يلجأ المفاوض إلى وسائل الإعلام ليتخذ منها أداة ضغط على الطرف الآخر. وقد كان مؤتمر السلام في مدريد بين العرب وإسرائيل نموذجا عملياً على ذلك[1].

وتستطيع وسائل الإعلام ان تقدم للمفاوض خدمات أساسية فهي تقوم بشكل منتظم بجمع ونقل ونشر وإذاعة المعلومات والإخبار عن الأحداث الدولية الجارية. كما أنها في أحيان كثيرة تقوم بتحليل و تفسير هذه المعلومات والأخبار، وهي غالبا ما تكون أكثر تعبيراً عن الرأي العام ٠

ولهذه الأسباب تعتبر وسائل الإعلام الجماهيرية ذات فائدة كبرى للمفاوض ولصانع القرار السياسي الخارجي في الوقت نفسه وخاصة في مجال التعرف على اتجاهات الرأي العام في المجتمع الذي ينتمي اليه الطرف الآخر في عملية التفاوض ٠

كذلك فان وسائل الإعلام يمكن ان تقدم أداة لتمهيد الطريق نحو عملية المفاوضات

---

(١) فاروق ابو زيد، دور الاعلام والرأي العام في المفاوضات، ندوة المفاوضات الدولية، معهد الدراسات الدبلوماسية، الرياض، ١٩٩٣م، ص ١٤٦-١٥٢.

وعمليات التسوية السلمية عموما، كما يمكن استخدام وسائل الاتصال لنقل رسائل تفاوضية معينة أو تسريب مواقف لاختبار ردود فعل الطرف الآخر عليها ۰ إضافة إلى انه يمكن استخدام وسائل الإعلام للتعبئة وخلق المزاج وهو احد الأبعاد ذات الوجهين ذلك ان الإعلام قادر على خلق مزاج معادٍ أو مرحب بالتسوية التفاوضية أو بموقف تفاوضي معين وكذلك بناء الثقة بين الأطراف المتفاوضة للتوصل إلى اتفاق والحفاظ عليه[1].

وفي بعض الأحيان تلعب وسائل الاتصال والإعلام دوراً سلبياً في عمل المفاوض كأن تقوم بالتضليل المتعمد للمفاوض ولصانع القرار السياسي الخارجي أيضا، وذلك عندما تقوم بتحريف الأنباء والأخبار والمعلومات التي تنشر أو تذاع سواء على النطاق الوطني أو الدولي منها مثلا عندما تسعى لأن تجعل الأكاذيب تحل محل الحقائق التاريخية وعندما يعطى لبعض الأحداث أهمية أكبر من حجمها الحقيقي ۰

وهناك العديد من الأمم الشعوب وخاصة في البلدان النامية ما زالت تشكو من محاولات التشويه المتعمد لصورتها القومية من قبل وسائل الإعلام الغربية بالذات وذلك بفعل ما تروجه من معلومات ناقصة وأنباء محرفة وتظهر آثار هذه الصور القومية على سلوك الأطراف أثناء المفاوضات ۰

لقد أصبحت التغطية الإعلامية أمراً لا يمكن الاستغناء عنه في أية مفاوضات وهي غالبا ما تستهدف إحاطة الرأي العام المحلي والدولي بحقيقة ما يجري في جلسات التفاوض ولكن هذه التغطية الإعلامية كثيرا ما تتجاوز هذا الدور فتتحول إلى عنصر فعال في عملية التفاوض ذاتها إذ كثيرا ما تسارع بعض الأطراف في المفاوضات إلى استغلال وسائل الإعلام في تحقيق مكاسب دعائية على حساب الطرف الآخر وذلك عن طريق تسريب بعض المعلومات عن مواقف الطرف الآخر قد تسيء اليه أو تضعف موقفه وخاصة عندما يكون لهذا التسريب آثار على الصعيد الوطني أو الدولي ۰

---

(١) محمد بدر الدين زايد، نظرية التفاوض الدولي، مرجع سابق، ص ١٥٥.

وغالبا ما يواكب عملية التفاوض حملة إعلامية تسعى إلى تفسير أو تبرير المفاوضات ذاتها ثم شرح أهدافها وذلك لمحاولة كسب تأييد الرأي العام الوطني أو الدولي ثم تتكامل هذه الحملة بعد إعلان نتائج المفاوضات وذلك للحصول على تأييد الرأي العام لهذه النتائج وإقناعه بتماشيها مع المصالح الوطنية وخاصة إذا ما كان الرأي العام منقسما حول المفاوضات أو حول النتائج التي تم التوصل إليها ٠

ج- التصريحات:

وهي إحدى الأدوات التي توظف في عملية المفاوضات للتعبير عن أساليب التأثير خارج قاعة التفاوض وربما كانت كذلك الأداة الرئيسية.

ويمكن القول ان اللجوء للتصريحات في عملية التفاوض له هدفان رئيسيان[١]:

الأول: التأثير على عملية التفاوض وهي ان تحمل التصريحات رسالة تفاوضية معينة وهذا قد يشمل إغراء أو وعداً بالمكافأة أو تهديدا أو شرحاً لموقف الدولة تجاه قضية معينة أو إبداء نية ضمنية أو صريحة لبدء أو استئناف المفاوضات ٠

الثاني: التأثير على أطراف أخرى، وقد يكون الرأي العام الداخلي أو طرف ثالث (الرأي العام الدولي أو الوسيط) والتأثير على الرأي العام الداخلي قد يهدف إلى شرح سلامة الموقف الداخلي أو تطورات التفاوض ٠

(١) المرجع السابق، ص ١٥٦

الخلاصة :

يمكن الإشارة إلى الملاحظات التالية فيما يتعلق بمسألتي السرية ودور أجهزة الإعلام وتأثيرها في عملية المفاوضات:

١ -يجب التعامل مع واقع صعوبة الاحتفاظ بسرية المعلومات والتفاوض الكامل في العصر الحديث ٠

٢- القول باستحالة السرية الكاملة لا يعني إلغاءها في الواقع فنادرا ما يعرف أحد بكل تفاصيل ما يدور في كواليس الأمم المتحدة أو أي مؤتمر دولي وكذلك في المفاوضات التقليدية سواء بين طرفين أو أكثر ٠

٣- ان العلنية ليست دائما سلبية التأثير على المفاوضات وهناك استخدامات عديدة لوسائل الإعلام ذات تأثير ايجابي على عملية المفاوضات ٠

٤- ان أحد افتراضات النظرة السلبية للعلنية هو طبيعة تغطية وسائل الإعلام القائمة على المبالغات في كثير من الأحيان، ولكن هذا الافتراض لا يمكن قبوله بشكل مطلق فليس بالضرورة ان تتسم التغطية الإعلامية للمفاوضات بهذه السمة سواء كانت الدولة تسيطر على الاعلام أو تسيطر عليه قوى اجتماعية وسياسية معينة أو أحزاب سياسية ٠

ويمكن القول ان وسائل الإعلام تلعب دورا معقدا في عملية التفاوض فهي تؤثر عليها بحيث يمكن اعتبارها أحيانا محددا لجزء من السلوك التفاوضي لطرف ما كما أنها تتداخل في نسيج تفاعلات التفاوض كأداة لنقل الرسائل التفاوضية وغيرها من الوظائف التي سبقت الإشارة إليها بشكل معقد وكثيف ويظل الحكم فيما إذا كان التأثير سلبياً أو ايجابياً على مفاوضات ما أمر في غاية التعقيد والصعوبة ويعتمد على دراسة كل حالة تفاوضية ٠

الفصل الثاني

الإطار التاريخي والقانوني للتفاوض بشأن القدس

المبحث الأول

مكانة القدس في الأديان السماوية الثلاث

تتمتع مدينة القدس بأهمية بالغة لدى إتباع الديانات السماوية الثلاث: الإسلام والمسيحية واليهودية، وقد أدت تعقيدات الصراع العربي الإسرائيلي الى تحويل الوضع الخاص بمدينة القدس الى مشكلة تستعصي على الحل بسبب تضارب الادعاءات السياسية للأطراف المعنية حولها ومع تنامي الجدل حول من هو الطرف صاحب الأحقية في السيطرة على المدينة فقد أثيرت المشاعر حتى باتت قضية القدس عقبة كبيرة تعترض طريق أي محاولة لإقرار تسوية سلمية للصراع ٠

وللمدينة المقدسة مكانة لدى الأطراف الثلاثة:العرب المسلمين والمسيحيين واليهود اختلطت فيها الأبعاد الدينية والسياسية والتاريخية والحضارية مكونة خليطاً صعباً من القناعات والحجج والرؤى جعلت لقضية القدس أبعاداً دولية إضافة الى بعدها الإقليمي ٠

المطلب الأول: مكانة القدس في الإسلام:

القدس الشريف ثالث المدن الإسلامية المقدسة بعد مكة المكرمة والمدينة المنورة.

ويتفق المسلمون بجميع مذاهبهم على المكانة الدينية المرموقة للقدس، ولا غرو ان يلتزم جميع المسلمين بوجوب الدفاع عن القدس والغيرة عليها والجهاد للدفاع عنها. فالقدس هي القبلة الأولى التي ظل رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه يتوجهون إليها في صلاتهم منذ فرضت الصلاة ليلة الإسراء والمعراج في السنة العاشرة للبعثة

المساجد الثلاثة. وجاء في نصه: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (لا تشد الرحال إلا الى ثلاثة مساجد: مسجدي هذا والمسجد الحرام والمسجد الأقصى)[1].

وهناك أحاديث كثيرة تحث المسلمين على الدفاع عن بيت المقدس والإقامة والصلاة فيه والدفاع عنه، فهو أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين والصلاة فيه تعدل خمسماية صلاة .

ورغم ان النبي صلى الله عليه وسلم قد علم من الوحي ان المسلمين لن يفتحوا القدس في زمانه كما جاء في حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه، إلا انه وضع منهجاً للمسلمين بشأن هذه المدينة المقدسة، فكان على رأس جيش توجه الى تبوك، ومن هناك وجه الرسائل الى كسرى وهرقل الروم يدعوهما الى الإسلام . ثم كانت معركة مؤتة في السنة الثامنة للهجرة، وأمر النبي صلى الله عليه وسلم على جيش المسلمين زيد بن حارثة ثم جعفر بن أبي طالب ثم عبد الله بن رواحه رضي الله عنهم أجمعين وهذا دلالة واضحة انه كان يعلم من الوحي ان جيش المسلمين لن ينتصر في تلك المعركة التي استشهد فيها على التوالي القادة الثلاثة، ثم تولى خالد بن الوليد عملية انسحاب الجيش بأدنى خسارة . إلا ان تلك المعركة كانت حافزاً للمسلمين من بعد النبي صلى الله عليه وسلم، فقد جهز أبو بكر الصديق رضي الله عنه أربعة جيوش أحدها كان بقيادة أبي عبيدة بن الجراح، الذي أسند اليه الخليفة فتح بلاد الشام . وفي عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه استطاع أبو عبيدة فتح القدس الشريف، ووقع عمر بن الخطاب مع صفرونيوس بطريرك البيزنطيين العهدة العمرية المشهورة . وقد أصر صفرونيوس على وضع فقرة في العهدة تمنع اليهود من الإقامة في القدس التي كان أسمها في ذلك الوقت (أيلياء) . وبنى عمر بن الخطاب رضي الله عنه مسجداً في أقصى جنوب أرض المسجد الأقصى المبارك[2].

---

(١) مسند ابن حنبل، جزء ٣، ص ٥١ — ٥٢

(٢) جاسر علي العناني، القدس، دراسات قانونية وتاريخية، منشورات امانة عمان الكبرى، عمان، ٢٠٠١، ص ٦٠-٦٤.

ومن بعد الخلفاء الراشدين اهتم باقي الخلفاء بمدينة القدس وانشئوا فيها المعالم الدينية والتاريخية والثقافية، فبنى عبد الملك بن مروان المسجد الأقصى المبارك وقبة الصخرة المشرفة سنة ٦٩١م (٧٠هـ) ومن بعد تم إنشاء حوالي ستين مدرسة أدت دورها الثقافي على مدى قرون طويلة من الزمن · وأنشئت سبل الماء والتكايا والزوايا، وبلغ عدد المعالم الإسلامية في المدينة القديمة في القدس أكثر من مائتي معلم ما زالت تعبر عن الوجه الإسلامي للمدينة المقدسة رغم محاولات التهويد التي مضى عليها عشرات السنين[(١)].

وهكذا احتلت القدس مكانة عظيمة في نفوس المسلمين لأسباب عديدة نلخصها فيما يلي:

١) أنها أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين.

٢) أنها مسرى رسول الله صلى الله عليه وسلم ومنها عرج الى السماوات العلى.

٣) أنها موطن إبراهيم خليل الرحمن ومقر الأنبياء ومهبط الوحي ومبعث عيسى كلمة الله التي ألقاها الى مريم.

٤) الاهتمام والقداسة للمدينة المقدسة التي ظهرت في أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وصحابته رضوان الله عليهم كما أنها ثالث مدينة مقدسة عند المسلمين بعد مكة المكرمة والمدينة المنورة.

ولهذه الأسباب وغيرها شكلت القدس جزءاً من المعتقدات الدينية الإسلامية وتعمقت بسبب ذلك مشاعر التقديس والارتباط بالمدينة المقدسة عند المسلمين منذ فجر الإسلام وحتى يومنا هذا وستبقى كذلك الى يوم القيامة.

---

(١) المرجع السابق، ص ٦٥ – ٦٦

أقل في السنوات التالية[1].

وقد تأثرت بعض الطوائف المسيحية بالأدبيات اليهودية تجاه القدس وخاصة البروتستانت حيث تنظر البروتستانتية الى ما جاءت به التوراة نظرة قداسة خاصة فالوعد الإلهي بامتلاك الأرض الموعودة ومقولة الشعب المختار أصبحت من أهم الأمور التي تؤمن بها.

كما تربط البروتستانتية الإيمان المسيحي بعودة السيد المسيح وذلك بعد قيام دولة صهيونية أي بإعادة جميع اليهود الى فلسطين حتى يظهر المسيح فيهم والتي تسخر الاعتقاد الديني المسيحي لتحقيق مكاسب يهودية أي ان هذه المحاور تؤلف ما تسمى (الصهيونية المسيحية) التي تنتشر انتشارا كبيرا في الولايات المتحدة الأمريكية[2].

المطلب الثالث: القدس في الديانة اليهودية:

التوراة أو العهد القديم أهم مرتكزات الفكر العقدي اليهودي منذ القدم وهناك كتب أخرى تلتزم اليهودية التزاما عظيما بتقديسها وبمستوى تقديسها للتوراة وهي التلمود وهو شرح التوراة.وتعود قدسية مدينة القدس في الفكر الديني اليهودي الى التوراة التي ذكرت فيها القدس ما يعادل ١٢٠٠ مرة الأمر الذي جعل منها قدس الأقداس في ديانتهم[3].

واعتبرت الديانة اليهودية زيارة القدس من الضرورات الملحة لكل يهودي لأنها

---

(١) برنارد سابيلا، القدس من منظور مسيحي، نشر في كتاب: القدس الابعاد الدينية، الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، passia، القدس،الطبعة الثانية، حزيران ٢٠٠٠م، ص ٦٣-٦٦

(٢) يوسف الحسن، أعمدة ومفاتيح الحركة الصهيونية في الولايات المتحدة، مجلة شؤون عربية، القاهرة، ١٩٨٤م، ص ١١٩ — ١٢٠.

(٣) محمد اديب العامري، القدس العربية، دار السبأ للنشر، عمان، ١٩٧١م، ص ٩

تحقق غاية التعارض والاتحاد بين اليهود ولابد من زيارتين في العام وكل أسبوع تقام فيها الاحتفالات و الأناشيد بعبادة الكهنة والأحبار[1].والقدس بالنسبة لليهود مركز تراثهم الديني كالهيكل وحائط المبكى وكلمة صهيون التي نسبت الى الصهيونية هي احد جبال القدس بنى عليه قلعة عرفت باسم قلعة صهيون وقد ورد في التوراة (من اجل صهيون لا أسكت ومن أورشليم لا اهدأ حتى يخرج برها كضياء وخلاصها كمصباح يتقد)[2].(وعلى أسوارك يا أورشليم أقمت حراسا لا يسكتون كل النهار وكل الليل على الدوام)[3].

وقد ركزت الإسفار الخمسة الأولى من التوراة على تبيان علاقة اليهود بالأرض ويلاحظ تكرار ذكر (أرض كنعان) فلسطين و أورشليم القدس فيهما.وأول ذكر للمدينة في التوراة ارتبط بتعريف بالملك اليبوسي العربي ملكي صادق على أساس انه (ملك ساليم القدس وكاهن الإله العلي)[4].

وورد في التوراة على انه أعظم من إبراهيم وجاء في التوراة أيضا بعد ذلك ان الرب أعطى أرض كنعان لإبراهيم وذريته عندما هم بذبح ابنه (إسماعيل عند المسلمين واسحق حسب ما ورد في التوراة) (ظهر الرب لإبرام وقال لنسلك أعطي هذه الأرض من نهر مصر الى نهر الفرات)[5].

وفي مكان أخر قال الرب مخاطبا إبراهيم (ارفع عينيك وانظر في الموضع الذي أنت فيه شمالا وجنوبا وشرقا وغربا الان جميع الأرض التي أنت ترى أعطيتها لنسلك للأبد وجعل نسلك كتراب الأرض)[6].

---

(١) محمد عوض الهزايمه، القدس في الصراع العربي الإسرائيلي، دار النشر، عمان ١٩٨٧، ص ٥٣-٥٤.

(٢) سفر اشعيا الاصحاح ٦٦: (٢)

(٣) سفر اشعيا الاصحاح ٦٢: (٦)

(٤) سفر العبرانيين: الاصحاح ٧: (١-٧)

(٥) سفر التكوين: الاصحاح ١٥: (١٨)

(٦) سفر التكوين: الاصحاح ١٣: (١٤، ١٦)

القدس بسبب أهميتها عند اليهود بل هي مدينة مهمة قبل الوجود اليهودي واستمرت كذلك عند المسيحيين و المسلمين العرب بعد طرد اليهود منها.

٥- ان الزعم بأن ليهود العالم حقا تاريخا في فلسطين غير صحيح فيهود العالم لا يشكلون امة منفردة والزعم بان يهود اليوم هم خلف العبرانيين زعم لم يستطيع حتى علماء اليهود البرهنة عليه والقول بأن اليهود هم سكان فلسطين وليس العرب ادعاء لا دليل على صحته[١].

٦- ان أطماع إسرائيل والحركة الصهيونية بالقدس يدخل ضمن أطماعها التوسعية الشاملة في فلسطين والوطن العربي ولا يمكن فصل قضية القدس ببعدها الرئيسي الخاص عن بقية قضايا الصراع العربي الإسرائيلي الأخرى.

---

(١) غازي ربابعة، مرجع سابق، ص ٥١

المبحث الثاني

تطور السيادة على القدس

المطلب الأول: نشأة المدينة على يد اليبوسيين العرب

القدس عربية وإسلامية في ماضيها وحاضرها ومستقبلها بناها اليبوسيون وهم بطن من بطون الكنعانيين العرب الذين هاجروا من الجزيرة العربية مع القبائل الكنعانية الأخرى واستقروا في فلسطين حوالي ٤٠٠٠سنة قبل الميلاد وأقاموا في بيوت من الشعر وفي الكهوف الصخرية في منطقة القدس حوالي ألف عام.

وفي عام ٣٠٠٠ق.م انشأ اليبوسيون أول حصن لهم على تل الضهور بالقدس (المعروف بتل اوفل) وأقاموا بيوتاً لهم هناك وأطلقوا على المدينة اسم يبوس ونصبوا عليها ملكاً اسمه ملكي صادق(١). وكان يطلق على المدينة أيضا أسم اورسالم أي مدينة السلام(٢).

ومع انه أشير تاريخياً الى ان عائلات عموريه كثيرة سكنت القدس مما جعل المدينة عمورية فان أمر المدينة استقر بعدئذ على أنها مدينة يبوسية كنعانية عربية وأسموها يبوس أو سالم نسبة في الحالتين الى أحد أجدادهم وقد امتدت مدينة القدس أيام اليبوسيين العرب الى حدود مدينة رام الله الحالية من الشمال وانحدرت الى بعض الأماكن السهلية من الجهات الأخرى.

---

(١) عزمي عبد محمد ابو عليان، القدس بين الاحتلال والتحرير عبر العصور القديمة والوسطى والحديثة، مؤسسة باكير للدراسات الثقافية، عمان، الطبعة الاولى، ١٩٩٣م، ص ٤٥.

(٢) نجيب الاحمد، تهويد القدس، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، بدون تاريخ، ص٥

المطلب الثاني: محدودية الوجود اليهودي في القدس

خرج العبرانيون بقيادة سيدنا موسى عليه السلام من مصر باتجاه أرض كنعان في جماعات لا ينتظمها ضابط أو رابط وبعد ان ضلوا في صحراء سيناء مدة أربعين سنة حاول موسى ان يدخل بهم فلسطين من الجنوب فخافوا بأس اليبوسيين الكنعانيين فأتجه بهم الى شرق الأردن وهناك قاومه سكانها العرب من العموريين والادوميين في منطقة الكرك فسلك طريق العقبة ومنها عبر طريق الصحراء الى معان ومادبا من مدن الأردن حيث توفي موسى[1] فقادهم من بعده يشوع بن نون ودخل مدينة أريحا في فلسطين سنة ١١٨٦ق.م ودمرها وقتل جميع من فيها من السكان رجالا ونساء وشيوخاً وأطفالاً وجميعهم من القبائل العربية، وبعد ذلك احتل عددا من القرى والمدن الفلسطينية، وجاء شاؤول بعده ثم داود الذي استقر في الخليل وقام بغزو مدينة القدس واستطاع الدخول إليها عبر نفق الماء الذي يؤدي الى المدينة [2]، وأقام في المدينة مملكته ومن بعده سليمان والتي عرفت بمملكة داود ومملكة سليمان ٠ فقد حكم داود لمدة أربعين عاما ومثلها تقريبا حكم سليمان الى ان زالت هذه المملكة على يد نبوخذ نصر الذي غزاها عام ٥٦٨ ق.م بعد ان خلف سليمان في الملك عدة ملوك ٠ وقد دمر نصر المدينة وسبى اليهود ونقلهم الى العراق، وبعد تخريب القدس وسبى بني إسرائيل الى بابل ورث الادوميون الديار الجنوبية التي يحتلها بنو إسرائيل وهي الخليل وبئر السبع ووادي عربة حيث تتصل بتخوم أدوم[3].

كما استمرت ممالك الفلسطينيين قائمة في الجنوب الغربي من أرض كنعان (فلسطين) في مدينة غزة واسدود وعسقلان وحت وعقرون، واستمرت كذلك أواسط وشمال فلسطين التي كانت تقوم فيها مملكة إسرائيل مأهولة بسكانها القدماء من الكنعانيين والاموريين وبعد ان تغلب الفرس على البابليين سمح الملك الفارسي كورش

---

(١) المصدر السابق، ص ٨-٩

(٢) عبد الحميد زايد، القدس الخالدة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٤م، ص ٤٧، ٤٨

(٣) احمد سوسه، العرب واليهود في التاريخ، دار الحرية، بغداد ١٩٧٢م، ص ٣١٥، ٣١٦.

بتأثير من زوجته اليهودية " استير" لليهود بالعودة الى فلسطين والقدس وبناء الهيكل الذي دمره نبوخذ نصر وأصبح بنو إسرائيل في القدس تابعين سياسياً للدولة الفارسية.

وقد كانت القدس من بين المدن الواقعة ضمن الإمبراطورية اليونانية بعد ان تغلب الاسكندر الأكبر على الفرس ودمر دولتهم واحتل مناطق شاسعة في آسيا ومن بينها فلسطين، وقد عين الاسكندر رئيس الكهنة اليهودي في القدس والياً على المدينة[1] وسك اليهود في المدينة على عهده نقوشا عليها " أورشليم المقدسة خلاص صهيون"، " عصا هارون"، " إناء على شكل كوب بدون مقبض وقد نقش عليها من الخلف باللغة العبرية " شاقل إسرائيل، نصف شاقل، ربع شاقل[2]، وبعد ذلك سقطت القدس كغيرها من بلاد الشام في أيدي الرومان عام ٦٣ ق.م وعين هيرودس ملكاً على اليهود تحت الحكم الروماني، وبعد قلاقل من اليهود في المدينة أعاد القائد الروماني تيطس احتلالها عام ٧٠م ودمر الأسوار والقلاع والهيكل وأمام مدخل المدينة رفع الرومان لوحة كتب عليها باللغات اللاتينية واليونانية والآرامية: " حرم على الجنس اليهودي الذي نبذه التاريخ السكن في هذه المدينة (أورشليم) ١٤ سبتمبر / أيلول عام ٧٠م " تيطس " [3]. وقد أقام تيطس مكان المدينة مستعمرة رومانية باسم ايلياء.

ويمكن القول ان القدس حوصرت سبع عشرة مرة ما بين أيام يشوع وتيطس وهدمت ما بين ذلك مرتين وقلبت أسوارها مرتين.[4] وكان اليهود قد اضطهدوا من آمن برسالة السيد المسيح ولكن الإمبراطورية الرومانية تنصرت في عهد قسطنطين عام ٣١٣ م، وكان لهذا الحدث اثر عظيم على مدينة ايلياء إذ تحولت بسرعة من مدينة وثنية الى مدينة نصرانية وسهل ذلك زوال آثار اليهود فيها قبل مائتي عام فقامت فيها وفي بيت

---

(١) ظفر الإسلام خان، تاريخ فلسطين القديم، دار النفائس، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٩٨٦م، ص٦٨

(٢) عارف العارف، المفصل في تاريخ القدس، مطبعة المعارف، القدس، الطبعة الاولى، ١٩٦١م ص ٣٥.

(٣) ابراهيم الشريقي، اورشاليم وأرض كنعان، مؤسسة الدراسات الدولية، لندن، ١٩٨٥م، ص١٦٤

(٤) جورج بوست، قاموس الكتاب المقدس، الجزء الأول، المطبعة الأمريكانية، بيروت، ١٩٠١م ص ١٥٩

اليهود دخول المدينة دون حرج . وأقام عمر مسجدا في المكان الذي وصفه الرسول الكريم وأقام فيه الصلاة ليلة الإسراء، وما ان دخلت القدس تحت راية الإسلام حتى أقبل المسلمون عليها بين ساكن وزائر، ودخلها عدد كبير من الصحابة رضي الله عنهم وحرص المسلمون على زيارتها والصلاة في المسجد الأقصى قبل أو بعد حجهم الى مكة المكرمة وزيارة مسجد رسول الله في المدينة المنورة، وحل اسم القدس محل ايلياء.

كما عرفت المدينة باسم بيت المقدس، كما عادت اللغة العربية الى المدينة محل اللغة اليونانية التي كانت سائدة في المدينة [1].

وفي العهد الأموي بنى الخليفة عبد الملك بن مروان سنة ٧٢هـ /٦٨٩م قبة الصخرة المشرفة. أما المسجد الأقصى فقد شرع عبد الملك بن مروان في بنائه ولكنه توفي قبل ان يتمه، فأكمله ابنه الخليفة الوليد بن عبد الملك وانتهى منه حوالي ٩١هـ /٧٠٨م، وكان عبد الملك قد أوقف على نفقتهما خراج مصر لسبع سنين. [2]

واستمرت القدس كغيرها من البلاد الإسلامية تحت حكم الدولة العباسية والدولة الفاطمية والدولة السلجوقية، ثم أحتلها الصليبيون في المرة الأولى عام ١٠٩٩م الى ان حررها صلاح الدين الأيوبي عام ١١٨٧م، وأمر صلاح الدين بترميم المسجد الأقصى وقبة الصخرة المشرفة، وجاء للمسجد بالمنبر الذي لم يصنع مثله من قبل جاء به من مدينة حلب وصنع على مدى سنين بأمر من نور الدين زنكي خاصة بالمسجد الأقصى وهذا المنبر هو الذي أحرقه اليهود عام ١٩٦٩م اثناء الاحتلال الإسرائيلي.

وأعاد الصليبيون احتلال مدينة القدس عام ١٢٢٩م في عهد الملك الكامل الى ان حررها ملك الكرك الناصر داود بعد عشر سنوات من احتلالها، وبعد أربع سنوات من تحريرها أي عام ١٢٤٣م أعاد الصليبيون احتلال القدس، ثم حررها المسلمون بعد عام . وبعد ذلك دخلت القدس في عهد المماليك ثم في العهد العثماني حتى الاحتلال

---

(١) عزمي عبد محمد ابو عليان، مرجع سابق، ص ١٥٨

(٢) كامل جميل العسلي، مكانة القدس في تاريخ العرب والمسلمين، وزارة الشباب، عمان، ١٩٨٨م ص ٢٤.

العسكري البريطاني لفلسطين والقدس عام ١٩١٧م.

وبهذا لم تنقطع السيادة الفعلية للعرب والمسلمين على المدينة المقدسة منذ الفتح الإسلامي لها طيلة الأربعة عشر قرناً الماضية باستثناء فترة الحملات الصليبية أي نحو مئة عام والاحتلال البريطاني ثم الإسرائيلي[1].

(١) نجيب الاحمد، مرجع سابق، ص ١٢، ١٣

وبناء على طلب الحكومة البريطانية أصدر مجلس عصبة الأمم في ١٦ سبتمبر/ أيلول ١٩٢٢م قراراً يوافق على وجود إدارة مستقلة لشرق الأردن واستمرت هذه الإدارة الى ان نال الإقليم استقلاله الكامل عام ١٩٤٦م، وكان العراق نال استقلاله الرسمي عام ١٩٣٢م، ونال لبنان استقلاله ١٩٤٣م، وسوريا ١٩٤٤م ٠ وفي حالة فلسطين لم يؤد صك الانتداب الى الاستقلال المعترف به مؤقتا في عهد عصبة الأمم بل أدى الى صراع قدر له ان يستمر الى الآن[1].

والسند القانوني لنظام الانتداب هو المادة ٢٢ من عهد عصبة الأمم ويبدو واضحاً من نص الفقرة الأولى منها ان هدف الانتداب هو السعي لتحقيق رفاه وتقدم الشعوب التي يشملها هذا النظام للوصول بها الى الاستقلال التام ووفقاً للمادة نفسها انحصرت مهمة الدولة المنتدبة في إسداء النصح والمعونة فحسب حتى يحين الوقت الذي تستطيع فيه الشعوب التي كانت تتبع الدولة العثمانية ان تعتمد على نفسها.

ولكن صك الانتداب الذي أقر عام ١٩٢٢ يحتوي على نصوص متعارضة ليس من السهل التوفيق بينها فهو من ناحية قد وضع فلسطين تحت الانتداب (أ) وهذا يفترض ان الشعب الفلسطيني قد وصل الى درجة من التقدم يعترف له معها بوجوده كأمة مستقلة، وتقوم الدولة المنتدبة وهي بريطانيا بتقديم النصح والمشورة لها بصورة مؤقتة تطبيقاً لنص المادة ٢٢ من عصبة الأمم، على ان يشكل الشعب الفلسطيني حكومة فلسطينية ذاتية، غير انه من ناحية أخرى وبضغط من الصهيونية العالمية تضمن صك الانتداب إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، وان تقوم بريطانيا بوضع فلسطين في أحوال تضمن إنشاء هذا الوطن مع عدم المساس بحقوق الفئات الأخرى في فلسطين[2]. ويكون صك الانتداب بذلك قد تبنى وعد بلفور.

---

(١) المرجع السابق، ص ٤٨٥

(٢) (سالم الكسواني، المركز القانوني لمدينة القدس، جمعية عمال المطابع التعاونية، عمان، الطبعة الثانية، ١٩٧٨، ص ١٠٨ وما بعدها.

وخلال فترة الانتداب قامت بريطانيا بتشجيع الهجرة اليهودية الى فلسطين وعملت على تقوية نفوذ الوكالة اليهودية في فلسطين، ولم تعمل بريطانيا على إنشاء حكومة فلسطينية تتمتع بالحكم الذاتي لأن الأغلبية العربية ستتمثل بها، وبالتالي ستعبر عن رأيها في مستقبل فلسطين والمطالبة بالاستقلال التام(١).

وإذا أمعنا النظر في نص الفقرة الرابعة من المادة ٢٢ من عهد عصبة الأمم لأدركنا ان شعب فلسطين هو من الجماعات التي كانت تتبع الدولة العثمانية وانه وضع تحت الانتداب (أ) وانه من الممكن الاعتراف به كشعب مستقل، ولكن هذا الاستقلال كي يصبح تاماً لا بد وان تقدم الدولة المنتدبة النصح والمعونة له وتأخذ بيده نحو الاستقلال التام. وهكذا ندرك ان الاعتراف بشعب فلسطين كأمة مستقلة وإعلان حكومة وطنية فيها أمر فرضته المواثيق الدولية وينسجم مع نص المادة ٢٢ من عهد عصبة الأمم.

ويفترض في صك الانتداب أيضا ان يراعي الاتفاقيات الدولية فقد سبق لبريطانيا ان تعهدت باستقلال البلاد العربية بعد تحررها من حكم الأتراك في مراسلات تمت بين المسؤولين الانكليز وبين الشريف الحسين بن علي الذي كان يعتبر رئيس دولة آنذاك، كما ان الحلفاء ومنهم بريطانيا أعلنوا أكثر من مرة تأييدهم لاستقلال البلاد العربية التي كانت خاضعة للحكم التركي.

ويمكن إجمال العيوب القانونية التي تشوب صك الانتداب بما يلي(٢):

١- الشعب الفلسطيني لم يختار بريطانيا بالذات لإغراض الانتداب بل فرضت عليه مما شكل مخالفة للفقرة الرابعة من المادة ٢٢ من عهد عصبة الأمم التي تقول: " يجب ان تكون رغبات هذه الجماعات – اي التي توضع تحت الانتداب – هي الاعتبار الأساسي في اختيار دولة الانتداب ".

---

(١) محمد حافظ غانم، الوجيز في القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٧٣، ص١٢٧

(٢) سالم الكسواني، مرجع سابق، ص ١١١ وما بعدها.

المطلب الثاني: قرارات الشرعية الدولية تؤكد السيادة العربية على القدس

لقد كان بند القضية الفلسطينية هو البند الوحيد الذي أدرج على جدول أعمال الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة التي عقدت في نيسان عام ١٩٤٧م بناء على طلب الوفد البريطاني باعتباره ممثلا للدولة المنتدبة واستمر إدراج هذا البند مع القضايا التي تفرعت عنه ومنها قضية القدس أو الوضع الدولي لمدينة القدس في جدول أعمال الجمعية العامة خلال خمس دورات متعاقبة حتى أصبحت نوعاً من العرف درجت عليه الأمم المتحدة وخاصة الجمعية العامة[١].

ومنذ الدورة السابعة للجمعية العامة في عام ١٩٥٢م تم حذف بند القضية الفلسطينية من جدول الأعمال. أما الدورة الثامنة في عام ١٩٥٣م فبحثت موضوعاً واحداً يخص القضية الفلسطينية وهو تقرير مدير وكالة الأمم المتحدة للاجئين (الانروا).

وهكذا غابت قضية فلسطين وبعض القضايا التي تفرعت عنها مثل قضية القدس وإقرار النظام الدولي في القدس عن جدول أعمال الجمعية العامة منذ الدورة السابعة، وأصبحت قضية القدس تذكر ضمنياً أو بإشارة عابرة من مدير الانروا، والذي بدأ يظهر عوضاً عن بند قضية فلسطين منذ الدورة السابعة والى الدورة التاسعة والعشرين للجمعية، وما أضيف اليه من بنود خاصة بعد حزيران عام ١٩٦٧م، إذ انعقدت الجمعية العامة للنظر في بند طلب إدراجه الاتحاد السوفييتي (السابق) على جدول أعمال الجمعية العامة تحت عنوان " الوضع في الشرق الأوسط "، واستمر هذا البند يدرج على جداول أعمال الجمعية العامة بالإضافة الى بند القضية الفلسطينية[٢].

وتعتبر تلك الدورات الخمس من أهم الدورات في تاريخ قضية القدس بشكل مباشر

---

(١) جورج طعمه، قضية فلسطين على جدول اعمال الأمم المتحدة، شؤون فلسطينية، العدد ٣٨، (بيروت، تشرين الأول ١٩٧٤) ص ٨-٩

(٢) رائد فوزي داود، فكرة التدويل في القانون الدولي وتطبيقاتها في ضوء قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بمدينة القدس، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، الطبعة الاولى ٢٠٠٣، ص ١٥١ وما بعدها.

بحيث لم تحظ دورة من دورات الجمعية العامة بمناقشة مطولة بخصوص هذه القضية بقدر ما حظيت به هذه الدورات الخمس، وكان أول قرار اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة هو القرار رقم ١٨١ تاريخ ١٩٤٧/١١/٢٩م، وهو قرار التقسيم والذي نص على تدويل القدس (وسنتناوله في بند خاص لاحقاً) وبعدها بأقل من عام اقترح الوسيط الدولي الكونت برنادوت إنشاء لجنة التوفيق الدولية من أجل فلسطين في دورة الجمعية العامة الثالثة، وقد أنشئت هذه اللجنة وصدرت بموجب تقريرها توصية الجمعية العامة للأمم المتحدة على " وجوب قيام مجلس الوصاية بإدارة المدينة وضرورة وضع نظام دائم يحدد الضمانات الملائمة لحماية الأماكن المقدسة داخل المدينة وخارجها "[١].

وما كانت الجمعية العامة لتصدر هذه التوصية الا رغبة منها في توطيد نظام دولي دائم في القدس ومن اجل ذلك أصدرت الجمعية العامة في اليوم التالي قرارها رقم ٣٥٦ دعت فيه الى اعتماد أموال لوضع النظام السابق موضع التنفيذ وبالفعل فقد اعتمد مبلغ ثمانية ملايين دولار أمريكي ميزانية للمنطقة المدولة لعام ١٩٥٠م[٢]. لكن إسرائيل استمرت في خرقها لقرارات الأمم المتحدة وتوصياتها وأظهرت تحديها لها ورغبتها في تهويد المدينة المقدسة واعتبارها عاصمة لها فقامت بعقد جلسة للكنيست الإسرائيلي (البرلمان) في القدس في ١٣ كانون الأول ١٩٤٩م، ونقلت مقر حكومتها اليها، وقبل ذلك أعلنت نقل العاصمة إليها، وقام رئيس الوزراء بن غوريون بنقل مكتبه الى القدس وتبعه بعد ذلك عدد من الوزراء والوزارات. ورداً على ذلك قام مجلس الوصاية بإدانة واستنكار هذه الإجراءات مصدراً توصية دعا فيها إسرائيل الى إبطال نقل الدوائر والوزارات الى القدس، كما دعا المجلس إسرائيل الى تقديم تقريرها حول التزامها بالقرار. وبعد ذلك تخلت الأمم المتحدة عن مسألة تطبيق نظام التدويل بعد سيطرة الأردن على القدس الشرقية وإسرائيل على الغربية وعدم وجود النية لدى الدولتين

---

(١) مركز الاسراء للدراسات والبحوث، القدس القرارات الدولية الكاملة ١٩٤٧-١٩٩٧، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م، ص ٦٢، ٦٧.

(٢) المرجع السابق، ص ٦٨

تطبيق هذا النظام على المدينة [1].

وإمعانا في رفض قرارات الأمم المتحدة وتوصياتها أعلن الكنيست الإسرائيلي في ٢٣ كانون الثاني / يناير ١٩٥٠م، ان القدس عاصمة إسرائيل الأبدية، وقد نجحت الدبلوماسية العربية في عرقلة أو تأجيل نقل السفارات الأجنبية الى القدس ومن بينها الولايات المتحدة التي رفضت نقل سفارتها الى القدس.

ولم تتناول الأمم المتحدة موضوع القدس خلال الفترة ١٩٥٢م – ١٩٦٧م إلا في قضايا صغيرة وهامشية لا تمس جوهر القضية مثل تحديد خطوط الهدنة فيها والإبقاء على الأوضاع كما هي كقرار مجلس الأمن رقم ١٢٧ في عام ١٩٥٨م، أي بكلمة أخرى إبقاء الأمر الواقع في القدس منذ عام ١٩٤٧م.

ولقد شهدت قضية القدس في أروقة الأمم المتحدة في الفترة التي تلت احتلال إسرائيل للقدس الشرقية عام ١٩٦٧م تحولا واضحا في السياسة التي انتهجتها المنظمة الدولية تجاه هذه القضية عن الفترة السابقة لدوافع وغايات طمحت لها المنظمة الدولية سواء لحل هذه القضية على حساب الحل الذي وضعته عام ١٩٤٧ أو لدوافع جاءت بها الأطراف المعنية الراغبة في إيجاد تسوية سياسية لقضية الشرق الأوسط كما أخذت تعرف بعد ذلك.وقد اتخذت إسرائيل عدة إجراءات في القدس بعد احتلالها (سنأتي على ذكرها) وقد عبر المجتمع الدولي وهيئة الأمم المتحدة عن موقفهما الواضح الرافض لسلوك إسرائيل في القدس وقرارها بسريان قانونها وقضائها وإدارتها على القدس الشرقية ومن ثم توحيدها مع القدس الغربية وضمها إليها.

فبعد احتلال القدس الشرقية وسن البرلمان الإسرائيلي للقوانين التي فرضت قانون الدولة وقضائها وإدارتها على المدينة وعلى مناطق أخرى في الضفة الغربية المحيطة بها [2]

---

(١) رائد فوزي داود، مرجع سابق، ص ١٥٤

(٢) اسامه حلبي، الوضع القانوني لمدينة القدس ومواطنيها العرب، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، الطبعة الاولى، تموز / يوليو ١٩٩٧م، ص ٥٦.

أصدرت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية المنعقدة بتاريخ ١٩٦٧/٧/٤م قرارها رقم ٢٢٥٣ الذي دعا إسرائيل الى إلغاء جميع التدابير التي اتخذتها بشأن القدس والامتناع فوراً عن القيام بأي عمل من شأنه تغيير مكانتها وكانت نتيجة التصويت على هذا القرار ٩٩ صوتاً مقابل لا أحد وامتناع ٢٠ دولة وكررت الجمعية العامة طلبها المذكور في جلسة أخرى بعد عشرة أيام.أما مجلس الأمن الدولي فقد أصدر قرارات كثيرة بهذا الشأن أيضا، ففي قراره رقم ٢٥٢ تاريخ ١٩٦٩/٥/٢١م شجب عدم امتثال إسرائيل لقرارات الجمعية العامة واعتبر "جميع الإجراءات الإدارية والتشريعية وجميع الأعمال التي قامت بها إسرائيل بما في ذلك مصادرة الأراضي والأملاك التي من شأنها ان تؤدي الى تغيير في الوضع القانوني للقدس هي إجراءات باطلة ولا يمكن ان تغير في وضع القدس[١].

كما اصدر مجلس الأمن القرار ٤٥٢ بتاريخ ١٩٧٩/٧/٢٠م والذي أكد فيه انه يعتبر "سياسة إسرائيل في اقامة المستوطنات على الأراضي العربية المحتلة ليس لها مستند قانوني وتشكل خرقاً لاتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين في زمن الحرب والمؤرخة في ١٢ آب ١٩٤٩م".

وأكد المجلس كذلك في قراره رقم ٤٧٦ بتاريخ ١٩٨٠/٦/٣٠م الضرورة الملحة لإنهاء الاحتلال المطول للأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧م بما في ذلك القدس.

واثر صدور القانون الإسرائيلي باعتبار القدس عاصمة لإسرائيل أصدر مجلس الأمن قراره رقم ٤٧٨ بتاريخ ١٩٨٠/٨/٢٠م الذي لام فيه إسرائيل أشد اللوم على سن القانون الأساسي المذكور، وأكد ان ذلك يشكل انتهاكاً للقانون الدولي ولا يمنع سريان اتفاقية جنيف الرابعة على القدس، ودعا المجلس الدول التي لها سفارات في القدس الغربية الى سحبها من المدينة، وقد استجابت الدول للقرار ونقلت سفاراتها الى تل أبيب ما عدا كوستاريكا[٢].

---

(١) المرجع السابق، ص ٥٦.

(٢) المرجع السابق، ص ٥٨.

وظهرت قضية القدس بصورة مستقلة في مشروع القرار رقم ٦٧٢ الصادر عن مجلس الأمن بتاريخ ١٣ أكتوبر / تشرين الأول ١٩٩٠م في إعقاب مذبحة المسجد الأقصى التي راح ضحيتها عشرون فلسطينياً، وأدان القرار أعمال العنف التي ترتكبها السلطات الإسرائيلية وطالب إسرائيل بالالتزام بمسؤولياتها القانونية المقررة في اتفاقية جنيف، كما عادت الجمعية العامة لتأكيد الوضع القانوني لمدينة القدس بتاريخ ٦ كانون الأول ١٩٩٠م ودعت إسرائيل الى الانسحاب من الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧م بما فيها القدس(١).

وبعد بدء عملية التسوية مع إسرائيل منذ مؤتمر مدريد ١٩٩١م أخذت قرارات الأمم المتحدة بخصوص القدس تذهب الى الدعوة الى الحفاظ على هذه العملية وشجب أي إجراء تقوم به سلطات الاحتلال قد يعكر صفو عملية التسوية النهائية لقضية القدس.

وجاء قرار الجمعية العامة بتاريخ ١٦ كانون الأول ١٩٩٠م في هذا الإطار مديناً للاستيطان ويشجب نقل بعض الدول سفاراتها الى القدس.

وكررت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قراراتها اللاحقة نفس الموقف في إدانة الاستيطان وعدم مشروعية الإجراءات الإسرائيلية التي تستهدف تغيير مركز القدس.

وهكذا فكلما قامت إسرائيل بإجراء تغيير في مركز القدس القانوني تقوم قرارات الأمم المتحدة بدعوة الأطراف الى طاولة المفاوضات والحث على تنفيذ ما جاءت به الاتفاقيات الموقعة دون إلزامها بإيقاف تلك الإجراءات.

وفي آذار ١٩٩٧م استخدمت الولايات المتحدة حق النقض / الفيتو ضد قرار أوروبي يدين إقامة مستوطنة جبل ابو غنيم في القدس، غير ان الوفود العربية تحولت الى الجمعية العامة التي انعقدت في الشهر نفسه، واتخذت الجمعية قرارا بإدانة الاستيطان

---

(١) مركز الإسراء للدراسات والبحوث، مرجع سابق، ص١٣٢

الإسرائيلي ودعوة إسرائيل للتوقف عن أعمال البناء في جبل أبو غنيم.

وفي السنوات التالية اتخذت الجمعية العامة عدة إجراءات بإدانة إسرائيل الى ان وقعت انتفاضة الأقصى.

وقد صدر قرار مجلس الأمن بتاريخ ٧ تشرين الأول عام ٢٠٠٠م يشجب الأعمال الاستفزازية في الحرم الشريف، مشيراً بذلك الى زيارة ارئيل شارون زعيم حزب الليكود المعارض آنذاك للحرم القدسي، كما يدين الاستخدام المفرط للقوة ضد الشعب الفلسطيني.

وفي الخلاصة ومن خلال دراسة قرارات الشرعية الدولية يمكن الإشارة الى الحقائق التالية:

١- مدينة القدس مدينة عربية إسلامية لا شك في عروبتها والسيادة عليها ثابتة للشعب الفلسطيني.

٢- لم يشر أي قرار دولي لا من قريب أو من بعيد الى سيادة أو حق إسرائيل في القدس.

٣- لعل أهم ما في موقف الأمم المتحدة وقراراتها هو ثباتها على إدانة وشجب كافة الإجراءات الإدارية والتشريعية التي اتخذتها إسرائيل والتي استهدفت تغيير الوضع القانوني للقدس واعتبار مثل هذه الإجراءات باطلة ولاغيه.

٤- يلاحظ من القرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة بشأن القدس سواء في الجمعية العامة أو في مجلس الأمن انه قد تم إقرارها بأغلبية كبيرة ودون معارضة ذات معنى، وهو ما يكشف عن النظرة المتميزة الخاصة التي تنظر بها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الى وضع القدس.

٥- ان المقصود بقرارات الأمم المتحدة وتوصياتها الخاصة بمدينة القدس هو إشارة

الى شطري المدينة وليس الى القسم الشرقي منها.

٦- التأكيد على ضرورة انسحاب إسرائيل من القدس ومن الأراضي العربية المحتلة وعلى عدم جواز اكتساب أراضي الغير بالقوة.

لقد تعهدت إسرائيل صراحة لدى انضمامها للأمم المتحدة في عام ١٩٤٩م باحترام القرارات بشأن فلسطين وخاصة القرار ١٨١ وهذا التعهد صدر بعد احتلالها للجزء الغربي من القدس في ١٩٤٨م، مما ينطوي على إقرارها وتسليمها بخروج القدس عن النطاق الإقليمي للدولة اليهودية وان وضعها حتى في القدس الغربية المحتلة في ذلك الوقت هو وجود احتلال لا ينال من السيادة على القدس في شيء، إضافة الى ذلك فإن حجج إسرائيل لا تثبت سيادتها على القدس إذ لا يوجد في القانون الدولي المعاصر ما يعني ان حق الدفاع الشرعي بغرض تحقق شروطه لدى إسرائيل يبرر احتلال أراضي الغير بأي حال [1].

حاصل القول في كل ما سبق ان الحجج والاسانيد المتعلقة بالفترة الحاسمة وحتى الادلة اللاحقة لتلك الفترة تثبت وتدعم الحق العربي الفلسطيني في السيادة على القدس بكاملها، الأمر الذي يقف على النقيض تماماً من الممارسات الإسرائيلية في المدينة وليس لدى إسرائيل من شيء في هذا الخصوص سوى الأمر الواقع المدموغ بإدانة دولية واضحة وقوية.

---

(١) احمد عبد الونيس شتا، مرجع سابق، ص ١٧٧ – ١٧٨

المبحث الرابع

نشأة مشكلة القدس

خضعت القدس للسيادة العثمانية لمدة اربعمئة عام منذ عام ١٥١٦م الى ان وقعت تحت الاحتلال البريطاني اثناء الحرب العالمية الأولى، وقد أبدت الدولة العثمانية اهتماماً خاصاً بوضع القدس، غير ان المركز القانوني للمدينة وللأماكن المقدسة قد تحدد بموجب ما يسمى بالامتيازات الأجنبية والتي أعطت لكل حامل امتياز الحق في إدارة وممارسة السيطرة على الأماكن المقدسة المعطاة له[1].

ولم تكن هذه الامتيازات المحاولات الوحيدة لوضع القدس ضمن نظام خاص بل تبع ذلك محاولات عديدة لوضع المدينة تحت نظام دولي خاص لاعتبارات تتعلق بخصوصية القدس، فقد اتفقت دول التحالف في الحرب العالمية الأولى (انجلترا وفرنسا وروسيا القيصرية) على وضع فلسطين بأكملها ومن ضمنها القدس تحت ظل نظام دولي خاص بحيث لا تخضع لسيادة دولة واحدة مهما كانت نتيجة الحرب في النهاية، وقد أسفر هذا الاتفاق عن عقد اتفاقية سايكس بيكو الشهيرة في ايار / و ١٩١٦م والتي أشارت الى ان فلسطين ستوضع تحت إشراف دولي بغية تأمين المصالح الدينية للدول الحليفة، وذلك بعد التشاور مع الأطراف الحليفة وشريف مكة[2].

وخلال الاحتلال البريطاني حذر البابا بنيديكت الخامس عشر من خطر وقوع

---

(١) خليل اسماعيل الحديثي، المعاهدات غير المتكافئة وقت السلم، دراسة قانونية سياسية، مطبعة جامعة بغداد، بغداد ١٩٨١م، ص ٩٦.

(٢) عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، الجزء الثالث، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٣م، ص ١٢٢.

الأماكن المقدسة بين أيدي اليهود، محذرا من تغيير الطابع الديني للمدينة، وبعد ذلك أوصت لجنة كينج كرين المؤلفة من مؤتمر الصلح المنعقد في باريس عام ١٩١٩م بأن تقوم لجنة دولية برعاية الأماكن المقدسة.

وقبل ان تنقل بريطانيا القضية الى الأمم المتحدة شكلت الولايات المتحدة الأمريكية لجنة تحقيق مشتركة عام ١٩٤٦م وتوصلت الى ان فلسطين يجب ان لا تكون دولة يهودية أو دولة عربية، وتقدمت بعد ذلك واشنطن بمشروع الى مؤتمر لندن في تشرين الثاني ١٩٤٦م عرف باسم مشروع موريسون يقسم فلسطين الى ولايتين عربية ويهودية وتبقى القدس تحت الإشراف المباشر للحكومة البريطانية(١).

ثم تقدمت بريطانيا بمشروع اخر حول الوصاية على فلسطين لخمس سنوات وهو ما سمي بمشروع بيفن نسبة لوزير خارجيتها عام ١٩٤٧م، الا ان العرب واليهود رفضوا هذه المشاريع فقررت بريطانيا رفع قضية فلسطين ومنها قضية القدس الى الأمم المتحدة وصدور قرار التقسيم في ٢٩ تشرين الثاني عام ١٩٤٧م.

المطلب الأول: القدس في قرار التقسيم والقرار ١٩٤:

وجه وفد بريطانيا في الأمم المتحدة كتاباً الى وكيل الأمين العام للأمم المتحدة في ٢ نيسان ١٩٤٧م يرجوه فيه إدراج مشكلة فلسطين في جدول أعمال الدورة التالية للجمعية العامة، ويطلب عقد دورة استثنائية لتأليف لجنة خاصة وإصدار التعليمات لها لتمهد السبيل أمام الجمعية العامة عند بحث المشكلة في دورتها العادية التالية. وقامت الجمعية العامة بتشكيل لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين "ايسكويس" التي سافرت الى فلسطين والى بعض الأقطار العربية ووضعت هذه اللجنة تقريرا قدمته الى الجمعية العامة في دورتها العادية الثانية في أيلول عام ١٩٤٧م، وأحالت الجمعية العامة بدورها هذا القرار الى لجنة شكلت لهذه الغاية لتقديم الاقتراحات التي تراها كفيلة لاستقرار الأوضاع في فلسطين عند انتهاء الانتداب. وقدمت هذه اللجنة مشروعاً لتقسيم فلسطين

---

(١) رائد فوزي داود، مرجع سابق، ص ١١٩.

الى دولة عربية وأخرى يهودية وإنشاء وحدة مستقلة لمنطقة القدس تكون لها حكومتها الدولية الخاصة وتدار من قبل الأمم المتحدة عن طريق مجلس الوصاية، وكان هذا المشروع هو أساس القرار ١٨١ الصادر عن الجمعية العامة في ١٩٤٧/١١/٢٩م، وقد عين قرار التقسيم حدود منطقة القدس كالتالي[1]:

١- بلدية القدس وهي تشمل مدينة القدس بكاملها بما فيها الأحياء القديمة والحديثة عربية ويهودية.

٢- القرى والمدن المحيطة بمدينة القدس والتي تشكل معا منطقة واحدة وتشمل ابو ديس والعيزرية والطور والعيسوية سلوان وصور باهر وام طوبا ولفتا وموتسا ودير ياسين وعين كارم والمالحة وشرفات وبيت صفافا ورامات راحيل وبيت لحم وبيت ساحور وبيت جالا وشعفاط.

ولما كان الوضع الاقتصادي لهذه المنطقة المدولة لا يتيح لها الاستقلال بمواردها عن المنطقتين المقترحتين العربية واليهودية المجاورتين لها، فقد تضمن القرار ما يشير الى ضرورة ربط هذه المناطق الثلاث باتحاد اقتصادي واحد.

وبموجب القرار وطبقا للنظام الدولي الخاص تصبح مدينة القدس محايدة مجردة من السلاح ويحظر فيها أي نشاط عسكري او قيام تشكيلات عسكرية باستثناء وجود قوات من الشرطة توكل لها مهمة القيام بالمحافظة على الأمن والقانون وحماية الأماكن المقدسة، وتطرق القرار أيضا لأنظمة التشريع والقضاء والاقتصاد حيث نص على ضرورة انتخاب مجلس تشريعي للمدينة بطريقة الاقتراع السري وإنشاء نظام قضائي مستقل، كما تضمن القرار صيغاً عن حرية التعبير وحرية العقيدة والتعليم والاجتماع وتكوين الجمعيات وضمان حرية الوصول للأماكن المقدسة[2].

---

(١) عز الدين فوده، قضية القدس في محيط العلاقات الدولية، بيروت ١٩٦٩، ص ١٧٦ ١٧٧

(٢) نزار أيوب، الوضع القانوني لمدينة القدس بين الانتداب والتسوية السياسية، مؤسسة الحق، رام الله ٢٠٠١م، ص ٣٢.

وتبعت القرار ١٨١ جملة قرارات دولية صدرت عن الجمعية العامة ومجلس الأمن تضمنت الإجراءات اللازمة لتنفيذ القرار.

موقف العرب من قرار التدويل:

اتخذ العرب موقفا رافضاً لقرار تقسيم فلسطين ومن ضمنه قرار تدويل القدس ودعت الهيئة العربية العليا في فلسطين عقب صدور القرار الى إضراب عام احتجاجاً على القرار، وتزايدت حدة الاشتباكات بين العرب واليهود وأخذت القوات اليهودية تعمل بحرية أكثر فيما بدأت القوات البريطانية انسحابها حيث أعلنت الأخيرة أنها ستنسحب في ١٥ أيار ١٩٤٨م[١]. وقد ردت الدول العربية على مشروع التقسيم بأن تدخلت عسكريا حين شرعت القوات البريطانية بالانسحاب.

تمثل الموقف العربي بشكل عام برفض قرار التدويل وعدم الاعتراف بالتوصيات اللاحقة والصادرة عن الأمم المتحدة الا ان الدول العربية أخذت تتراجع عن رفض قرار التدويل بعد توقيعها على بروتوكول لوزان في ١٢ أيار ١٩٤٩م، بل أخذت تشدد على التدويل كما عكسه القرار ١٨١، وما كان ذلك الا استجابة لرد الفعل على الممارسات الإسرائيلية ضد معالم القدس ومقدساتها الدينية، وتفعيلا لسياسة الأمر الواقع التي أخذت تنتهجها إسرائيل آنذاك، وانعكس ذلك واضحاً في محاضر جلسات الدورة العادية الثانية عشرة لمجلس الجامعة العربية في نيسان ١٩٥٠م التي ناصرت المشروع الدولي، وقد تحفظت الأردن على قرارات الجامعة على اعتبار أنها ترفض تدويل المدينة[٢].

---

(١) عز الدين فوده، مرجع سابق، ص ١٨٦.

(٢) رائد فوزي داود، مرجع سابق، ص ١٤٦

موقف اليهود من التدويل:

يمكن القول ان موقف اليهود من مشروع تدويل القدس قد ساده اللبس والغموض بشكل متعمد وتفرق رأيهم بين مؤيد ومعارض وقد قبلته الوكالة اليهودية مؤقتاً باعتباره ثمناً لوجود إسرائيل، إذ سيترتب على التقسيم تحقيق حلم اليهود لأول مرة بإنشاء دولة يهودية مستقلة كانت حلم الصهيونية منذ عدة أجيال.

ولما كانت مدة التدويل محدودة لعشر سنوات فإن نظام التدويل يصبح محلا لإعادة النظر بعد انقضاء هذه المدة بحيث تتاح لسكان المدينة الحرية في التعبير عن رغباتهم بطريق الاستفتاء، وكان للوكالة اليهودية تطلعات بأن يزيد عدد سكان مدينة القدس من اليهود عن طريق الهجرة بحيث تكون النتيجة لصالحهم[1].

وقد وازنت الوكالة اليهودية من خلال عملية حسابية بين القليل الذي تكسبه الآن والكثير الذي يمكن ان تستغله في المستقبل فأعلنت بداية تحفظها على تدويل القدس ثم اتبعت أسلوب الخطوة خطوة المتزامن مع سياسة الأمر الواقع التي استطاعت ان تلعبها بنجاح وتثبت خبرة في المناورة الدبلوماسية حتى تستولي على اكبر قدر ممكن من القدس لتعلنها عاصمة لدولتها وهذا ما حدث بالفعل.

واستطاعت إسرائيل ان تكسب مساندة الدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية لسياستها في القدس، فبعد قبول اليهود لقرار التقسيم وتدويل القدس أخذ التحول في الموقف اليهودي تجاه القرار يأخذ مجراه خلال ستة أشهر من إعلان القرار وحتى إعلان دولة إسرائيل في ١٤ ايار عام ١٩٤٨م، فبعد ان شعرت الأمم المتحدة ان مساعيها لتقسيم فلسطين وتدويل القدس بدأت تنهار خاصة وانها لم تتخذ الترتيبات والوسائل الكفيلة لتنفيذ قراراتها أصبحت الدوائر المسئولة فيها تفكر في العدول عن مشروع التقسيم.

---

(١) عز الدين فوده، مرجع سابق، ص ١٨٦.

وانعقد مجلس الأمن في ١٩٤٨/٣/١٩م للنظر في هذا الموقف وأوضح المندوب الأمريكي وجهة نظر جديدة تطالب بوضع فلسطين كلها تحت الوصاية المؤقتة لمجلس الوصاية[١].

ولكن اليهود عقدوا العزم على إحباط أية محاولة من شأنها وقف نشاط مشروع الدولة اليهودية أو تأجيل إنشائها. وأعلن مندوب الوكالة اليهودية هذا الموقف في مجلس الأمن في ١٩٤٨/٣/٢٤م.

وبدأ اليهود ينفذون خططهم الرامية للانتقال بالبلاد الى حالة من الفوضى والاضطراب والعمل على احتلال المدن والقرى، واستطاعت القوات اليهودية احتلال جميع المناطق الجديدة في القدس وبعدها بدأوا يطالبون بالوضع القائم في القدس كوضع نهائي مركزين على ان يقتصر التدويل على أماكن العبادة فقط بغض النظر عن مقررات الأمم المتحدة، وتأكد هذا الموقف اثناء الدورة الرابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة في خريف ١٩٤٩م، اذ اعترضت إسرائيل على كل شكل من أشكال التدويل وقالت انها لا تقبل بديلا عن الأمر الواقع في القدس[٢].

غير ان التوجه في الجمعية العامة كان نحو التدويل. وقبل صدور توصية بذلك بأيام فاجأت إسرائيل العالم في ١٩٤٩/١٢/٥م ببيان يقول ان القدس جزء لا يتجزأ من إسرائيل وان توصيات الأمم المتحدة بشأن التدويل لم تعد لها قوة إلزامية بعد ان فشلت الأمم المتحدة في تنفيذها[٣].

القدس في القرار رقم ١٩٤

كلف الوسيط الدولي الكونت برنادوت من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة للتوصل الى تسوية سلمية في فلسطين وحماية الأماكن المقدسة فيها. وأورد الكونت برنادوت في

(١) سالم الكسواني، مرجع سابق، ص ١٨١

(٢) عز الدين فودة، مرجع سابق، ص ١٩٩

(٣) عز الدين فودة، مرجع سابق، ص ٢٠٠

تقرير له في ١٩٤٨/٧/٨م ما يلي: " ان مدينة القدس تقع وسط الإقليم العربي وان أي محاولة لعزلها سياسياً أو غير ذلك عن الإقليم العربي المحيط بها ينطوي على صعاب جمة "، ولا يعني إدخال القدس ضمن الإقليم العربي بأي حال سيطرة العرب على اليهود او غيرهم من الشعوب غير العربية أصحاب المصالح في المدينة[1].

وعندما قتل برنادوت في ١٩٤٨/٩/١٧م خلفه (رالف بانش) الذي تمكن من عقد هدنة بين الطرفين على أساس الأمر الواقع في المدينة، وقد وافقت الدول العربية على ذلك في أجواء تكوين لجنة التوفيق بقرار الجمعية رقم ١٩٤ في ١٩٤٨/١٢/١١م. وبموجب القرار فإن اللجنة المؤلفة من ثلاث دول تكون مهمتها الأساسية اتخاذ التدابير بغية معاونة الحكومات والسلطات المعنية لإحراز تسوية نهائية لجميع المسائل المعلقة بينهما، كما أشار القرار الى وجوب حماية الأماكن المقدسة وتأمين حرية الوصول اليها ووجوب إخضاع الترتيبات المعمول بها لهذه الغاية لإشراف الأمم المتحدة الفعلي، وعلى لجنة التوفيق عند تقديم مقترحاتها المفصلة بشأن نظام دولي دائم في منطقة القدس ان تتضمن توصيات بشأن الأماكن المقدسة الموجودة في هذه المنطقة.

وأشار القرار الى انه نظراً لارتباط منطقة القدس بديانات عالمية ثلاث فإنها يجب ان تتمتع بمعاملة خاصة منفصلة عن معاملة مناطق فلسطين الأخرى ويجب ان توضع تحت مراقبة الأمم المتحدة الفعلية[2].

كما طلب القرار من مجلس الأمن اتخاذ تدابير جديدة بغية تأمين نزع السلاح في مدينة القدس والطلب من اللجنة تقديم اقتراحات مفصلة بشأن نظام دولي دائم لمنطقة القدس ويؤمن لكل من الفئتين المتميزتين الحد الأقصى من الحكم الذاتي المحلي المتوافق مع النظام الدولي الخاص لمنطقة القدس. وتطرق القرار الى وجوب منح سكان فلسطين جميعهم أقصى حرية ممكنة للوصول الى مدينة القدس.

---

(١) مركز الاسراء للدراسات والبحوث، مرجع سابق. ص٢٠

(2) Document on Jerusalem. Passia. op.cit. PP.234236

ويبدو ان القرار ١٩٤ يعد استكمالا لقرار التقسيم والتدويل رقم ١٨١ وما تلاه من قرارات وهما القرار ١٨٥ بتاريخ ٢٦ نيسان ١٩٤٨م، والقرار ١٨٧ بتاريخ ٦ أيار ١٩٤٨م.

المطلب الثاني: القدس تحت الاحتلال

أدت العمليات العسكرية التي جرت في فلسطين الى سقوط القدس الغربية بيد القوات اليهودية بحلول الخامس عشر من أيار ١٩٤٨م وهو يوم انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين وإعلان قيام إسرائيل.

شكلت القدس الغربية المحتلة ما نسبته ١٣ر٨٤٪ من مساحة بلدية القدس تحت الإنتداب، وكانت تضم أهم المراكز التجارية والأحياء السكنية العربية خارج البلدة القديمة، وكان يقطن هذه الأحياء ٢٥ الف مقدسي من المسيحيين والمسلمين العرب من أصحاب المهن الحرة والتجار وكبار الموظفين شردوا جميعاً، واستولت إسرائيل على أملاكهم ولم تتعد ملكية اليهود في القدس الغربية المحتلة انذاك ثلاثين بالمائة[1].

وهكذا فالذي بقي في أيدي العرب في ١٥ أيار عام ١٩٤٨م وسمي القدس الشرقية لم يتعد ٤٨ر١١٪ من مساحة بلدية القدس تحت الإنتداب، ولم يتم إنقاذ القدس الشرقية إلا بعد تدخل الجيش العربي الأردني في اللحظة الأخيرة.

وبموجب هدنة رودس بين الأردن وإسرائيل قسمت مدينة القدس الى الأقسام التالية:

- القطاع اليهودي ٤٠٦٥ فدانا أي ما يعادل ١٣ر٨٤٪ من مساحة القدس.
- القطاع العربي ٥٥٥ فداناً أي ما يعادل ٤٨ر١١٪ من مساحة القدس.

---

(١) وليد الخالدي، القدس من العهدة العمرية الى كامب ديفيد الثانية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م، ص٧.

- قطاع هيئة الأمم المتحدة والأراضي الحرام ٢١٤ فداناً أي ما يعادل ٤٩ر٣٪ من مساحة القدس[١].

وهكذا فإن وجود إسرائيل في القدس الغربية يقوم على الاحتلال العسكري خرقاً للقانون الدولي لكونه خرقاً لمشروع التقسيم وللكيان المنفصل الذي نص عليه المشروع كما ان هذا الاحتلال يخضع قانوناً لاتفاقات لاهاي وجنيف الخاصة بالأراضي المحتلة من خلال الحرب.

وقد سارعت إسرائيل طوال السنوات ١٩٤٩-١٩٦٧م الى نقل الأملاك العربية في القدس الغربية الى أفراد وهيئات إسرائيلية وأعلنت القدس الغربية عاصمة لها.

١ - إجراءات الضم واعتبار القدس عاصمة لإسرائيل:

في الخامس من حزيران عام ١٩٦٧م شنت إسرائيل عدواناً مبيتاً على الدول العربية واحتلت نتيجة هذا العدوان جزيرة سيناء من مصر، والضفة الغربية بما فيها القدس من الأردن، وهضبة الجولان من سوريا.

وفور احتلالها للمدينة المقدسة بدأت إسرائيل باتخاذ إجراءات لضم المدينة إليها وتهويدها، فقد عينت إدارة عسكرية لها وانتهجت مختلف الأساليب منذ البداية لتهجير سكانها العرب الأمر الذي أدى الى هجرة ونزوح الآلاف. وتقدر بعض المصادر الفلسطينية عدد الذين تركوا المدينة في الأيام الأولى بعد احتلالها بـ٢٠ - ٣٠ ألف نسمة من مجموع ١٠٠ ألف[٢]، في حين يقدر مصدر إسرائيلي عدد المغادرين في الأيام الأولى التي تلت الحرب بـ٦٠٠ نسمة يوميا[٣].

---

(١) عزمي عبد محمد ابو عليان، مرجع سابق، ص ٢٦٨.

(٢) سمير جريس، " القدس: المخططات الصهيونية، الاحتلال، التهويد "، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨٧م، ص ٥٧.

(3) Meron Benvenisti. Jerusalem. The torn city (Jerusalem: Israypest ltd. 1976. P.100

وأصدر حاييم هيرتسوغ قائد الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية حينذاك مراسيم أعلن فيها تولي الجيش الإسرائيلي زمام الحكم في المناطق التي احتلها ونقل صلاحيات الحكم والتشريع والإدارة اليه، كما أوقف عمل محكمة الاستئناف في القدس وباشرت السلطات الإسرائيلية سلسلة من الإجراءات العملية هدفت الى دمج شطري المدينة تمهيدا لضمها كان أبرزها إزالة بوابة مندلبوم التي كانت نقطة العبور بين القدس الغربية والشرقية، وعوائق مادية كانت على امتداد خط الهدنة الذي اتفق عليه بين الأردن وإسرائيل في نيسان ١٩٤٩م[1].

وبهذا يمكن القول ان القضاء والإدارة العربيتين في القدس الشرقية قد ألغيتا في الأيام الأولى للاحتلال إضافة إلى حل المجلس البلدي وأمانة القدس في ١٩٦٧/٦/٢٩م.

وفي ١٩٦٧/٦/١١م أي بعد الاحتلال بأيام عقدت الحكومة الإسرائيلية برئاسة ليفي اشكول اجتماعا لتبحث في مستقبل القدس الشرقية وأيد معظم الوزراء ضمها إلى إسرائيل، وأوكلت إلى لجنة وزارية صياغة اقتراح لحل المشكلات القضائية والإدارية الناجمة عن قرار الضم، وقدمت اللجنة إلى الحكومة ثلاثة مشاريع قوانين تم نقاشها وإقرارها بتاريخ ١٩٦٧/٦/٢٥م[2].

وفي اليوم التالي قامت السلطات الإسرائيية بإجراء إحصاء للسكان في المناطق التي سيتم ضمها. ولكي يكتسب قرار الضم غطاءه السياسي قام البرلمان الإسرائيلي بتاريخ ١٩٦٧/٦/٢٧م بمناقشة مشاريع القوانين الثلاثة التي وقعتها الحكومة وأقرها خلال ثلاث ساعات ونصف الساعة وسن القوانين التالية: قانون بتعديل قانون أنظمة السلطة والقضاء وقانون بتعديل قانون البلديات وقانون المحافظة على الأماكن المقدسة.

---

(١) اسامه حلبي، بلدية القدس العربية، الجمعية الفلسطينية الاكاديمية للشؤون الدولية، passia، القدس، ١٩٩٣م، ص ٢٥ – ٢٦.

(2) Benvenisit. op.cit. PP.108109-

وبموجب هذه القوانين سارعت إسرائيل إلى التشريع لما سمربع.سيع حدود بلدية القدس الإسرائيلية أي القدس الغربية حتى تضم ٧١ كم مربع من الأراضي العربية انتزعتها من الضفة الغربية، وحرصت إسرائيل على إدخال أقل عدد ممكن من سكان هذه الأراضي من العرب ضمن الـ٧١ كم مربع.وكانت مساحة القدس الإسرائيلية الغربية حينذاك ٣٨ كم مربع. وهكذا قفزت مساحة بلدية القدس تحت السيطرة الإسرائيلية من ٣٨ كم٢ الى ١٠٩كم مربع[١].

كما أقرت الحكومة الإسرائيلية بعد ذلك مجموعة من الإجراءات التي تنسجم مع القوانين الثلاثة في إطار العمل على ضم المدينة المقدسة.

لقد أثارت عملية إقرار القوانين المذكورة سابقا حفيظة الأمم المتحدة لما فيها من توجهات وتدابير إسرائيلية من شأنها المس بوضع مدينة القدس ورفض المجتمع الدولي الممارسات الإسرائيلية تجاه المدينة واتخاذه في هذا الصدد جملة من القرارات دعى فيها سلطات الاحتلال لعدم القيام بأي إجراء من شأنه تغيير وضع القدس.

وبموجب قرار الجمعية العامة رقم ٢٢٥٣ في دورتها الاستثنائية الطارئة بتاريخ ١٩٦٧/٧/٤م دعت الهيئة وعلى لسان أعضائها إسرائيل إلى إلغاء التدابير المتخذة لتغيير وضع المدينة والامتناع عنها في المستقبل معتبرة ان تلك التدابير غير صحيحة وطالبت إسرائيل بإلغائها والامتناع عن الإتيان بأي عمل من شأنه تغيير مركز المدينة[٢].

ونتيجة لرفضها الالتزام بالقرار رقم ٢٢٥٣ أبدت الجمعية العامة أسفها للتدابير التي اتخذتها إسرائيل لتغيير وضع مدينة القدس حيث كررت طلبها لسلطات الاحتلال بإلغاء الإجراءات والامتناع عن تدابير من شأنها تغيير مركز المدينة في المستقبل وذلك باتخاذها القرار رقم ٢٢٥٤ الصادر عن دورة استثنائية للجمعية العامة بعد عشرة أيام

---

(١) وليد الخالدي، مرجع سابق، ص ١٠

(٢) نزار ايوب، الوضع القانوني لمدينة القدس، مرجع سابق، ص ٧٥

من القرار السابق الذكر.

وفضلا عن القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن القدس اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٤٢ في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧م حيث دعا بموجبه لإقرار مبادئ سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط، ورغم ان القرار ٢٤٢ لم يتطرق إلى وضع القدس بصورة خاصة الا انه أكد على عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير عن طريق الحرب، وعلى وجوب قبول الدول الأعضاء بالوفاء بمبادئ الأمم المتحدة. لذلك ولتطبيق مبادئ الميثاق بشأن إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط فإنه يتوجب على إسرائيل الانسحاب من الأراضي التي احتلتها في حرب عام ١٩٦٧م واحترام سيادة ووحدة أراضي كل دولة في المنطقة والاستقلال السياسي لهذه الدول وحقها بالعيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها وتحقيق تسوية عادلة لقضية اللاجئين[١].

ونتيجة لتعنت إسرائيل ورفضها الاستجابة لنداءات المجتمع الدولي والأمم المتحدة ورفضها للقرارات التي اتخذتها بشأن الأراضي المحتلة ومن ضمنها القدس اتخذ مجلس الأمن في ٢١ أيار ١٩٦٨م القرار ٢٥٢ حيث دعا بموجبه إسرائيل إلى إلغاء جميع الإجراءات الهادفة لتغيير وضع القدس وشجب عدم امتثال إسرائيل لقرارات الجمعية العامة بهذا الصدد[٢].

وكان مجلس الأمن قد أصدر قبل ذلك القرارين رقمي ٢٥٠ و ٢٥١ في ١٢ أيار ١٩٦٨م والتالي بعده بأيام دعا في القرار الأول إسرائيل إلى عدم إقامة عرض عسكري في القدس، وعندما أقامته اصدر قراره الثاني بالأسف لإقامة العرض. واستمرت القرارات الدولية الخاصة بالقدس طوال الفترة التالية التي أكدت مركز القدس الدولي وأهميتها وجميعها تؤكد على شجب الإجراءات الإسرائيلية فيها وتهويدها ودعوتها لوقف هذه الإجراءات والمحافظة على سكان المدينة المحتلة.

---

(١) سالم الكسواني، مرجع سابق، ص ٣٠٠ – ٣٠١

(٢)مركز الإسراء للدراسات والبحوث، مرجع سابق، ص ١٨٣

تكريس الضم وسن قانون أساسي (القدس عاصمة إسرائيل):

حرصت السلطات الإسرائيلية عند احتلال القدس الشرقية على عدم الحديث عن الضم، ولم تسمه صراحة، وحاولت إقناع المجتمع الدولي ان سن القوانين الثلاثة المشار إليها سابقا لم يقصد من ورائها سوى تأمين الخدمات البلدية والاجتماعية والمالية لسكان جميع أجزاء المدينة، الا أنها لم تخف نواياها وموقفها إزاء القدس المحتلة عندما سن البرلمان الإسرائيلي في ٣٠/٧/١٩٨٠م القانون الأساس "القدس عاصمة إسرائيل"[١] (ملحق رقم ١).

فقد نصت المادة الأولى من هذا القانون على ان القدس الكاملة والموحدة هي عاصمة إسرائيل.

ونصت المادة الثانية منه على ان القدس هي مقر رئيس الدولة والكنيست والحكومة والمحكمة العليا.

إما المادة الرابعة من القانون فنصت على ان تخصص الحكومة موارد خاصة لأجل تطوير القدس بما فيها منحة سنوية خاصة لبلدية القدس (منحة العاصمة) بمصادقة اللجنة المالية للكنيست.

وعملياً لم يأت القانون الأساسي بجديد فيما يتعلق بالجانب القانوني لمسألة ضم القدس الشرقية إلى إسرائيل وجاء ليصادق على ما سبق ان صودق عليه[٢] والهدف الإعلامي السياسي لهذا القانون واضح للعيان. فلقد أرادت إسرائيل ان تؤكد ما كانت قد أوضحته من خلال خطواتها وأفعالها خلال الأعوام التي سبقت صدور القانون وهو ان القدس الشرقية والعربية مدينة واحدة وموحدة وهي عاصمة دولة إسرائيل.

---

(١) نواف الزرو، القدس بين مخططات التهويد الصهيونية ومسيرة النضال والتصدي الفلسطينية، دار الخواجا، عمان، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م، ص ٣١.

(٢) اسامه حلبي، مرجع سابق، ص ٢٤-٢٥

وقد أدانت بعض القوى في إسرائيل هذا القانون لأنه لم يتمخض عنه سوى الضرر السياسي لإسرائيل في العالم وتكرار تعرضها للإدانة من جانب المجتمع الدولي.

فقد أصدر مجلس الأمن بعد عشرين يوما من صدور هذا القانون قراره رقم ٤٧٨ بموافقة ١٤ صوتا وامتناع الولايات المتحدة عن التصويت يعلن فيه عدم اعترافه بالقانون الأساسي الإسرائيلي بشأن القدس ودعا الدول التي أقامت بعثات دبلوماسية في القدس إلى سحب هذه البعثات من المدينة[١].

وبالفعل فقد امتثلت جميع الدول التي لها بعثات دبلوماسية لقرار مجلس الأمن ونقلت بعثاتها من القدس إلى تل أبيب ما عدا كوستاريكا.

وقد ساهم الكنيست (البرلمان) الإسرائيلي في سياسة ضم القدس الشرقية إلى إسرائيل من خلال تشريعات أصدرها في أكثر من مناسبة ومنها على سبيل المثال عندما ناقش الكنيست بتاريخ ١٩٩٠/٣/٢٨م موقف حزب العمل في موضوعي القدس والجولان وكذلك الحاجة إلى قرار يمنع أي مفاوضات تتناول اي تغيير لما سميت بسيادة إسرائيل على القدس، وفي نهاية الجلسة أكد الكنيست على ان القدس الموحدة والكاملة تحت السيادة الإسرائيلية هي عاصمة إسرائيل وممثليه لا يشاركون في أي مفاوضات في شأن وحدتها والسيادة الإسرائيلية عليها، وعاد الكنيست ليتخذ قرارا مشابهاً في ١٩٩٤/٥/٩م والذي يصادف فيما يسمى بيوم القدس الذي تقيمه إسرائيل[٢].

٢ – الاستيطان والتهويد في القدس:

لقد مثل الاستيطان اليهودي في الشطر الشرقي من مدينة القدس حجر الزاوية في السياسة الإسرائيلية حيال هذه المدينة المقدسة.

---

(١) صلاح الدين عامر، "القدس والقانون الدولي"، نشرة خاصة صادرة عن اللجنة الملكية لشؤون القدس، عمان، تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٣م، ص ٢١.

(٢) اسامه حلبي، مرجع سابق، ص ٢٧-٢٨

وعلى مدى سنوات الاحتلال خاضت ما تسمى ببلدية القدس الإسرائيلية ومن ورائها الحكومة الإسرائيلية باتجاهاتها السياسية المختلفة سباقا مع الزمن من أجل فرض واقع جديد وتغيير الواقع الديمغرافي والجغرافي للمدينة المقدسة ضاربة عرض الحائط بالمواثيق والأعراف الدولية.

وترجع السلطات الإسرائيلية ممارساتها التهويدية الاستيطانية في مدينة القدس ومحيطها الى العديد من الاعتبارات أو الذرائع:

١ - الاعتبارات الإستراتيجية السياسية:

تنبع هذه الاعتبارات من ان مدينة القدس تقسم الضفة الغربية إلى قسمين ومنها تنتشر العديد من الطرق المؤدية إلى رام الله ونابلس شرقاً، وبيت لحم والخليل غرباً والبحر المتوسط شمالا، وأريحا والأغوار جنوباً[١]. وبالسيطرة عليها يتحقق لإسرائيل ما تسعى إليه من تقسيم الضفة الغربية إلى مناطق منفصلة ومعزولة.

٢ - الاعتبارات الدينية:

يشكل الاستيطان بعداً محورياً في الإستراتيجية الصهيونية والإيديولوجية الصهيونية التوراتية على ما يسمى بأرض إسرائيل وأساس ذلك ما ورد في التوراة حول القدس وحول ما سميت بأرض إسرائيل الواقعة بين نهر الفرات ونهر النيل، وبالتالي فإن إقامة المستوطنات ما هي الا تطبيق لما جاء في التوراة وهي ذريعة للاحتلال لتغيير واقع المدينة المقدسة لصالح اليهود[٢].

---

(١) سليمان محي الدين فتوح، سياسة التهويد الإسرائيلية لمدينة القدس منذ عام ١٩٦٧ وحتى وقتنا الحاضر، الندوة الدولية القدس التاريخ والمستقبل، جامعة اسيوط، مركز دراسات المستقبل. ١٩٩٦، ص ٢٨٦ — ٢٨٧.

(٢) طلال عبد الله حرز، دراسة حول الاستيطان والقانون الدولي، منظمة التحرير الفلسطينية، السلطة الوطنية الفلسطينية، دائرة شؤون المفاوضات، آب / أغسطس ١٩٩٨، ص ٧

٣ - الاعتبارات الأمنية والعسكرية:

تدعي إسرائيل ان المستوطنات هي خط الدفاع الأول عن الدولة اليهودية في حال تعرضها لأي هجوم خارجي في حين ان المستعمرات القائمة بعيدة عن الحدود بل أنها موجودة داخل وحول المدينة[١].

٤ - الاعتبارات الجيوسياسية:

تعمل إسرائيل جاهدة لتستحوذ على نصيب الأسد من المياه الجوفية المستخرجة من الضفة الغربية بأكملها لتقوم بنقلها إلى المستوطنات للاستفادة منها دون غيرها من المدن والقرى الفلسطينية.

لهذا دأبت إسرائيل منذ احتلالها للقدس الشرقية على تطويقها بالمستوطنات من كافة الاتجاهات تمهيدا لعزلها وسلخها عن مناطق الضفة الغربية ومن بين أهم المستوطنات (خريطة المستوطنات في القدس / رقم ١):

١ - الحي اليهودي:

بدأت السلطات الإسرائيلية بالتوطين في هذا الحي داخل أسوار البلدة القديمة عقب الاحتلال مباشرة حيث تم بناء هذا الحي على أنقاض أحياء المغاربة وحي الباشورة وحي الشرف العربية قرب حي دير اللاتين في القدس القديمة[٢]. وقد أجبرت سكان هذه الأحياء على مغادرتها بحجة أنها أماكن مقدسة، وكان هدف هذا المشروع إسكان ٦٠٠ عائلة يهودية أي نحو ٣٠٠٠ فرد و٢٠٠٠ من طلاب المدارس الدينية[٣]. ويقطن هذا

---

(١) المرجع السابق، ص ٧ - ٨

(٢) فايز جابر، "تهويد القدس وطمس هويتها الإسلامية"، الندوة العالمية حول القدس، المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم، الرباط، ١٩٩٣م، ص ٤٧٥.

(٣) سمير جريس، مرجع سابق، ص ١٣٤ - ١٣٥.

الحي حاليا مجموعات يهودية متطرفة وبلغ عدد سكان هذا الحي مع نهاية عام ١٩٩٧م نحو [١] ٣٥٠٠ مستوطن يقيمون على مساحة ٢٢٠ دونما.

٢ - المركز التجاري الرئيسي:

أقيم هذا المركز على نحو ٢٧٠٠ دونم. ويمثل هذا المركز تهديدا لقلب مدينة القدس ومعالمها حيث انه يغذي شبكة الطرق الداعمة لمشروع القدس الكبرى.وقد تعرضت خطة إقامة هذا المركز لحملة انتقادات شديدة كشفت النقاب عن النوايا الإسرائيلية التي تهدف إلى مد البناء في جميع الاتجاهات لحصر المدينة في الوسط وتدمير الشكل الحضاري للمدينة[٢].

٣ - مشروع قطاع (قرية داود)

يقع هذا المشروع غربي باب الخليل في منطقة الشماعة ويعد مشروعاً مكملا للمركز التجاري ويقام المشروع على ما مساحته ١٣٠ دونما تم البناء عليها بطراز ونمط معينين لتحقيق أهداف تجارية وسياحية[٣].

٤ - رامات اشكول

أنشئت هذه المستوطنة عام ١٩٦٨م في إطار القطاع الاستيطاني الشمالي في إطار خطة تطويق شمال غرب مدينة القدس وأقيمت على أراضي قرية لفتا العربية التي دمرت عام ١٩٤٨م وتمت إقامة هذا الحي السكني على مساحة ٦٩٧ دونما[٤].

---

(1) Mahdi Abdullhadi. dialogue on Jerusalem . passia. Jerusalem. Novemebr 1998. P.30

(٢) سمير جريس، مرجع سابق، ص ١٣٦ — ١٣٨

(٣) شذا جمال خطيب، القدس العربية ثلاثون عاما من التهديد والتحدي، دار مجدلاوي للنشر، عمان الطبعة الاولى، ٢٠٠١م، ص ٤٤.

(٤) فايز جابر، مرجع سابق، ص ٤٧٥.

٥ – سانهدريا:

أقيمت هذه المستوطنة عام ١٩٧٣م إلى الشمال الشرقي من القدس على أراضي عربية مصادرة من قرية شعفاط لتشكل امتدادا لمستوطنة رامات اشكول[(١)].

٦ – النبي يعقوب:

أقيمت هذه المستوطنة عام ١٩٧٣م على ١٨٣٥ دونما من أراضي قرى بيت حنينا وحزمه وجبع على الجانب الشمالي من طريق القدس – رام الله[(٢)].

٧ – راموت:

بدء بتأسيس هذه المستوطنة عام ١٩٧٢م وقد تم الاستيلاء على ٨٤٠ر٤ دونما وقد جرى توسيعها عدة مرات وتضم أكثر من ٣٧ إلف مستوطن[(٣)].

٨ – غيلو (شرفات):

أقيمت هذه المستوطنة عام ١٩٧١م على مرتفع يبعد كيلومتر واحد عن قرية بيت جفافا إلى الجنوب الغربي من مدينة القدس. وتعتبر هذه المستوطنة من أكبر المستوطنات التي تقع في الجزء الجنوبي الغربي حيث تسيطر على الأراضي والمناطق العليا المشرفة على بيت جالا وبيت لحم والقدس ويسكن المستوطنة أكثر من ثلاثين ألف مستوطن.

---

(١) شذا جمال الخطيب، مرجع سابق، ص ٤٦.

(٢) خليل تفكجي، الاستيطان في القدس الأهداف والتاريخ، ابحاث الندوة الدولية " القدس التاريخ والمستقبل، جامعة اسيوط "، مركز دراسات المستقبل، ١٩٩٦م، ص ٣٦٢

(٣) المرجع السابق، ص ٣٦٢.

٩ - معالية ادوميم (أ، ب،ج)

أقيمت هذه المستوطنة بأجزائها الثلاثة عام ١٩٧٩م على هضبة تبعد ٨كم شرقي القدس إلى الشرق من أبو ديس وقد أقرت السلطات الإسرائيلية لهذه المستوطنة "وضع المدينة" عام ١٩٩١م وخططت لزيادة سكانها إلى أكثر من خمسين ألف مستوطن ولتصبح أكبر من تل أبيب نفسها بعد توسيعها عدة مرات(١).

١٠ - الجامعة العبرية:

أقيمت عام ١٩٢٤م وبعد عام ١٩٦٧م ومصادرة مساحات واسعة من أراضي قريتي العيسوية ولفتا جرى توسيع حدودها وذلك على حساب المناطق العربية وتم وصلها بالقدس الغربية.

١١ - مستعمرتا بسجات زئيف وبسجات عومر:

أقيمتا على أراضي قرى بيت حنينا، حزما، شعفاط، عناتا وتمت مصادرة ٣٨٠٠ دونم لإقامة ١٢ ألف وحدة سكنية لإسكان ١٠٠ ألف مستوطن(٢) في المستقبل.

١٢ - ريخس شعفاط:

أعلن عن إقامة هذه المستعمرة عام ١٩٩٠م لإسكان اليهود الكنديين المتدينين وقد أقيمت في المستعمرة أكثر من ألفي وحدة سكنية.

١٣ - مستعمرة النبي صموئيل:

في عام ١٩٩٣م قامت حكومة إسرائيل بالإعلان عن مصادرة قرابة ٣٥٠٠ دونم من أراضي الجيب والنبي صموئيل بدعوى ان المساحة المصادرة هي منطقة حرجية وبعد

---

(١) جريدة الحياة اللندنية، العدد ١٢٦٦٤، ١/١١/١٩٩٧، ص ٧

(٢) خليل تفكجي، مرجع سابق، ص ٣٦٥.

ذلك أقيمت هذه المستوطنة وأطلق عليها اسم هارشموئيل[1] (النبي صموئيل).

١٤ - جبل أبو غنيم (هارحوما):

يقع جبل أبو غنيم على بعد ٢ كم تقريبا إلى الشمال من بيت لحم عند أقصى الطرف الجنوبي لحدود بلدية القدس · وقد خططت السلطات الإسرائيلية لكي تستوعب هذه المستوطنة حوالي ٣٥ ألف مستوطن حيث تعد ركنا أساسيا من الجدار الاستيطاني حول القدس[2]. وإضافة إلى هذه المستوطنات هناك مستوطنات أخرى أقل شأنا مثل: الكانا، كفار عتسيون، ألون شيفوت، روش تسوديم، اليعيزر، أفرات، تكواع، نفي حورون ورأس العمود.

الطرق الالتفافية الرابطة بين المستوطنات:

تقوم إسرائيل بمصادرة الآف الدونمات من الأراضي لشق الشوارع والطرق الالتفافية وهو الأمر الذي يخدم هدفين في وقت واحد أولهما السيطرة على المزيد من الأراضي العربية وترسيخ التواصل بين المستوطنات، وثانيهما ضمان السيطرة على المناطق الفلسطينية وترسيخ مفهوم الفصل الذي طالما نادت به إسرائيل.

١ - شارع ٤٥ وشارع ٥:

يعتبر هذان الشارع سوراً يطوق عنق القدس الشرقية وفاصلاً ملموساً لها عن باقي الضفة الغربية حيث تم مصادرة ١٦ الف دونم من الأراضي الفلسطينية المحيطة بالقدس تحت مظلة بناء الشوارع الأمنية[3].

---

(1) www.Palestine-infoinfo/arabic/alquds/tahweed/almostamrat

(٢) خالد عايد، الاستيطان في القدس: جبل ابو غنيم وما يتجاوزه، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٣١ صيف ١٩٩٧م، ص ١٢٠ - ١٩٩

(٣) شذا جمال الخطيب، مرجع سابق، ص ٦٣

٢ – شارع ٤:

يمتد هذا الشارع على مساحة ٢٣٠٠ دونم ويربط عدة مستوطنات بعضها ببعض ومنها مستوطنة ريختس شعفاط ومستعمرة غيلو وقد قضى هذا الشارع على مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية لقرية بيت صفافا.

٣ – شارع ١:

تم استكمال المرحلة الأولى من هذا الشارع في عام ١٩٩٢م وأدى هذا الشارع إلى مصادرة ٣٨٠ دونما من بيت حنينا وشعفاط [١].

٤ – شارع ١٦:

وينطلق من حي واد الجوز في القدس الشرقية ويمتد من خلال نفق يخترق جبل الزيتون مرورا بالقرب من قرية الزعيم ليلتقي مع الشارع المؤدي إلى مستوطنتي ادوميم في الجهة الشرقية لمدينة القدس وحتى أريحا.

وهكذا يتبين ان السلطات الإسرائيلية قد قطعت شوطاً لا يستهان به في تنفيذ خطتها لتهويد المدينة المقدسة والوصول إلى الانتهاء من مشروع القدس الكبرى الذي طرح في إعقاب حرب حزيران / يونيو عام ١٩٦٧م وإخضاعها للسيادة الإسرائيلية بهدف تجزئة الضفة الغربية وتفتيت التجمعات السكانية العربية وتجميد الامتداد العمراني العربي مما يؤدي إلى اكتظاظ العرب داخل الأحياء العربية في القدس الشرقية فيتجهوا إلى البناء خارج حدود البلدية وبالتالي تتقلص أعدادهم في المدينة

---

(1) www.palestine info.info/arabic/alquds/tahweed

التهويد الديمغرافي:

لجأت سلطات الاحتلال الإسرائيلي منذ احتلالها للشطر الشرقي من مدينة القدس إلى ترجمة مواقفها المعلنة حيال المدينة المقدسة إلى واقع ديمغرافي يقضي بتحقيق أغلبية يهودية بنسبة ٧٣٫٥٪ وأقلية عربية بنسبة ٢٦٫٥٪[١] وهو الأمر الذي يترتب عليه الإخلال بالتركيبة السكانية لصالح اليهود وتقليص الخيارات السياسية التي يمكن ان تتيح فرصة لحدوث أي تسوية لصالح الفلسطينيين.

كما أعلن مسئولون إسرائيليون أنهم يخططون لزيادة عدد سكان القدس عام ٢٠١٠ إلى نحو ٦٠٠ ألف نسمة منهم ٤٥٠ ألف يهودي الأمر الذي يستلزم استقدام مهاجرين جدد[٢].

وقد أجرت الحكومة الإسرائيلية في تموز ١٩٦٧م تعداداً لإحصاء سكان القدس حيث سجل ١١٠ الآف فلسطيني يقيمون في القدس الشرقية وضمن الحدود البلدية الجديدة و٢٢ ألفا في المناطق التي ضمت لحدود بلدية القدس وقد اعتبرت إسرائيل هؤلاء المقدسيين مقيمين دائمين في القدس، أما أولئك الذين لم يشملهم الإحصاء السكاني لغيابهم عن سكناهم فقد اضطروا للتقدم لوزارة الداخلية للعودة والإقامة ضمن نظام إسرائيلي يعرف باسم شمل العائلات.[٣] كما تتعمد إسرائيل إخفاء حقيقة النمو السكاني الفلسطيني في القدس والذي ارتفع إلى ٤٪ عام ١٩٩٩م في حين يسجل النمو السكاني اليهودي أقل من ١,٥٪ وتذكر إعدادا أقل بكثير من الحجم الفعلي للفلسطينيين.

وحسب كتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي للقدس عام ٢٠٠٢ فإن عدد السكان العرب يقارب (٢٠٨٧٠٠) مقدسي بما يشكل ما نسبته ٣١,٧٪ من المجموع العام لسكان

---

(1) Eitan Felner, a policy of discrimination: land expropriation, planning and building in East Jerusalem. Btselm, Jerusalem, May, 1995. P.35

(٢) مجموعة باحثين، دليل إسرائيل العام، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، الطبعة الاولى، ١٩٩٦م، ص ٤٥.

(3) www.islamonline.net/arabic/in-depth/palestine/articles/200409.

المدينة، فيما تبين الإحصاءات الفلسطينية نسباً مغايرة حيث تشير إلى ان حوالي ثلث الفلسطينيين الذين يحملون بطاقات هوية مقدسية يقيمون خارج حدود البلدية في مدن الضفة الغربية المجاورة، ويقدر مركز الإحصاء الفلسطيني المركزي في عام ٢٠٠١م ان نحو (٢٣٨٥٦١) فلسطينيا يعيشون في القدس الشرقية، في حين ان هناك (٣٧٣٧١٣) فلسطينيا يعيشون في منطقة محافظة القدس في إطار السلطة الوطنية الفلسطينية .

كما توقعت دائرة الإحصاء الفلسطينية ان يصل عدد الفلسطينيين في القدس الشرقية إلى نحو نصف مليون نسمة بحلول عام ٢٠١٠م[١].

وتشكل زيادة عدد المستوطنين اليهود داخل القدس وحولها جزءا أساسيا من الإستراتيجية الإسرائيلية لضمان سيطرتها المستمرة .وقد شجعت الحكومة الإسرائيلية المستوطنين اليهود على الانتقال والإقامة في القدس الشرقية من خلال الحوافز الحكومية ومنحتهم تسهيلات في شراء الوحدات السكنية والإعفاءات من الضرائب وتصنيف أحيائهم ضمن الأحياء المتطورة مدنياً .

وأقدمت حكومة الاحتلال الإسرائيلي في ١٢ آب ٢٠٠٢م على زيادة حجم قرض الإسكان للإسرائيليين الذين يقدمون على شراء شقة استيطانية في أحياء القدس الشرقية، وهكذا ففي الوقت الذي تقام آلاف الوحدات السكنية اليهودية تتقلص المناطق العربية، وبينما تشق الشوارع الإسرائيلية الجديدة لربط المستوطنات بعضها ببعض، تقسم هذه الشوارع المناطق والقرى العربية وتعزلها بعضها عن بعض .

وأخذت اللجنة الوزارية الإسرائيلية لشؤون القدس على عاتقها الحفاظ على نسبة اليهود بالمدينة بشقيها بين ٧٥٪ - ٨٠٪، وأمام ذلك تحققت أغلبية إسرائيلية في شرقي المدينة عام ١٩٩٣م لأول مرة منذ احتلالها .وقدرت الإحصائيات الفلسطينية عدد المستوطنين عام ٢٠٠٢ في منطقة محافظة القدس بنحو ٢٢٩٢٥٦ مستوطنا .

---

(١) المرجع السابق

وتعمد السلطات الإسرائيلية إلى إقامة أحياء استيطانية صغيرة داخل الأحياء الفلسطينية مثل رأس العامود و سلوان و إسكانها بالمستوطنين اليهود،علاوة على فصل التجمعات والأحياء السكانية الفلسطينية في القدس الشرقية عن مركز المدينة والبلدة القديمة بواسطة حواجز عسكرية . وبدأت لجان التنظيم والبناء اليهودية في إحياء عشرات المشاريع التي تم تأجيلها سابقا أو لم يوافق عليها .

ونتيجة الزيادة السكانية الفلسطينية وأمام رفض إسرائيل إصدار رخص بناء قد تعزز التواجد الفلسطيني في القدس، يجبر الفلسطينيون على مغادرة الأحياء العربية المركزية والتوجه إلى أحياء خارج حدود بلدية القدس أو إلى مناطق الضفة الغربية القريبة من القدس حيث قوانين التخطيط والبناء أقل صرامة، وأسعار الأراضي رخيصة، مقارنة بما هو موجود ضمن حدود بلدية القدس .

ففي حين ترتفع نسبة الفلسطينيين إلى المجموع العام للسكان داخل حدود البلدية للقدس الغربية والشرقية، تنخفض نسبة الوحدات السكنية المبنية لهم، حيث تم بناء ١٢٪ من مجموع الوحدات السكنية التي أقيمت في معظمها بمبادرات خاصة (شخصية لا حكومية) خلال فترة ١٩٦٧-١٩٩٥م ، مقابل ٨٨٪ لليهود في القطاع اليهودي .

وتشير المصادر الفلسطينية في هذا الشأن إلى ان بلدية القدس الإسرائيلية تمنح تصريح بناء واحدا لكل ٦ أشخاص في القدس الغربية ، في حين تمنح هذا التصريح لكل ٤٢ شخصا في القدس الشرقية، مما أدى إلى بناء الآف المنازل الفلسطينية دون تصاريح، الأمر الذي يجعلها معرضة للهدم في أي لحظة،حيث يسكن معظمهم في منازل مكتظة،علاوة على إحلال اليهود محل العرب الذين هدمت منازلهم بحجة البناء دون تصريح والتي هدمت أكثر من ألفي منزل منذ عام ١٩٦٧م[١].

وتفرض سلطات الاحتلال شروطا تعسفية للاحتفاظ ببطاقة الإقامة ومنها إلغاء الإقامة الدائمة في القدس إذا بقي خارج إسرائيل لمدة تزيد عن سبع سنوات وإذا أصبح

---

(١) جواد الحمد ومجموعة مؤلفين، المدخل الى القضية الفلسطينية، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، الطبعة السادسة، ١٩٩٩م، ص ٥٥٩ — ٥٦٤.

مواطنا دائما في بلد آخر، وإذا حصل على جنسية بلد آخر إضافة إلى تحديد وثائق السفر بعام واحد[1].

إغلاق المؤسسات الفلسطينية:

لعبت المؤسسات الفلسطينية في القدس دوراً ريادياً في العمل من أجل عروبة القدس ولذلك ظلت دائما هدفاً لسياسة الاضطهاد الإسرائيلية في محاولة للحد من نشاطها وعزلها عن أبناء شعبها عبر سياسة المضايقة والإغلاق، فقد قامت السلطات الإسرائيلية في ١٩٧٣/٥/١٦م بإغلاق دائرة الشؤون الاجتماعية العربية ووزعت اختصاصاتها على عدة مكاتب تحت الإشراف الإسرائيلي، كما أخضعت أكثر من ثلاثين مؤسسة فلسطينية في القدس ومنها مستشفى المقاصد الخيرية ودار الطفل العربي ومستشفى الهلال الأحمر للقوانين الإسرائيلية[2].

ومن بين أهم المؤسسات الفلسطينية التي أغلقتها سلطات الاحتلال بيت الشرق الذي تعرض لاتهامات إسرائيلية بالقيام بنشاطات معادية[3].

الجدار العازل:

قررت الحكومة الإسرائيلية في ٢٣حزيران عام ٢٠٠٢م إنشاء جدار عازل بطول الضفة الغربية يفصل بين الأراضي المحتلة في الضفة الغربية من جهة وإسرائيل من جهة أخرى، ويبلغ طول الجدار العازل ٣٥٠ كم وتقدر كلفة الكيلومتر الواحد مليون دولار وقد يصل أحيانا إلى مليوني دولار ٠

---

(١) شذا جمال الخطيب، مرجع سابق، ص ٧٩ — ٨٦

(٢) روحي الخطيب، تهويد القدس، بحوث الندوة العالمية حول القدس، المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة، الرباط، ١٩٩٣، ص ٥٢٠-٥٢١.

(٣) سامي مسلم، النضال من اجل القدس، مشروع برنامج عمل من اجل السلام، الجمعية الفلسطينية الاكاديمية للشؤون الدولية، passia، القدس، الطبعة الاولى، ايار / مايو ١٩٩٦م، ص٦٨-٨١

الجدار العازل لا يلتزم بشكل أساسي بمسار الخط الأخضر (حدود عام ١٩٤٨) إنما يرتكز على الحواجز الطبوغرافية والديمغرافية حيث ينحني وينحرف في الكثير من المناطق لضم مستوطنات يهودية وأراضي فلسطينية إلى إسرائيل ويصل ارتفاع الجدار إلى ٨ أمتار تعلوه أسلاك شائكة وبه أبراج مراقبة في مواقع عديدة وكذلك أجهزة إنذار مبكر الكترونية(١).

ويتكون الجدار من ثلاث مراحل: الجزء الشمالي والجزء الجنوبي من الضفة والجزء المطوق لمدينة القدس .

غالبية الجدار الشمالي وهي المرحلة (أ) يمر داخل أراضي الضفة الغربية ونتيجة لذلك يمس بناء الجدار حقوق أكثر من ٢١٠ آلاف مواطن فلسطيني يعيشون في ٦٧ بلدة.

ولا يمكن فصل النشاط الاستيطاني عن جدار الفصل في شقه المتعلق بالقدس الذي يهدف إلى إلحاق المزيد من السيطرة على القدس العربية وتسريع حركة المستوطنين وتشجيعهم على السكن في المستوطنات ضمن منطقة القدس،حيث سيكون تأثير الجدار الفاصل في القدس هو الأشد والأكثر أهمية .

وقد زادت إسرائيل خلال شهر آب٢٠٠٣م من مصادرة أراض فلسطينية في ضواحي القدس الشرقية لبناء الجدار حول المدينة.وطرحت السلطات الإسرائيلية المحتلة مشروع إنشاء مقطع لجدار الفصل العنصري خاصة بمدينة القدس والمناطق المحيطة بها يعرف باسم " غلاف /حاضن القدس "، ويتضمن أقامة مجموعة من الأحزمة الأمنية والسكانية لفصل شرقي القدس بشكل تام عن الضفة الغربية ليتسنى السيطرة على حركة الفلسطينيين من والى المدينة والتحكم في نموها بما يخدم مستقبل اليهود فيها، كما سيجري دفع غالبية السكان الفلسطينيين باتجاه الشرق، بما سيؤدي إلى

---

(1) www.khayma.com/shwaikah/azel.htm

تغييرات ديمغرافية وأخرى جوهرية على مستوى الحياة وعلاقة الإنسان الفلسطيني بأرضه المحيطة وهو الأمر الذي لا يمكن تقدير مدى خطورته.

ويبلغ طول الجدار حول القدس ٤٠كم، حيث يمتد كعائق متواصل في منطقة القدس في الطرفين الشمالي والجنوبي للمدينة، ويرمي الى ربط المستوطنات المقامة خارج حدود ما يسمى "بلدية القدس" بالأحياء الاستيطانية داخل حدود المدينة لتكون ضمن الجسم الجغرافي للقدس من جهة، وربط هذا الحزام الاستيطاني اليهودي بالعمق اليهودي في القدس الغربية من خلال شبكة من الطرق والأنفاق من جهة أخرى حتى يحصل التواصل الجغرافي المباشر مع إسرائيل(١).

والملاحظ ان جدار الفصل الخاص بالقدس يضم مجموعة من المستوطنات مع أكبر عدد من المستوطنين في الوقت نفسه تجنب التجمعات السكانية العربية مع أقل عدد من الفلسطينيين في منطقة مثل غوش عتسيون وعوفاريم وجعفات زئيف في محيط القدس، وتغليف مستوطنات معالية أدوميم ومستوطنات جبعون، فعند انجاز بنائه بالكامل، سيتم ضم نحو ١٢ مستوطنة في شرقي القدس عدد مستوطنيها ١٧٦ ألف مستوطن وتعادل نسبتهم إلى مجموع المستوطنين نحو ٤٤٪ إلى جانب ٢٧ مستوطنة أخرى في محيط القدس، وابتلاع الجدار أكثر من ٩٠٪ من مساحة القدس الشرقية الموسعة بعد سنة ١٩٦٧م (٧٠كم ٢) لتدمج في إسرائيل لاحقاً.

ومن شان هذه التغييرات التي يخلقها الجدار العازل بالنسبة للقدس ان ينشئ واقعا جديدا للمدينة إذ قامت حكومة شارون رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق منذ فترة بتنفيذ مشاريع في القدس بهدف تهويدها وعزلها وتطويقها بحيث يصعب تصورها كعاصمة للدولة الفلسطينية(٢).

وتقدمت الدول العربية بشكوى إلى الجمعية العامة حول قضية الجدار العازل ورفعت الجمعية العامة إلى محكمة العدل الدولية هذه القضية حيث قضت المحكمة في التاسع

---

(1) www.islamonline.net/arabic/in-depth/palestine/articles/2004

(٢) مرجع سابق www.khayma.com

من تموز/ يوليو ٢٠٠٤م بعدم شرعية بناء الجدار وانه خرق للقانون الدولي ودعت إسرائيل إلى وقف البناء فيه وتفكيك ما تم بناؤه وإلغاء نظام تشغيله والقانون الخاص به وإعادة الأملاك وتعويض الفلسطينيين الذين تضرروا من البناء.

وقالت المحكمة ان الجدار العازل قد يعد بمثابة ضم للأراضي الفلسطينية اذا أكمل وانه يعوق حق الفلسطينيين في تقرير المصير. وقالت المحكمة التابعة للأمم المتحدة انها " تعتبر ان بناء الجدار والنظام المرتبط به يخلق امراً واقعاً على الأرض قد يكتسب صفة الدوام وفي هذه الحالة وبغض النظر عن الوصف الذي تصفه إسرائيل به رسمياً سيعد بمثابة ضم فعلي ".

وأضافت المحكمة في حكمها بخصوص مدى شرعية الجدار: "ومن ثم فهذا الحاجز إضافة إلى الإجراءات التي اتخذت من قبل يعوق بشدة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير المصير ". وقالت المحكمة كذلك ان المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة تمثل انتهاكاً للقانون الدولي[1].

ورغم ان الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أيدت في الشهر نفسه قرار محكمة لاهاي بشان الجدار العازل إلا أن إسرائيل تجاهلت هذه القرارات واستمرت في بناء الجدار العازل أو جدار الفصل العنصري.

٣ – الإجراءات الإسرائيلية ضد المقدسات الإسلامية والمسيحية:

منذ احتلالها للقدس الشرقية عام ١٩٦٧م بدأت السلطات الرسمية الإسرائيلية والحركات والأحزاب الدينية والمستوطنين حملة انتهاكات للأماكن الدينية الإسلامية والمسيحية، وفي نفس الوقت حدت من حرية المسلمين والمسيحيين من الوصول الى أماكنهم المقدسة. وتهدف إسرائيل من وراء ذلك الى الاستيلاء على هذه الأماكن

(1) www.aloufok.net/article.php3?id article=1379

تمهيدا لإزالتها وإقامة الهيكل المزعوم بدلا منها[1].

وقد بدأت سلطات الاحتلال بحملة واسعة وطويلة من الحفريات في محيط منطقة المقدسات والآثار العربية والإسلامية من السطح على مستوى ساحة الحرم القدسي الشريف ومن الأسفل في الأساسات بحجة الكشف عن الآثار المزعومة لهيكل سليمان . ويمكن تقسيم الحفريات الإسرائيلية إلى عدة مراحل هي:

المرحلة الأولى:

بدأت هذه المرحلة في أواخر عام ١٩٦٧م وتمت في عام ١٩٦٨م وقد امتدت لمساحة ٧٠ متراً من أسفل الحائط الجنوبي للحرم القدسي الشريف خلف قسم من جنوب المسجد الأقصى ووصل عمق هذه الحفريات إلى ١٥مترا .[2]

المرحلة الثانية:

بدأت الحفريات سنة عام ١٩٦٩م أسفل سور الحرم القدسي حيث انتهت حفريات المرحلة الأولى وقد وصلت باب المغاربة على امتداد ٨٠ مترا، وبلغ عدد الأبنية التي تأثرت بهذه الحفريات أربعة مبان قامت إسرائيل بإزالتها بالجرافات في ١٤/٩/١٩٦٩م[3].

---

(١) عبد الله كنعان، الاستيطان اليهودي في مدينة القدس، منشورات اللجنة الملكية لشؤون القدس، عمان، الطبعة الاولى، ٢٠٠٣، ص ٣١.

(٢) روحي الخطيب، تقرير حول مواصلة سلطات الاحتلال اعتداءاتها لتغيير أوضاع مدينة القدس، أمانة القدس، عمان، ١٩٧٦م، ص ٧.

(٣) (محمود عواد و زهير غنايم، القدس، معلومات وأرقام، منشورات اللجنة الملكية لشؤون القدس، عمان، الطبعة الأولى ٢٠٠١م، ص ٢٧.

المرحلة الثالثة:

بدء بها سنة ١٩٧٠م وتوقفت سنة ١٩٧٤ ثم استؤنفت سنة ١٩٧٥م وامتدت مساحة ٤٥٠ مترا وعمق ١١-١٤ مترا من أسفل عمارة المحكمة الشرعية القديمة مارة بخمسة أبواب للحرم القدسي. وفي شهر آذار ١٩٨٨م قام الإسرائيليون بحفريات عند ملتقى طريق باب الغوانمة مع طريق المجاهدين لإيصال هذا النفق مع قناة الماء التي اكتشفها الجنرال كواردتشيك في القرن التاسع عشر بطول ٨٠ متراً. وفي ٢٤ أيلول ١٩٩٦م قامت الحكومة الإسرائيلية بإعادة فتح هذا النفق مما تسبب في استشهاد عشرات الفلسطينيين ومقتل عدد من اليهود في اشتباكات بين الطرفين. علاوة على ذلك قامت سلطات الاحتلال بإطلاق النار على الصحفيين والمصورين ورجال الإعلام(١).

المرحلة الرابعة والخامسة:

بدء بهما سنة ١٩٧٣م واستمرتا حتى سنة ١٩٩٤م، وقد شملت هاتان المرحلتان المنطقة الواقعة خلف الحائط الجنوبي الممتد من أسفل القسم الجنوبي الشرقي للمسجد الأقصى وسور الحرم القدسي الشريف بطول ٨٠ مترا الى الشرق كما شملت أيضا الحائط الجنوبي للحرم ثم الأروقة السفلية للمسجد الأقصى والحرم ذاته(٢).

المرحلة السادسة:

بدء العمل بها منذ أوائل عام ١٩٧٥م وشملت منتصف الحائط الشرقي لسور المدينة ولسور الحرم الشريف وتهدد أعمال الحفر هذه بإزالة وطمس أقدم القبور الإسلامية مثل مقبرة " مأمن الله " التي تضم رفات العديد من الصحابة حيث ان سلطات الاحتلال استولت على المناطق الملاصقة لهذه المقابر وأنشأت جانباً من منتزه إسرائيل

---

(1) Palestinian center for human rights. the clashes of September 1996. Geneva. January. 1996. serles study 7. P.26

(٢) جواد الحمد ومجموعة مؤلفين، مرجع سابق، ص ٥٦٥.

الوطني فيها[1].

المرحلة السابعة:

جاءت هذه المرحلة تطبيقاً لمشروع اللجنة الوزارية الإسرائيلية لعام ١٩٧٥م الذي قضى بضم الممتلكات العربية الإسلامية الى ساحة المبكى (ساحة البراق) وقد نجم عن هذه المرحلة إلحاق الأضرار وتعريض المعالم الإسلامية إلى الانهيار ومن أبرزها: المحكمة الشرعية القديمة وعمارة المكتبة الخالدية إضافة إلى تعريض ٣٥ عقارا عربياً يقطنها ما يزيد على ٢٥٠ مواطناً عربيا للانهيار.

المرحلة الثامنة:

وهي من أبرز مراحل الحفريات وأكثرها خطورة وفيها رفع اليهود شعار "كشف مدافن ملوك إسرائيل في مدينة داود" وتمثلت خطورتها بتعريض المسجد الأقصى لخطر الانهيار[2].

المرحلة التاسعة:

تم في هذه المرحلة إعادة فتح نفق الكولونيل الانجليزي وارن الذي اكتشفه في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وجرت الحفريات ما بين بابي السلسلة والقطانين ووصلت أسفل سبيل قايتباي بامتداد ٢٥ مترا وبعرض ٦ أمتار، وقد أغلق هذا النفق بأمر من دائرة الأوقاف الإسلامية في ١٩٩٨/٨/٢٩م[3].

---

(١) شذا جمال خطيب، مرجع سابق، ص ١١٦ ١١٧

(٢) جواد الحمد ومجموعة مؤلفين، مرجع سابق، ص ٥٦٦

(٣) خليل السواحري، المؤامرة الصهيونية على المسجد الأقصى، مجلة شؤون عربية، كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٤، العدد ٤٠، ص ٨٤ — ٨٥.

حريق المسجد الأقصى:

في الساعة السابعة من صباح يوم الحادي والعشرين من آب عام ١٩٦٩م تعرض المسجد الأقصى المبارك لجريمة إحراق بشعة حيث التهمت النيران بسرعة الرواق الجنوبي الشرقي والمحراب وزاوية زكريا وأعمدة القبة في المسجد الأقصى[١]. وهرع المواطنون مسلمون ومسيحيون واطفأوا النار بعد ان تمكنت من المسجد وأحرقت منبر صلاح الدين بأكمله والسطح الجنوبي الشرقي للمسجد. وقامت سلطات الاحتلال بمحاولة يائسة لإلصاق التهمة بشركة كهرباء القدس، لكن التحقيقات وتقارير المهندسين أثبتت ان النار لم تنشب نتيجة تماس كهربائي بل نتيجة قيام جهات صهيونية بالإيعاز لسائح استرالي من أصل يهودي يدعى " مايكل دنس روهان" بإحراق المسجد فتم اعتقاله وتقديمه لمحاكمة صورية قامت سلطات الاحتلال خلالها بتبرئته وإطلاق سراحه بحجة انه مجنون وسافر بعدها إلى الخارج لمدة عام وعاد بعدها للاستقرار في فلسطين[٢].

وإزاء هذا الحادث الغادر أصدر مجلس الأمن الدولي قراره رقم ٢٧١ في ١٥ أيلول ١٩٦٩م دعا فيه إسرائيل إلى الالتزام باتفاقيات جنيف والقانون الدولي كما أكد أن تدمير الأماكن المقدسة في القدس قد يؤدي إلى تعريض السلم والأمن الدوليين للخطر[٣].

كما تعرض المسجد الأقصى لمحاولات عديدة لاقتحامه من قبل المنظمات اليهودية المتطرفة طيلة سنوات الاحتلال.

ولم تقف الممارسات الإسرائيلية والاعتداءات عند المقدسات الإسلامية بل امتدت

---

(١) روحي الخطيب، المؤامرات الإسرائيلية على القدس ما بين ١٩٦٥ – ١٩٧٥م، الناشر: امانة القدس، عمان، ١٩٧٥، ص ٣٩.

(٢) خليل السواحري، مرجع سابق، ص ٨٣

(٣) مركز الإسراء للدراسات والبحوث، مرجع سابق، ص ١٨٦-١٨٧.

للعبث بالمقدسات المسيحية، وتميزت هذه الاعتداءات بالإزعاج والتحقير للمقدسات والاعتداءات على رجال الطوائف حيث تعرضت كنيسة القيامة إلى سرقة تاج السيدة العذراء في أواخر عام ١٩٦٧م من قبل بعض الإسرائيليين والى تحطيم قناديل الزيت والشموع فوق القبر المقدس بمدخل الكنيسة في ١٩٧١/٣/٢٤م ومحاولة سرقة عدة موجودات من الكنيسة وتعرض دير الأقباط ليلة عيد الفصح في ١٩٧٠/٤/٢٥م لاعتداء على ممتلكاته وإحراق المركز الدولي للكتاب المقدس على جبل الزيتون.

كما خسرت الطوائف المسيحية أراضي إحياء المصلبة والقطمون وكرم الرهبان وفندق الملك داود بالقدس ومدرسة شنلر الألمانية المعروفة باسم مدرسة الأيتام السورية وأراضي الكنيسة الروسية البيضاء (المسكوبية) بعد مصادرتها من قبل سلطات الاحتلال، كما تعرض عدد من رجال الدين المسيحي إلى الاعتقال عدة مرات[١].

---

(١) شذا جمال الخطيب، مرجع سابق، ص ١٢٧ – ١٢٨

المبحث الخامس

القدس في الاتفاقيات الثنائية العربية - الإسرائيلية

المطلب الأول: القدس في اتفاقيات كامب ديفيد الأولى ١٩٧٨م:

لأول مرة عقدت مفاوضات عربية إسرائيلية مباشرة وعلنية كنتيجة لزيارة الرئيس المصري محمد أنور السادات الى القدس في ١٩/١١/١٩٧٧م وإلقائه خطاباً في الكنيست الإسرائيلي تمخض عنها التوقيع على اتفاقات كامب ديفيد في ١٧/٩/١٩٧٨م. ولم تأت هذه الاتفاقية على ذكر لمدينة القدس بل حددت فيما يتعلق بالشق الفلسطيني الحكم الذاتي الانتقالي لخمس سنوات في الضفة الغربية والقطاع سبيلا لحل المشكلة الفلسطينية على أن يتم انسحاب القوات العسكرية الإسرائيلية بعد إجراء انتخابات سلطة الحكم الذاتي وتتفاوض الأردن مع إسرائيل حول الموضوع بمشاركة فلسطينية من الضفة وغزة وآخرين[١].

وقبل نهاية السنة التالية للفترة الانتقالية يجري التفاوض على الوضع النهائي للضفة والقطاع وعلاقاتهما بجيرانهما حيث يتم توقيع معاهدة سلام بين الأردن وإسرائيل في نهاية الفترة الانتقالية وتتخذ الإجراءات كافة لضمان الأمن، وتشكل لهذا الغرض قوة بوليس محلية للحكم الذاتي فيما يتعلق بالأمن الداخلي[٢].

وقد روى مسئولون إسرائيليون ومنهم مناحيم بيغن رئيس الوزراء آنذاك وموشيه

---

(١) جواد الحمد ومجموعة مؤلفين، مرجع سابق، ص ٤٧٩.

(٢) وليم كوانت، عملية السلام، الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي الإسرائيلي منذ ١٩٦٧، ترجمة مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ط٢١، ٢٠٠٣م، ص ٢٠٠ وما بعدها.

دايان وزير الخارجية ما جرى في مفاوضات كامب ديفيد حيث أشاروا في مذكراتهم وخاصة دايان إلى إن إسرائيل رفضت التطرق إلى موضوع القدس ورفضت إعلانا حول الموقف الأمريكي سيرفق بالمعاهدة حول القدس واعتبارها محتلة واضطر الأمريكيون إلى تغيير إعلانهم بما يرضى إسرائيل خاصة وان الرئيس جيمي كارتر كان في غمار حملته الانتخابية لرئاسة أخرى[١].

وبعد أن قام الرئيس السادات وبيغن بإرسال رسائل إلى رئيس الولايات المتحدة كارتر لتوضيح موقفيهما من وضع القدس رد الرئيس كارتر في رسالته للسادات إن موقف الولايات المتحدة بشأن القدس يظل هو نفس الموقف الذي أعلنه السفير جولدبيرغ أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٤ تموز عام ١٩٦٧م وهو ما أكده من بعده السفير يوسيه أمام مجلس الأمن في أول تموز من عام ١٩٦٩م " أي ان القدس منطقة محتلة ويجب معالجتها في مفاوضات وهو ما أكده في رده على أسئلة للأردن بعد اتفاقات كامب ديفيد ".

وفي رسالته إلى الرئيس كارتر أكد السادات موقف مصر من القدس باعتبارها عربية وجزءاً لا يتجزأ من الضفة الغربية مطالباً بالسيادة العربية عليها في إطار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وفي إطار قرارات الشرعية الدولية[٢].

غير إن تبادل الرسائل على هذا النحو ينطوي على صعوبة التوصل إلى قواسم مشتركة لتسوية القضية وان مضمون الرسائل ليس له أي قيمة قانونية أو علمية[٣] ما دامت لم تقترن بالطبيعة الإلزامية. لكن معاهدة كامب ديفيد اعتبرت ان قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ أساس عملية السلام واعتبرت مصر القدس جزءاً من الأراضي المحتلة مع الأخذ بعين الاعتبار مرجعية القرار ٢٤٢ والذي كان دوما محل خلاف في

---

(١) سامي حكيم، القدس والتسوية، منشورات دار النضال للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٧، ص٢٠٨، ٢١٢.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٣، ٣٤

(٣) د. غازي ربابعة، مرجع سابق، ص ٢٨٧.

تفسيره بين الدول العربية وإسرائيل التي أكدت في وقت لاحق أن الحكم الذاتي لن يشمل القدس على اعتبار أنها العاصمة الأبدية لإسرائيل[1].

المطلب الثاني: القدس في المعاهدة الأردنية الإسرائيلية:

توصل الأردن وإسرائيل إلى توقيع معاهدة سلام بينهما في ٢٦/١٠/١٩٩٤م بعد أقل من عام على توصل الفلسطينيين إلى اتفاق أوسلو مع إسرائيل، وقد تناولت المعاهدة في المادة التاسعة القدس تحت عنوان " الأماكن ذات الأهمية التاريخية والدينية وحوار الأديان " كما يلي[2]:

١- سيمنح كل طرف للطرف الآخر حرية الوصول للأماكن ذات الأهمية الدينية والتاريخية.

٢- وبهذا الخصوص وبما يتماشى مع " إعلان واشنطن"[3] تحترم إسرائيل الدور الحالي الخاص للمملكة الأردنية الهاشمية في الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس، وعند انعقاد مفاوضات الوضع النهائي ستعطي إسرائيل أولوية كبرى للدور الأردني التاريخي في هذه الأماكن .

٣- سيقوم الطرفان بالعمل سوياً لتعزيز حوار الأديان بين الأديان السماوية الثلاث بهدف العمل باتجاه تفاهم ديني والتزام أخلاقي وحرية العبادة والتسامح والسلام.

وقد أثارت هذه الاتفاقية خلافاً بين الأردن والسلطة الفلسطينية فيما يتعلق بالسيادة على القدس وحاولت السلطة الفلسطينية شطب الفقرة الثانية من المادة التاسعة

---

(١) سميح المعايطة، التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي، دار النشر، عمان، ط١، ١٩٩٥م ص ٢١٤ – ٢١٥.

(٢) وزارة الإعلام الأردنية، معركة السلام، الجزء الثاني، المعاهدة الأردنية الإسرائيلية وثائقها وأبعادها، منشورات دائرة المطبوعات والنشر، عمان ١٩٩٤م، ص ٩.

(٣) إعلان واشنطن تم التوصل اليه بين الأردن وإسرائيل في ٢٥ تموز / يوليو ١٩٩٤م، وتم بموجبه انهاء حالة الحرب بين الطرفين.

الخاصة بالقدس قبل توقيع الاتفاقية مرسلة خطابا بهذا الشأن إلى الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن الدولي حيث رفض مندوب فلسطين في الأمم المتحدة موضوع فصل المسائل الدينية عن الوضع السياسي للقدس وان إدراج هذه الفقرة يشكل انتهاكاً واضحاً لما التزمت به إسرائيل في الاتفاق الفلسطيني– الإسرائيلي[1].

وتبادل الجانبان التصريحات حول هذا الموضوع بعد توقيع المعاهدة حيث أكد الأردن على لسان مسؤوليه انه لا يمكنه ترك المسؤولية الدينية على الأماكن المقدسة رسمياً لإسرائيل وعندما يتفق الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي في المفاوضات النهائية على وضع القدس فإن الولاية الدينية على المقدسات ستعود للفلسطينيين[2].

ويلاحظ في هذا الخصوص أن الأردن قد نأى بنفسه عن النزاع حول السيادة السياسية على القدس والتي يتنازعها طرفان هما إسرائيل والسلطة الفلسطينية وبقي الأردن مرتبطاً بالقضية من خلال بعدها الديني والذي تقر إسرائيل بدور الأردن فيه من خلال رعاية المقدسات الإسلامية[3].

---

(١) سامي مسلم، مرجع سابق، ص ١٣٩ – ١٤٧.

(٢) وزارة الاعلام الاردنية، معركة السلام، مؤتمر صحفي لولي العهد الاردني الأمير حسن بن طلال في ١٩٩٤/١١/١ عقب اختتام قمة الدار البيضاء الاقتصادية، ص ٢٢٤.

(٣) فاروق صيتان الشناق، الرؤية الأردنية للقدس بين الاستمرارية والتحول، منشورات اللجنة الملكية لشؤون القدس، عمان، ٢٠٠١، ص ٧٨.

الفصل الثالث

بيئة التفاوض
الفلسطيني الإسرائيلي بشأن القدس

الفصل الثالث

بيئة التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي بشأن القدس

يشتمل هذا الفصل على ثلاثة مباحث يتناول الأول منها المتغيرات الفلسطينية الداخلية وعلاقتها بالمفاوضات، وفي هذا الصدد نعرض لعملية صنع القرار السياسي لدى الجانب الفلسطيني والقوى السياسية والأحزاب وتأثيرها على الموقف التفاوضي، إضافة إلى الضغوط الاقتصادية والاجتماعية على المفاوض الفلسطيني، في حين يتطرق المبحث الثاني إلى المتغيرات الداخلية الإسرائيلية ويتم تناول عملية صنع القرار السياسي في إسرائيل والاعتبارات الحزبية ومن ثم الإبعاد الدينية والسياسية وتأثيرها على المواقف الإسرائيلية والمفاوض الإسرائيلي. أما المبحث الثالث فيتناول البيئة الخارجية للتفاوض ومنها البعد الدولي أي مواقف الدول العظمى الرئيسية المعنية بقضايا المنطقة وكذلك البعد الإقليمي بما فيه البعدين العربي والإسلامي وتأثيرهما على عملية التفاوض.

المبحث الأول

المتغيرات الفلسطينية الداخلية والمفاوضات

المطلب الأول: عملية صنع القرار السياسي

هيأ اتفاق أوسلو والاتفاقات الفلسطينية الإسرائيلية التي تلته وما سبقه من مفاوضات علنية وسرية لتحولات واسعة في الحقل السياسي الفلسطيني لعل أبرزها قيام سلطة وطنية في الضفة الغربية وغزة وهو ما عنى انتهاء دور منظمة التحرير الفلسطينية التي هيمنت في السابق على ذلك الحقل بعد أن تولت السلطة الوطنية القيام بدور محوري في ترتيب الأوضاع الداخلية السياسية.

صحيح أن المنظمة بقيت قائمة لكنها بقيت عنوانا واقتصر دورها على مشاركة إحدى هيئاتها (اللجنة التنفيذية) في اجتماعات المجلس الوزاري في إطار تشكيلة القيادة الفلسطينية، كما بقي المجلس الوطني الفلسطيني كهيئة احتياطية ومن هنا فالمرة الوحيدة التي دعى فيها المجلس الى الاجتماع بعد اتفاق أوسلو كانت في نيسان ١٩٩٦م لتولي تعديل الميثاق الوطني الفلسطيني أي لتنفيذ أحد بنود الاتفاق المذكور.

ومع قيام السلطة الفلسطينية انتقلت عملية السيطرة في الحقل السياسي الجديد من اطر منظمة التحرير إلى أطر سلطة فلسطينية تسعى للتحول إلى دولة على إقليم فلسطيني ولذا باشرت فور قيامها منح نفسها رموز دولة حديثة وشكلها في المجالات المتاحة لها وفقا لاتفاق أوسلو والاتفاقات اللاحقة وباتت تحتكر شرعية الحركة في الداخل الفلسطيني وصناعة القرار السياسي والتفاوض مع إسرائيل وتهدف إلى فرض

سلطتها على إقليمها في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة وتوسيع رقعة هذا الإقليم ومجال صلاحياتها كي تأخذ شكل دولة عبر قنوات التفاوض الثنائي مع إسرائيل بإشراف أمريكي.

واعتمدت السلطة الفلسطينية في فرض سلطتها على إقليمها ببناء قوة أمنية والاعتماد على حركة فتح كقاعدة تنظيمية والاستخدام السياسي لتوزيع الموارد التي في حيازتها واستيعاب المنظمات الأهلية والمدنية[١].

وقد جرت عام ١٩٩٦م انتخابات للمجلس التشريعي الفلسطيني (مجلس النواب) انتهت بهيمنة تنظيم واحد على النظام السياسي الفلسطيني هو تنظيم فتح الذي كان يرأسه الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات وبات هذا التنظيم يسيطر على أجهزة السلطة الفلسطينية ومرافقها وهي: المجلس التشريعي (السلطة التشريعية) والوزارة الفلسطينية (السلطة الفلسطينية) وأصبحت منظمة التحرير الفلسطينية على هامش الحياة السياسية الفلسطينية وقد حصلت حركة فتح على ٦٨ مقعدا من مجموع مقاعد المجلس الثمانية والثمانين أي ٧٧٪ من مجموع المقاعد فيما حصل المستقلون العلمانيون على ١٢ مقعدا، والمستقلون الإسلاميون على ٧ مقاعد، فيما حصل حزب الشعب على مقعد واحد، وجاءت هذه النتيجة بعد مقاطعة المعارضة بشقيها العلماني المتمثل في الجبهتين الشعبية والديمقراطية والإسلامي المتمثل بحركتي حماس والجهاد الإسلامي لهذه الانتخابات[٢].

ويتمثل الاستخلاص المهم بشأن تركيبة المجلس التشريعي بأن رئيس السلطة الفلسطينية بحكم موقعه التنظيمي والسياسي ضمن أغلبية مطلقة في التصويت على أية قضية ذات أهمية، ولهذا فإن صناعة القرار بقيت في يده، فلقد أتاح اتفاق أوسلو –

---

(١) جميل هلال، النظام السياسي الفلسطيني بعد اوسلو، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، الطبعة الاولى، ١٩٩٨م، ص ٧٥ – ٩١.

(٢) المرجع السابق، ص ١٨٥ و ١٨٦

ب – ونظام الانتخابات لرئيس السلطة الفلسطينية الإمساك بسلطات واسعة انطلاقا من انتخابه انتخابا مباشرا من عموم الناخبين وانطلاقا من موقعه كرئيس للسلطة التنفيذية الذي يتولى فيها أيضا مهام وزير الداخلية والدفاع وموقعه كرئيس للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وكزعيم لحركة فتح التنظيم الأكبر الذي قام على تركيز الصلاحيات بيد قيادته التاريخية والرجل الأول فيها.

وكان لعوامل أخرى متعددة دورها في حصر اتخاذ القرارات بيد الرئيس وحده منها[١]:

١- توقف اجتماعات القيادة الفلسطينية في منظمة التحرير الفلسطينية التي كانت تضم الأمناء العامين للفصائل قبل الانقسام الذي حدث بسبب اتفاق أوسلو مما نقل القرار من الأمناء العامين للفصائل إلى أمين عام واحد هو الرئيس عرفات.

٢- استشهاد العناصر البارزة في القيادة التاريخية لحركة فتح وخاصة خليل الوزير (أبو جهاد) وصلاح خلف (أبو أياد) والباقون بعدهم في قيادة فتح لم يكونوا بقدرة عرفات أو إجباره على الأخذ بآرائهم وتوجهاتهم قبل أن يقرر في أي شأن خاصة وان الرئيس بموجب القانون الأساسي الفلسطيني ليس مسئولا أمام المجلس التشريعي الفلسطيني ويحق للرئيس عدم المصادقة على القوانين التي يقرها المجلس.

ورغم وجود مؤسسات فلسطينية في كافة المجالات إلا إن هذه المؤسسات وخاصة السياسية منها تفتقر إلى المؤسسية في اتخاذ القرار حيث يعدد الكاتب الفلسطيني محمد خالد الأزعر سمات اللامؤسسية فيها كما يلي:

أ – ممارسة السلطة والعلاقات عموما من منطلقات[٢] شخصية وفردية تتمتع فيها

---

(١) وليد سالم، المسألة الوطنية الديمقراطية في فلسطين، مواطن – المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م، ص ٧١

(٢) محمد خالد الازعر، النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين، مواطن – المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، الطبعة الاولى، ١٩٩٦م، ص ٧٦.

القيادة على الوحدات المختلفة وصولا إلى قمة النظام بسلطة شخصية واسعة، رغم الوجود الشكلي للمؤسسة .

ب - كان الاقتراب من القائد - الزعيم. هو المحدد للتأثير السياسي لمختلف العناصر داخل الأطر التنظيمية .

جـ - عدم الرسمية بمعنى إن صنع القرارات لم يجر داخل المؤسسات وطبقا للقواعد المقررة ولكن عبر توجيهات من القائد للاتباع.

د - لجوء القائد (القيادات) إلى إثارة الصراعات والانقسامات بين أعضاء النخبة السياسية لمنع ظهور مراكز للتأثير.

هـ - الاعتماد على سيف الأغلبية أو سطوة القوة العددية أو المالية لإكراه القوى داخل التنظيم وخارجه على الانصياع.

و - انعدام الفصل بين الذمة المالية للزعيم والذمة المالية للمؤسسة (النظام).

وقد كان في إدارة التفاوض مع إسرائيل مثالا على تركيز السلطة في يد الرئيس عرفات، فعندما بدأت مفاوضات السلام في مدريد، قررت اللجنة التنفيذية تشكيل قيادة يومية أسندت أليها مهمة متابعة أعمال الوفود الفلسطينية في المفاوضات الثنائية والمتعددة، وعمل محمود عباس - أبو مازن - الرجل الثاني في حركة فتح حينها - على تقسيم وتكامل المهام بين الداخل والخارج، وللتحضير المسبق لكل جولة تفاوضية.

غير إن عرفات تدخل كثيرا في عمل اللجنة، ودأب على إصدار التعليمات بصفة مباشرة للوفد الفلسطيني[1]، وقد أكد العديد من المهتمين أن تدخل عرفات في عمل اللجنة كان ينطوي على خوف من أن تأخذ الولايات المتحدة من الوفد بديلا عن المنظمة، ولهذا عمل عرفات على تأخير التفاوض وتعويقه ورفع السقف التفاوضي إلى المدى الذي

---

(١) منال لطفي، ضمانات حقوق الإنسان في ظل الحكم الذاتي الفلسطيني، تقديم وتحرير د. محمد السيد سعيد، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، ١٩٩٤م، ص ٢٣ و ٢٤.

يجهض إمكانيات إحراز تقدم ٠

ومع تسلم حزب العمل مقاليد السلطة في إسرائيل، ورغبة القيادة الإسرائيلية في إحراز تقدم في المفاوضات للخروج من دائرة الفشل المتكرر التي وقع فيها الليكود وإدراكهم في نفس الوقت إن عرفات هو اللاعب الأساسي على الساحة الفلسطينية، عمل الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي على خلق مسار بديل في أوسلو.

وتعطلت مفاوضات واشنطن، وغاب دور الوفد الفلسطيني من الداخل وحل محله مجموعات صغيرة ممثلة في (أبو عمار، أبو مازن، ياسر عبد ربه، أبو علاء، حسن عصفور) وتفاقمت الأزمة بين الوفد الفلسطيني من الداخل وبين القيادة الفلسطينية العليا بإعلان أعضاء الوفد تقديم استقالتهم، وما أن هدأت الأزمة نسبياً وتراجع أعضاء الوفد عن استقالتهم حتى تم الكشف عن اتفاق أوسلو الذي صدم أعضاء الوفد صدمة كبرى ودفعهم للانزواء.

والواقع إن رد الفعل الغاضب والمرير من جانب قطاع كبير من النخبة السياسية الفلسطينية يعود إلى ما حمله الطابع المفاجئ لإعلان الاتفاق من سرية وشخصانية في اتخاذ القرار الخاص بمستقبل الشعب الفلسطيني بأسره ٠

وأدى الاحتجاج على السرية والشخصانية الى موجة ثانية من الاستقالات من المؤسسات الفلسطينية بما في ذلك اللجنة التنفيذية للمنظمة (استقالة محمود درويش وشفيق الحوت، وتيسير خالد ممثل الجبهة الديمقراطية) وانصرف المستقيلون الى الاحتجاج على أسلوب السرية الذي أدى الى تهميش المؤسسات الشرعية والتشريعية بل وحتى المؤسسات التنفيذية للمنظمة٠

كما شمل الاحتجاج أيضا أسلوب إدارة المنظمة وموازناتها المالية ومضمون الاتفاق نفسه. ولم يكن الموقف من الوفد الفلسطيني المفاوض هو التعبير الوحيد عن شخصانية اتخاذ القرار بشأن المستقبل الوطني الفلسطيني ٠ فقد تلاحقت بعد ذلك صور التعبير

عن هذا التوجه نفسه، وربما بأساليب أكثر حدة . فقد فوجئ أعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة ان الرئيس ياسر عرفات قد أمسك بمقاليد كل القضايا وأشكال ومواقيت المفاوضات التالية لإعلان المبادئ حيث لمس الجميع ان عرفات غير مرتاح لأي دور للجنة الارتباط التي نص عليها إعلان المبادئ وانه يفضل معالجة القضايا الشائكة من خلال الاتصال المباشر بينه وبين المسئولين الإسرائيليين الكبار .

ولم تعقد لجنة الارتباط سوى اجتماعا واحداً يوم ١٣/١٠/١٩٩٣م، وانفراد الرئيس ياسر عرفات بتشكيل وفد لجنة طابا ومفاوضات ترتيب الحكم الذاتي كنموذج للطريقة التي يريد بها إدارة المفاوضات، وأكدت الأحداث اللاحقة شخصانية القرار والرفض المتعمد لمأسسة عملية صنع السياسة واتخاذ القرار، والإصرار على الانفراد الدائم بالقرارات المهمة في سياق عملية التفاوض.

وكنتيجة لهذا الوضع اتهمت إسرائيل والولايات المتحدة عرفات بالمسؤولية عن استمرار أعمال العنف والعمليات الفلسطينية ضد إسرائيل ودعتا إلى تقليص صلاحيات الرئيس عرفات وتفويض صلاحياته .

وبفعل الضغوط الأمريكية والإسرائيلية استحدث الرئيس الفلسطيني منصب رئيس الوزراء وكلف محمود عباس (أبو مازن) في نيسان عام ٢٠٠٣م بتشكيل حكومة جديدة ولكن حكومة أبو مازن استقالت في شهر أيلول من العام نفسه حيث قال عباس في كتاب استقالته إن حكومته تعرضت لأبشع أنواع التحريض والتشويه ووضع العراقيل في طريقها قبل ولادتها بهدف شلها. وقال موجها كلامه إلى عرفات: " وحدكم فقط تملكون قرار إقالة الحكومة والتخلص منها في أي وقت وكان بإمكانكم فعل ذلك، إلا أن الرغبة توفرت وبشكل واضح لإبقائها مشجبا تعلق عليه الأحقاد التي امتلأت بها النفوس، وأصبحت أهانتها هدفاً بحد ذاته دون النظر إلى ما يمكن أن يحقق من مصلحة عامة وللشعب والوطن والقضية" [1].

---

(1) www.oppc.pna.net/mag/mag1112./newpage 19htm

وقد كلف الرئيس الفلسطيني احمد قريع رئيس المجلس التشريعي بتشكيل حكومة جديدة ٠ الا ان الأزمة في النظام السياسي الفلسطيني أصبحت راسخة ومن الصعب على أية حكومة فلسطينية تجنبها، ويعود ذلك إلى ان استحداث منصب رئيس الحكومة لم يكن استحداثا طبيعيا جاء بإرادة فلسطينية، وإنما جاء نتيجة ضغوط خارجية على السلطة الوطنية الفلسطينية، وأصبح هذا المنصب يثير حساسية كبيرة لدى الرئيس ياسر عرفات الذي لم يقتنع يوما بهذا المنصب الذي يرى فيه محاولة للالتفاف عليه وتجريده من صلاحياته التنفيذية، وعلى هذا الأساس من الصعب جدا إقامة علاقة متوازنة بين مؤسسة الرئاسة وأية مؤسسة لمجلس الوزراء بصرف النظر عن شخصية رئيس الوزراء وعلى ذلك فقد ظلت الساحة السياسية الفلسطينية تعاني جراء هذه الأزمة[1].

وكما كان متوقعاً فقد اصبح من الصعب جدا أن يكون مصير حكومة احمد قريع مختلفا عن مصير حكومة محمود عباس[2]. غير ان المعادلة السياسية الفلسطينية تغيرت بعد ذلك بوفاة الرئيس عرفات في عام ٢٠٠٤م، وانتخاب محمود عباس- ابو مازن – رئيساً الذي خفف من قبضة الرئيس على المؤسسات الفلسطينية المختلفة ثم طرأ تغيير على المعادلة فيما بعد أثر دخول حركة حماس الانتخابات التشريعية في نهاية عام ٢٠٠٥م وحصولها على الاغلبية مما مكنها من تشكيل حكومة تقف على النقيض مع الرئيس ابو مازن ومواقفه مما ادخل النظام السياسي الفلسطيني في أزمة مستعصية أدت في النهاية الى سيطرة حركة حماس على قطاع غزة ٠

---

(١) زياد ابو عمرو، غسان الخطيب، سعيد زيداني، حاتم عبد القادر، أزمة القيادة والحكم في الكيان الفلسطيني المعاصر، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٥٦، بيروت، ٢٠٠٣م، ص ١١.

(٢) المرجع السابق، ص ١٠

المطلب الثاني: القوى السياسية وموضوع المفاوضات

تتألف القوى السياسية الفلسطينية في الأراضي المحتلة من مجموعة من القوى العلمانية والإسلامية التي تتخذ كلا منها موقفاً من التفاوض مع إسرائيل وما توصلت إليه السلطة الفلسطينية من اتفاقات مع الحكومة الإسرائيلية.

ويمكن حصر القوى السياسية الفلسطينية بما يلي:

١ - حركة فتح:

تعد حركة فتح أول حركة فدائية فلسطينية تظهر وتستمر بدءاً بنشاط سياسي لعدد من الطلاب الفلسطينيين في القاهرة إلى حين صدور البلاغ العسكري الأول لفتح في بداية عام ١٩٦٥م.

وقد اعتبرت فتح ان المبرر الأساسي لوجودها يكمن في الكفاح المسلح باعتباره الأسلوب الوحيد لتحرير فلسطين وحرب التحرير الشعبية طويلة الأمد باعتبارهما عاملي تحريض للنظم العربية للاقتداء بالفلسطينيين من اجل تحرير فلسطين[١]، كما ركزت على الهوية الفلسطينية والكيانية الفلسطينية واستقلال القرار الفلسطيني مؤكدة ان الهوية ليست تكريسا للإقليمية بل هي هوية نضالية لإبراز قضية الشعب الفلسطيني ووجوده[٢].

وكان الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات هو الذي يرأس حركة فتح وهي التي تسيطر على السلطة الفلسطينية ومؤسساتها وفقا لاتفاق أوسلو وبموجبه اعترفت فتح بشرعية وجود إسرائيل وأصبحت حزب السلطة ولذلك فهي تتفق مع التوجهات التي تقوم بها

---

(١) ناجي علوش، مناقشات حول الثورة الفلسطينية، مجموعة وثائق، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، تموز ١٩٧٠م، ص ٦

(٢) خالد الحسن، فلسطينيات – ٣ -: منشورات دار الكرمل، عمان، سلسلة " دراسات صامد الاقتصادي، أوراق سياسية رقم ١١ "، دون تاريخ، ص ٥٣.

السلطة الفلسطينية إزاء التفاوض مع إسرائيل .

ومع بدء الانتفاضة الثانية في نهاية الشهر التاسع من عام ٢٠٠٠م شاركت حركة فتح في هذه الانتفاضة، وأنشأت جناحا عسكريا سمي (كتائب شهداء الأقصى) وفي ضوء الممارسات الإسرائيلية القمعية وانتهاج إسرائيل سياسة تصفية الشخصيات الفلسطينية وتدمير السلطة الفلسطينية نشأت داخل صفوف حركة فتح أزمة داخلية وجدلا حول الانتفاضة والممارسات الإسرائيلية اتضح بين جناحين: جناح الشباب الجديد أو ما يطلق عليه فتح الشارع والذي يقود الانتفاضة مع القوى العلمانية الأخرى والإسلامية، وجناح فتح الأكبر سنا المنضويين تحت الأطر التنظيمية المرتبطة بالسلطة بشكل أو بأخر وجلهم من الرموز القيادية والمسئولين في السلطة ولهم مواقع قيادية فيها[١].

ويذكر أن الجناح الأول قبل صيغة أوسلو على مضض ويعتبرها اتفاقات غير متوازنة أثبتت التداعيات فشلها. وكان يطالب بتهيئة الظروف لإلغاء هذه الاتفاقيات من خلال واقع جديد لمعاودة التفاوض في ضوء رسالة الانتفاضة ورفض الاتفاقات التي يعتبرها مذلة وأنها كبلت السلطة باتفاقيات أمنية منعتها حتى من ملاحقة المتعاونين مع قوات الاحتلال، في حين يتمسك الجناح الثاني بالانتفاضة، ولكن مع توظيفها كآلية ضاغطة لأحداث اختراق يسهم في متابعة تنفيذ اتفاقيات أوسلو ومواصلة التفاوض[٢]، غير ان فتح بكل ما فيها من جدل تبقى تحت سيطرة القيادة الفلسطينية والسلطة الفلسطينية وهو ما يثير الاتهامات الإسرائيلية المتكررة للسلطة بدعمها ما يسمى بالإرهاب والعمليات ضد إسرائيل.

---

(١) التقرير الاستراتيجي العربي، ٢٠٠١م، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية / الاهرام، القاهرة، الطبعة الأولى، مايو ٢٠٠٢م، ص ٢٤٩.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٥٠.

٢ - الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين:

يرتبط قيام الجبهة بحركة القوميين العرب وتنظيمها الفلسطيني وجاء قيامها كرد فعل على هزيمة ١٩٤٨م ويمثل هدفها الأساسي في بداية إنشائها في الوحدة القومية والاستقلال مع إعطاء الأولوية لقضية الوحدة القومية على اعتبار ان خلق دولة عربية موحدة كهدف هو الذي سيؤدي إلى تحرير الأرض العربية(١). وقد مرت الجبهة بعدة مراحل بسبب التطورات في المنطقة، وتم في أيار ١٩٦٤م تشكيل تنظيم الجبهة القومية لتحرير فلسطين وجناحها العسكري (شباب الثأر) الذي مارس العمل الفدائي ضد إسرائيل في تشرين الثاني عام ١٩٦٤م، ومن هنا بدأت الحركة تتجه نحو تأييد أهمية الحرب الشعبية(٢)، وقد تغير اسمها إلى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عام ١٩٦٦م مؤلفة من عدة تنظيمات صغيرة قريبة الأيديولوجيا(٣). كما تعرضت الجبهة إلى عدة انشقاقات في تاريخها وأدت الحرب اللبنانية إلى تحسن العلاقات بين الجبهة ومنظمة فتح إلا ان مسيرة الحلول السلمية في مؤتمر مدريد وما تلاه جعل الجبهة تقف معارضة لفتح وسياساتها في التسوية، وأصبحت الجبهة عضوا في جبهة الفصائل العشرة المعارضة لاتفاقات أوسلو، وهي الجبهة التي تتزعمها حركة حماس، كما شاركت الجبهة في انتفاضة عام ٢٠٠٠م وقامت بعدة عمليات ضد إسرائيل.

٣ - الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين:

نشأت هذه الجبهة نتيجة الصراع الذي دار في صفوف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، حيث اعتمدت الجبهة الأطروحات الماركسية، وقد انضمت إلى منظمة

---

(١) د. باسل الكبيسي، حركة القوميين العرب، دار العودة، مجلة الهدف، بيروت، الطبعة الثانية، دون تاريخ، ص ٢٠٨.

(٢) هيلينا كوبان، المنظمة تحت المجهر، ترجمة سليمان الغزرلي، دار هاي لايت للنشر، لندن، الطبعة الاولى، ١٩٨٤م، ص ٢٢١.

(٣) رياض نجيب الريس، ودنيا حبيب نحاس، المسار الصعب: المقاومة الفلسطينية، منظماتها، اشخاصها، علاقاتها، دار النهار، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧٦م، ص ٤٩.

التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٩م[1].

شاركت في القيادة الموحدة للانتفاضة عام ١٩٨٧م بقيادة حركة فتح، وأيدت استثمارها لصالح التسوية وفق الشرعية الدولية، واثر مؤتمر مدريد شاركت مع الفصائل العشرة المعارضة بسبب تحفظها على شكل المؤتمر وأدائه ٠ وانشقت الجبهة إلى جانبين: أحدهما متحالف مع حركة فتح وبرنامجها السياسي في التعامل مع عملية السلام على قواعد مؤتمر مدريد بزعامة ياسر عبد ربه الذي شارك في الحكومة الفلسطينية وزيرا للأعلام، والآخر المتحالف مع الجبهة الشعبية ويتزعمه نايف حواتمه، وشهدت تطورات الساحة الفلسطينية اقترابا ملحوظا لتنظيم حواتمه باتجاه برنامج التسوية الذي يقوده عرفات.

٤ - حركة المقاومة الإسلامية " حماس ":

تعد حركة حماس الوجه السياسي المقاتل للحركة الإسلامية في فلسطين وجاء قيامها انعكاسا للتطور الذي وقع داخل جماعة الأخوان المسلمين والذي تم فيه المزج بين المحتوى الديني والقضية الوطنية.

وفي بداية تأسيسها عام ١٩٨٧م لم تنتهج حماس الكفاح المسلح بل تبنت العمل السياسي والاجتماعي الإصلاحي بقيادة الشيخ احمد ياسين ٠ وتبنت حماس انتفاضة عام ١٩٨٧م، وأصدرت منذ اليوم الأول للانتفاضة بيانا يدعو إلى التصعيد واعتبر هذا البيان أول بيان يصدر عن الانتفاضة[2].

واستطاعت حماس من خلال مشاركتها الواضحة في فعاليات الانتفاضة ان تفرض نفسها على الساحة الفلسطينية وان تستحوذ على قدر كبير من التأييد بين الأوساط

---

(١) د٠ اسعد عبد الرحمن، منظمة التحرير الفلسطينية، جذورها، تأسيسها، مساراتها، مركز الابحاث الفلسطينية، قبرص، ١٩٨٧م، ص ٢٤١.

(٢) تيسير جبارة، دور الحركات الإسلامية في الانتفاضة الفلسطينية المباركة، دار الفرقان، عمان، ١٩٩٢م، ص ٤٩.

الطلابية والنقابية بحيث غدت الفصيل الثاني بعد حركة فتح • ويقود الحركة المكتب السياسي ولها جناح عسكري يسمى (كتائب الشهيد عز الدين القسام).

وأصدرت الحركة ميثاقها في ١٨/٨/١٩٨٨م وأوضحت فيه مواقفها من القضية الفلسطينية وحددت هدفها الاستراتيجي لتحرير كامل فلسطين من البحر الى النهر، لذا فهي ترفض الحلول السلمية والمبادرات الدولية التي تتعارض والحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، كما ترفض الاعتراف بقرارات الأمم المتحدة التي تعطي شرعية لإسرائيل، وتعتبر ان تحرير الضفة الغربية وقطاع غزة أهدافا مرحلية، ولا تعارض انسحابا إسرائيليا من الضفة والقطاع ما لم يتضمن ذلك تنازلا عن حقوق الشعب الفلسطيني[١].

وتضمن ميثاق الحركة: أن ارض فلسطين وقف إسلامي على أجيال المسلمين إلى يوم القيامة لا يصح التفريط فيه أو في جزء منها أو التنازل عن أي جزء منها وان المبادرات وما يسمى بالحلول السلمية والمؤتمرات الدولية لحل القضية الفلسطينية تتعارض مع عقيدة الحركة ولا حل لهذه القضية إلا بالجهاد.

والخلاصة ان حماس رغم تمسكها بمبدأ الدولة الإسلامية في كل فلسطين، فأنها تقبل مبدأ الحل المرحلي، كما أنها توافق على هدنة مع إسرائيل لمدة عشر سنوات أو عشرين سنة بشرط انسحابها دون شروط إلى حدود عام ١٩٦٧م[٢].

وتعتبر حماس منظمة التحرير بأنها حققت إنجازات لصالح الشعب الفلسطيني غير أنها لا تستطيع الانخراط في إطار المنظمة طالما بقيت المنظمة غير ملتزمة بالإسلام منهجاً وأسلوب عمل الا إن حماس لم تسع رغم هذا الموقف لأن تكون بديلا للمنظمة بل أعربت عن استعدادها للانضمام للمنظمة والمشاركة في مؤسساتها[٣]، بمعنى آخر رأت

---

(١) جواد الحمد وآخرون، مرجع سابق، ص ٣٨٨.

(٢) طاهر شاش، مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية، الآمال والتحديات، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م، ص ٢٠٤ و ٢٠٥.

(٣) جواد الحمد، مرجع سابق، ص ٢٩٣

حماس ان العلاقة مع المنظمة مهما كان الخلاف العسكري يحكمها قانون التعاون لا الصدام.

وفيما يتعلق بعلاقتها مع السلطة الفلسطينية فقد اتسم بالعنف اللفظي، باعتبار السلطة نتاج لاتفاق أوسلو الذي ترفضه، وأكدت حماس أكثر من مرة، أنها لن تمارس العنف ضد السلطة بل ستعارض بطرق سلمية، وستوجه جهدها العسكري ضد إسرائيل، بل أنها اضطرت إلى أجراء حوارات معها لحل الكثير من الإشكالات الميدانية وخاصة في غزة وتطور هذا الحوار إلى حوار سياسي[1].

غير ان اشتباكات وقعت بين مسلحي حماس وقوات الأمن الفلسطيني أدت في النهاية إلى سيطرة حماس على قطاع غزة في ٢٠٠٧/٦/١٤.

وفيما يتعلق بموقفها من مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط، انطلقت حماس في موقفها الرافض له من اعتبارات واقعية، إذ بررت رفضها لهذا المؤتمر بأن ظروف عقده سواء على المستوى الدولي المتمثل بسيطرة الولايات المتحدة على مجريات العلاقات الدولية عقب انهيار الاتحاد السوفيتي لن تؤدي إلى سلام حقيقي بل إلى إضفاء شرعية فلسطينية وعربية على الوجود الإسرائيلي[2].

كما أنها في معارضتها لموقف المنظمة من التسوية انخرطت في معارضة موحدة مع كل من الجبهتين الشعبية والديمقراطية لتحرير فلسطين، كما شاركت مع فصائل أخرى (الفصائل العشر) في معارضة العملية التفاوضية ومؤتمر مدريد[3].

وقد قاطعت حماس مع فصائل أخرى انتخابات المجلس التشريعي التي جرت في

---

(١) خالد الحروب، حماس الفكر والممارسة السياسية، مؤسسة الدراست الفلسطينية، بيروت، الطبعة الأولى، نوفمبر، ١٩٩٦م، ص ١١٩ و ١٢٠.

(٢) الوثائق، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد ٢٦ ربيع ١٩٩٦م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٦م، ص ٢١٧ — ٢٢٥.

(٣) ابراهيم عبد الكريم، تقديرات حول الاسلام السياسي الراهن في فلسطين المحتلة، مجلة الوحدة، عدد ٥٢، المجلس القومي للثقافة العربية، الرباط ١٩٩٩م، ص ١٥٠.

الضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٩٦م، إلا أنها شاركت في الانتخابات التي جرت في نهاية عام ٢٠٠٥م وفازت بأغلبية المجلس التشريعي الفلسطيني.

٥ - حركة الجهاد الإسلامي:

نشأت حركة الجهاد الإسلامي على يد مجموعة من الشباب الفلسطيني الدارس في مصر والذي دعا للاقتداء بالنموذج المصري لحركة الأخوان المسلمين، وكذلك للاقتداء بالثورة الإيرانية واعتمادها نموذجا يحتذى في فلسطين.[١]

وتأسست حركة الجهاد الإسلامي التي تتألف من عدة فصائل في أواخر السبعينيات في قطاع غزة، ولم تدخل منظمة التحرير الفلسطينية لاختلاف مواقفها السياسية مع الفصائل الأخرى، وترفض الحركة التفاوض مع إسرائيل، وشاركت في جبهة الفصائل العشرة الرافضة لاتفاق أوسلو . وقد قامت الحركة بعمليات مسلحة نوعية ضد قوات الاحتلال وخاصة في أواخر الثمانينات.

وتقول الدكتورة بسمه قضماني درويش ان الإسلاميين كانوا في مأزق، فإذا ما رفضوا المشاركة في المرحلة الانتقالية فإنهم قد يجدوا أنفسهم متهمين بتأييد الوضع الحالي وهذا ما لا يحتمل، وإذا ما شاركوا فيها فانه سيكون بمقدورهم أن يجروا معهم أكثر من ثلث الفلسطينيين، وبذلك يقصرون المعارضة لاتفاقات أوسلو على الجماعات الهامشية التي تمثل ١٠٪ فقط من الناخبين، وبهذا سيجعلون الوضع يتسارع لصالح العملية السلمية مقدمين بذلك مصداقية لاتفاقيات كانوا قد حاربوها أصلا[٢].

ومن المعروف ان عشر فصائل فلسطينية قد شكلت فيما بينها جبهة لمعارضة

---

(١) علي الجرباوي، موقف الحركات الاسلامية الفلسطينية من الاتفاق الفلسطيني – الإسرائيلي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد ١٨٠، بيروت، شباط ١٩٩٤م، ص٥٥

(٢) د. بسمة قضماني درويش، فلسطين: علاقات سلطة ومعارضة ام مشاركة، مجلة السياسة الفلسطينية، العدد السادس، ربيع ١٩٩٥م، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس ١٩٩٥، ص ١١.

دبلوماسية التسوية وفق صيغة مدريد وذلك في أعقاب قرار المجلس الوطني الفلسطيني بقبول المشاركة في عملية السلام أواخر تشرين الأول عام ١٩٩١م، وقد اكتفت هذه الجبهة بإدانة صيغة مدريد ومشاركة القيادة الرسمية لمنظمة التحرير فيها، وبعد اتفاق أوسلو حاولت الجبهة إيجاد صيغ أعلى للتنسيق فيما بينها لإسقاط هذا الاتفاق وتصعيد الانتفاضة والنضال المسلح[١].

المطلب الثالث: الضغوط الاقتصادية والاجتماعية:

منذ احتلالها للضفة والقطاع سعت السلطات الإسرائيلية إلى تفكيك الاقتصاد الفلسطيني وإعادة ربطه في الاقتصاد الإسرائيلي ولمصلحته، واستطاعت عبر سياسات اقتصادية محددة من السيطرة على أهم مفاتيح الاقتصاد الفلسطيني من خلال التحكم بالموارد الطبيعية وخاصة المياه، وكذلك التجارة الخارجية.

وبات الاقتصاد الإسرائيلي يسيطر على ٨٥٪ من الموارد المائية الفلسطينية التي يبلغ حجمها (٧٥٠) مليون متر مكعب سنويا، هذا فضلا عن التحكم بنحو ٩٠٪ من إجمالي حجم التجارة الخارجية الفلسطينية بشقيها الصادرات والواردات، الأمر الذي أدى إلى تراجع أداء الاقتصاد الفلسطيني بعد عام ١٩٦٧، واضطرار عدد كبير من قوة العمل الفلسطينية للعمل في الاقتصاد الإسرائيلي وبشروطه المجحفة، وأدى ذلك إلى تحكم إسرائيل بنحو ربع الدخل القومي الفلسطيني، فضلا عن ابتزاز الفلسطينيين عبر التحكم بنحو ثلث قوة العمل الفلسطينية[٢].

ومع انطلاقة الانتفاضة ارتفعت وتيرة الضغوط الإسرائيلية لتقويض فكرة نمو الاقتصاد الفلسطيني بشكل مستقل عن الاقتصاد الإسرائيلي، وقد لوحظ بشكل

---

(١) منال لطفي، مرجع سابق، ص٢٧

(2) www.amin.org/views/nabil-sahli/2003/jun20

جلي وواضح التدمير المبرمج للبنى التحتية الفلسطينية خلال فترة الانتفاضة لإبقاء الاحتلال وتبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي ولمصلحته.

وتشير تقارير البنك الدولي إلى إن الاقتصاد الفلسطيني يتراجع قياساً على مستوياته السابقة قبل اندلاع الانتفاضة .

وأوضح تقرير البنك لعام ٢٠٠١م إن إجمالي الناتج الداخلي انخفض بمعدل ٢٣ في المائة عما كان عليه عام ١٩٩٩م،وإذا ما أخذنا النمو السكاني في الاعتبار فان التراجع يكون عملياً بنسبة ٣٥ في المائة عما كان عليه قبل الانتفاضة[1].

كما أجمعت التقارير الصادرة عن الهيئات والمنظمات الدولية الأخرى مثل اليونسكو والتقارير المحلية الوزارية والتقارير الصادرة عن مركز المعلومات الوطني الفلسطيني في الهيئة العامة للاستعلامات بأن هناك تدميرا للاقتصاد الفلسطيني نتيجة السياسات الإسرائيلية ومن بينها الاجتياحات المستمرة للمدن والقرى وإغلاق للمناطق الفلسطينية، والذي بدوره أدى إلى عدم قدرة الاقتصاد الفلسطيني للعودة للنمو على المدى القصير.

ومنذ بداية الهجمة الإسرائيلية في أيلول ٢٠٠٠م فإن إجمالي العاطلين عن العمل وصل إلى أضعاف ما تم خلقه من فرص عمل منذ قدوم السلطة الوطنية، فقد وصل عدد العاطلين عن العمل خلال السنوات التي تلت بدء الانتفاضة إلى ٤٥٠ ألف عاطل في المناطق الفلسطينية مع ملاحظة ان معدلات الأجور قد انخفضت نسبتها٦٢٪ عما كانت عليه قبل أيلول ٢٠٠٠م.

كما أن ارتفاع معدل البطالة أدى إلى زيادة معدل الإعالة من ٣ر٤٪ إلى ٦ر٨٪ في مناطق الضفة الغربية ومن ٩ر٥٪ إلى ٤ر٩٪ في مناطق قطاع غزة الذي بدوره أدى إلى ارتفاع نسبة الفقر حتى وصلت إلى ٥ر٦٠٪ في الأراضي الفلسطينية موزعة على مناطق

---

(1) www.ar.chinabroad.cast

الضفة الغربية بنسبة ٨ر٥٧٪ ومناطق قطاع غزة بنسبة ٨٤٪ حسب إحصائيات مركز الإحصاء الفلسطيني[1] لعام ٢٠٠٤م.

كما إن هناك أعباء مالية إضافية تكبدتها السلطة الفلسطينية جراء العدوان الإسرائيلي ومنها إيواء المشردين الذين هدمت منازلهم، فضلا عن أعباء في مجال الخدمات الاجتماعية والصحية والاقتصادية للمواطنين المتضررين مع ارتفاع معدل البطالة وانخفاض مستوى المعيشة ومعدل الدخل الفردي.

وأشار تقرير مركز المعلومات الوطني الفلسطيني إلى أن معدل البطالة ارتفع في الأراضي الفلسطينية وحتى الربع الثاني من عام ٢٠٠٤ إلى ٣ر٣٤٪ حسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء في حين تقدره وزارة العمل والبنك الدولي بأكثر من ٤٠٪.

يضاف الى ذلك أن العجز في الموازنة زاد نتيجة انخفاض الإيرادات المحلية واحتجاز إسرائيل لملايين الدولارات الخاصة بالسلطة، فضلا عن تراجع المساعدات الدولية الخارجية بصورة كبيرة، واستمرار إجراءات الإغلاق والحصار[٢].

إن انتشار ظاهرة البطالة في المجتمع الفلسطيني والضغوط الاقتصادية ناتج عن مجموعة من العوامل منها ربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي ولذلك يتم منع عشرات الألوف من العمال الفلسطينيين من الوصول إلى أعمالهم في السوق الإسرائيلي من قبل الحكومة الإسرائيلية، هؤلاء العمال الذين اعتمدوا ولفترة طويلة في معيشتهم على العمل في إسرائيل، وفي ظل غياب البنية الإنتاجية في الضفة الغربية وغزة وفي اللحظة التي يتم فيها إغلاق سوق العمل الإسرائيلي يتضح ان الاقتصاد المحلي الفلسطيني ليس لديه المقدرة على استيعاب هؤلاء العاطلين عن العمل وذلك بسبب غياب البنية الإنتاجية[٣].

---

(1) www.pnic/gov/ps/arabic/economy/projects

(2) www.minfo.gov.ns/reports/arabic

(٣) باسم مكحول و نادر سعيد، البطالة في الضفة الغربية وقطاع غزة، دراسة تحليلية، مجلة السياسة الفلسطينية، العدد السادس، ربيع ١٩٩٥م، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، ١٩٩٥م، ص ٥١.

وبسبب هذه الظروف الاقتصادية والاجتماعية فإنه كيف يمكن لمجتمع واقع فعليا تحت الاحتلال ومرتبط في اقتصاده ومناحي حياته كافة بعجلة السلطة المحتلة – بغض النظر عن الواقع الملتبس الذي أوجده اتفاق أوسلو – كيف يمكنه في سياق نضاله من اجل دحر الاحتلال وتحقيق الاستقلال الناجز ان يطور آليات مقاومة وصمود اقتصادي واجتماعي ذاتية تمكنه من تقليص اعتماده على السلطة المحتلة ومن فك ارتباط اقتصاده بالاقتصاد الإسرائيلي ليشكل أداة ضغط له أو عليه في التفاوض مع إسرائيل.

المبحث الثاني

المتغيرات الداخلية الإسرائيلية والمفاوضات

المطلب الأول: عملية صنع القرار السياسي

عملية اتخاذ القرار في إسرائيل تتوزع بين عدة مؤسسات تشارك في اتخاذ القرارات السياسية ومن أهمها الحكومة، والكنيست (البرلمان) والمؤسسة العسكرية لما لها من دور أساسي في الحياة السياسية الإسرائيلية، إضافة إلى السلطة القضائية التي تقوم في بعض الأحيان باتـ اذ قرارات قضائية لها طابع سياسي.

السلطة التنفيذية:

وتتشكل السلطة التنفيذية في إسرائيل من هيئتين هما رئيس الدولة والحكومة ۰ أما رئيس الدولة فينتخب من قبل الكنيست الإسرائيلي لمدة خمس سنوات، وقد حددت صلاحياته وفقاً للقانون الأساسي للدولة بالتصديق على جميع القوانين دون ان يكون له الحق في الاعتراض عليها، ولا يملك حق حل الكنيست ويكلف زعيم اكبر الأحزاب في الكنيست بتشكيل الحكومة والاطلاع على تقارير عن أعمال الحكومة وحق العفو وتعيين عدد من القضاة بناء على توصية الجهات المعنية[1].

ويتضح من هذه الصلاحيات انه لا يملك مساحة معقولة في صنع القرار السياسي في إسرائيل ۰

(١) غازي السعدي، الأحزاب والحكم في إسرائيل، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عم ١٩٨٩، ص ١٧٥ – ١٧٨.

أما الحكومة فهي السلطة التنفيذية الحقيقية للدولة ومصدر قوتها هو ثقة الكنيست والحكومة مسئولة أمامه ٠ ويشكل رئيس الحكومة والوزراء معا ما يسمى بمجلس الوزراء ويتخذ القرار في المجلس بالإجماع لكن القرار الذي يجري علية التصويت يتخذ القرار بالأغلبية ٠[1]

وتبعاً لما هو قائم فان رئيس الحكومة يتمتع بمركز مرموق يفوق من الناحية العملية مركز أي منصب آخر في إسرائيل و يعود ذلك إلى صلاحياته ومهامه الواسعة التي تتمثل في انه رئيس السلطة التنفيذية وزعيم اكبر الأحزاب في السلطة التشريعية، ومن هنا فهو يسيطر على مقاليد الأمور داخل الحكومة، كما ان القرارات الخاصة بالأمن وهو الهاجس الرئيسي لإسرائيل من صلاحياته بالتعاون مع مجلس وزاري مصغر خاص بالأمن يشارك في اجتماعاته رؤساء الأجهزة الأمنية والعسكرية ٠

ورغم ذلك فان ثمة العديد من القيود ومنها التقييد الذي يفرضه الائتلاف الحكومي على رئيس الوزراء في اختيار الوزراء، فضلا عن ان القانون الأساسي لا يمنحه الحق في حل الكنيست أو ان يطلب من رئيس الدولة ذلك، ومع ذلك فان الكلمة العليا هي في يد الحكومة رغم عدم امتلاكها حل الكنيست ذلك ان الحكومة هي صاحبة الأغلبية في الكنيست ٠

وقد أثيرت مسألة إصلاح النظام الانتخابي في إسرائيل فصدر قانون أساسي جديد للحكومة عام ١٩٩٢م اتفق على العمل به مع انتخابات ١٩٩٦م، والهدف من التعديل هو تقوية مركز رئيس الحكومة وتحريره من ضغوط الأحزاب الصغيرة وذلك بانتخابه مباشرة من الشعب، وقد وسع القانون الجديد من صلاحيات رئيس الحكومة المنتخب، فلأول مرة في تاريخ إسرائيل يمنح رئيس حكومتها حق حل الكنيست بعد ان يستشير

---

(١) كامل ابو جابر، نظام دولة إسرائيل: إطار القرار السياسي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٣م، ص ٦٠-٧٢.

رئيس الدولة ويأخذ موافقته.[1] غير انه بعد ذلك تم العودة الى النظام السابق وذلك بالتخلي عن انتخاب رئيس الوزراء من الشعب بل من البرلمان باعتباره زعيم أكبر حزب في الكنيست .

السلطة التشريعية :

تقوم على وظيفة التشريع في إسرائيل هيئة أطلق عليها اسم الكنيست وهي تعني باللغة العبرية الجمعية ويتألف من مجلس واحد مكون من ١٢٠ عضواً ومدته أربع سنوات، وما يهمنا هنا دون الدخول في عملية الانتخاب وغيرها اختصاصات الكنيست وتأثيرها على صنع القرار، ومن اختصاصاته الرئيسية هي التشريع والموافقة على فرض الضرائب والرسوم والميزانية[2]. إذ إن مراقبة شؤون الدولة المالية تحد من انفراد الحكومة بها ونظرا لأهميتها لا يفوض الكنيست أية هيئة أخرى بها كما هي الحال بالنسبة لقوانين أخرى.[3]

ومن مهامه أيضا رقابة أعمال الحكومة وحق السؤال والاستجواب وحق الاقتراع بعدم الثقة بالحكومة إضافة الى ما تمارسه لجنة الشؤون الخارجية والأمن في الكنيست من رقابة على الحكومة في مجال السياسة الخارجية والأمنية كما يقر الكنيست بعض التعيينات في المناصب العليا ومنها قضاة المحكمة العليا وانتخاب رئيس الدولة وتنحيته أو عزله من منصبه نهائيا.[4]

ويمكن لرئيس الوزراء أن يعرض على الكنيست قرارات مهمة وخطيرة للموافقة عليها دعما له فيها وخاصة تلك التي تأخذ جدلاً في الدولة ومنها على سبيل المثال عرض

---

(١) عبد الفتاح محمد ماضي، الدين والسياسة في إسرائيل، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م، ص ١٢٣ – ١٢٩

(٢) غازي السعدي، مرجع سابق، ص ٩٤ – ٩٥

(٣) عبد الحميد متولي، نظام الحكم في اسرائيل، منشأة المعارف، الاسكندرية، الطبعة الثانية، ١٩٩٧م، ص ٢١٧.

(٤) المرجع السابق، ص ٢١٩.

ارئيل شارون رئيس الوزراء السابق في تشرين أول عام ٢٠٠٤م على الكنيست خطة الانسحاب من قطاع غزة ٠

السلطة القضائية :

وتتكون من المحاكم المختلفة وأهمها المحكمة العليا في إسرائيل التي تمارس دوراً في بعض الأحيان في الحياة السياسية وهي أعلى سلطة قضائية في البلاد ومستقلة ولعل من أهم صور تدخلها في الحياة السياسية هي قرارها في يوليوعام ٢٠٠٤م بتعديل مسار الجدار العازل في منطقة القدس وقرارها بعدم قانونية الاستيطان في بعض المناطق إضافة الى تدخلها عام ١٩٦٨م في القضية المعروفة باسم قضية " شاليت " والتي تتعلق بمسألة من هو اليهودي٠[١]

المؤسسة العسكرية :

يرى العديد من الباحثين إن للمؤسسة العسكرية في إسرائيل دوراً بارزاً ومحورياً في الحياة السياسية وفي صنع القرار بل ثمة من يرى ان المجتمع المعاصر الوحيد الذي يمكن وصفه بأنه مجتمع عسكري هو بمعنى دقيق المجتمع الإسرائيلي[٢].

ويقول باحثون في الشأن الإسرائيلي انه في إعقاب اندلاع انتفاضة الأقصى زاد تأثير المؤسسة العسكرية على الحلبة السياسية والأمنية وأخذ القادة العسكريون يوجهون أوامرهم دون الرجوع إلى المستوى السياسي، كما إن الجيش عرقل أكثر من مرة تنفيذ قرارات للمؤسسة السياسية. ومن هنا فإن للجيش وزناً وتأثيراً في رسم السياسة الأمنية والسياسية في إسرائيل[٣].

---

(١) كامل ابو جابر، مرجع سابق، ص ١٠١ وما بعدها.

(٢) (اياد القزاز، التوجيه العسكري للمجتمع الإسرائيلي. مجلة شؤون فلسطينية، مركز الابحاث الفلسطيني، عدد ٣٩، تشرين ثاني ١٩٧٤م، بيروت، ص ١٠١

(3) www.azzaman.com/azzman/articles/20049/09/

وما من شك فإن الانتفاضة الفلسطينية أوضحت أو فضحت الطبيعة الجديدة للعلاقة بين العسكر والسياسيين في إسرائيل،فقد ظهر بوضوح ان للعسكر تأثيراً أكبر بكثير من ذي قبل على نوعية القرار السياسي الذي يتخذه رئيس الوزراء أو مجلس الوزراء المصغر فقد برز على السطح عدة مرات خلاف بين العسكر والسياسيين حول كيفية التعاطي مع الانتفاضة بالنار أو بالتهدئة مشيراً بعد ذلك إلى ان رؤية العسكر هي التي تنتصر.[1] ولأن إسرائيل تمثل وضعا استثنائياً لمفهوم الأمن القومي بوصفه عنصراً رئيسياً وديناميكياً من عناصر دولة إسرائيل فانه لم يطرأ أى تغيير أو تبديل بالاعتماد على الجيش في اتخاذ القرارات المهمة وتكفي نظرة سريعة على نخبة الدولة ومواقع القرار فهم معظمهم من خريجي مؤسسة الجيش.[2]

ويقول يهودا بن مئير وهو احد القادة العسكريين السابقين انه بعد أي حدث عدائي ضد إسرائيل يدعو رئيس الحكومة لجنة الوزراء للشؤون الأمنية لمناقشة الحدث وبلورة الرد المناسب عليه، وتوطئة لهذا الاجتماع يقوم رئيس الأركان باتخاذ قرار حول ماهية وطبيعة العملية التي يجب القيام بها .

وفي حقيقة الأمر فان البديل الذي تختاره هيئة الأركان يكون بمثابة البديل الحقيقي الوحيد المطروح أمام الحكومة لأن الجيش لا يقدم هذا البديل وحده بل يقدم معه بديلين صوريين: الأول بعدم الرد على العملية، والثاني بالقيام بعملية عسكرية واسعة النطاق جداً ضد أهداف محددة الأمر الذي لا يترك للحكومة سوى اختيار البديل الأساسي.[3]

وتتمتع المؤسسة العسكرية في إسرائيل بعدة سمات على نحو يمكن هذه المؤسسة من ان تكون فاعلة ومؤثرة في الحياة السياسية هناك ومن هذه السمات:

---

(1) www.mafhoum.com/press/abushar.htm

(٢) رشيد قويدر، آليات ومسار القرار السياسي الإسرائيلي، مجلة صامد، السنة ٢٤، العدد ١٢، كانون الثاني، شباط، اذار ٢٠٠٢م، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٢م ص ٢٣٥-٢٣٦

(٣) يهودا بن مئير، صناعة قرارات الأمن الوطني في إسرائيل، ترجمة بدر عقيلي، دار الجليل للنشر والدراسات الفلسطينية، عمان، الطبعة الأولى، ١٩٨٩م، ص ٣٤.

- قيام دولة إسرائيل بقوة السلاح جعل المؤسسة العسكرية المؤسسة الأهم في إسرائيل خاصة وان حروب إسرائيل بقيت مستمرة ضد العرب منذ إنشائها وحتى الآن.

- تخصص الدولة نسبة عالية من ميزانيتها للمؤسسة العسكرية وذلك على نحو جعل من نسبة الإنفاق العسكري في إسرائيل من أعلى النسب في العالم.

- يعمل في الجيش الإسرائيلي بصفة دائمة ما يقرب من ١٥ ٪ من إجمالي عدد السكان في إسرائيل كما أن ٢٥ ٪ من إجمالي القوة العاملة في إسرائيل تعمل في مجال الصناعات العسكرية حيث تعتبر إسرائيل اكبر مصدر للسلاح بعد الدول الكبرى إلى أكثر من أربعين دولة[1].

- يشكل الجيش مستودعاً لتصدير الكوادر القيادية إلى جل القطاعات المدنية في الدولة وخاصة مجلس الوزراء ومراكز الأبحاث والأحزاب.

خلاصة القول ان العسكريين في إسرائيل يلعبون دوراً فاعلا ومؤثراً في عملية صنع القرارات السياسية في إسرائيل ويقاسمون مجلس الوزراء وخاصة رئيس الحكومة هذه المهمة.

المطلب الثاني: الاعتبارات الحزبية:

تقوم في إسرائيل بجانب مؤسسات الدولة، وهي القوة الرسمية، قوى لا رسمية تشارك المؤسسات الرسمية في عمليات رسم السياسات العامة وبالتالي في صنع القرار والتأثير على موقف الحكومة الإسرائيلية في الكثير من القضايا وخاصة المتعلقة بالسلام والتفاوض مع العرب وتكون هذه المسألة أكثر حدة إذا كان التفاوض يتعلق بمدينة القدس.

---

(١) فوزي طايل، النظام السياسي في إسرائيل، الوفاء للطباعة والنشر، المنصورة، الطبعة الثانية، ١٩٩٢م، ص ١٣٩.

وقد درج العديد من الباحثين والدارسين على تصنيف الأحزاب الإسرائيلية إلى أحزاب يسارية وأحزاب يمينية وأحزاب دينية استناداً إلى منطلقاتها الإيديولوجية بيد انه من الصعب القطع بصحة هذا التصنيف، ذلك ان جل الأحزاب الإسرائيلية يشترك في إيديولوجية واحدة وهي الإيديولوجية الصهيونية، ولها هدف واحد قبل عام ١٩٤٨ وهو إقامة دولة يهودية في فلسطين، ثم أصبح بعد ذلك الحفاظ على أمن و بقاء هذه الدولة وعلى طابعها اليهودي وبخاصة من خلال استمرار الهجرة اليهودية إليها، والعمل على ضمان استيعاب المهاجرين داخل الدولة، وكذلك من خلال ضمان تفوق الدولة على جيرانها العرب في كافة المجالات وعلى الإقليم كله.

ولغايات التفريق بين هذه الأحزاب بغض النظر عن مواقفها يمكن الحديث عن ثلاث مجموعات رئيسية هي.[١]

١ - الأحزاب الاشتراكية العمالية:

وتشمل هذه المجموعة عدة أحزاب تعرضت لعمليات انشقاق واندماج متعددة وأهم هذه الأحزاب الماباي[٢] واحدوت هاعفوداه وراف المابام، وقد شكلت الأحزاب الثلاثة الأولى سنة ١٩٦٨م حزب العمل الموحد الذي يشكل مع حزب المابام التجمع العمالي المعروف باسم المعراخ، والذي عاد بعد ذلك ليحمل اسم حزب العمل، وتعتبر هذه الأحزاب جميعها نفسها ممثلة الطبقة العاملة في إسرائيل، وهي تطالب بالاقتصاد الاشتراكي المختلط .

---

(١) نظام بركات، النخبة الحاكمة في إسرائيل، منشورات فلسطين المحتلة، بيروت، ١٩٨٢م، ص٨٣، ٨٤

(2) Peter Medding. Mapai in Israel. Cambridge University Press. London , 1972. P.1920-

٢ - الأحزاب اليمينية[١]:

وتشمل هذه الفئة مجموعة من الأحزاب أهمها الصهيونيين العموميين والصهيونيين التقدميين وحيروت، وقد تألف من الحزب الأول والثاني حزب الأحرار الذي انشق عنه حزب الأحرار المستقلين، وقد تحالف حزب حيروت مع الأحرار منذ عام ١٩٦٥م وشكلا حزب "غاحل"، وفي عام ١٩٧٣م تشكلت كتلة الليكود من مجموعة من الأحزاب اليمينية التي شملت: غاحل، والمركز الحر، والقائمة الرسمية، وحركة العمل من أجل أرض إسرائيل، وقد تعرضت هذه الكتلة لمجموعة من الخلافات والانشقاقات ولكنها ما زالت قائمة.

وتعد هذه الأحزاب من الأحزاب اليمينية القومية المتطرفة،وهي تطالب بالرأسمالية وتعادي الاشتراكية، كما تتسم مواقفها بالتشدد في الصراع العربي الإسرائيلي ورفض الانسحاب من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧م.

٣ - الأحزاب الدينية[٢]:

وتشمل هذه المجموعة أحزاب المزراحي وأغودات إسرائيل وعمال اغودات إسرائيل وشاس، وتشكل من الحزبين الأول والثاني الحزب الديني القومي المعروف باسم المفدال ، والذي يشمل في الوقت الحاضر كلاً من حركة كاخ وغوش ايمونيم.

وتمثل الأحزاب الدينية بشكل عام القوى الدينية الموجودة في المجتمع وتتمتع بنفوذ سياسي كبير وهي من المعارضة للسلام مع العرب وتطالب ببناء الدولة على أسس دينية في ما تسميها بأرض الميعاد ، كما تؤيد الاستيطان وعارضت اتفاقات كامب ديفيد وأوسلو.

---

(١) بسام ابو غزالة، الجذور الإرهابية لحزب حيروت الإسرائيلي، مركز الأبحاث الفلسطيني، بيروت ١٩٦٦م، ص ١١ ٣٠.

(٢) جواد الحمد، مرجع سابق، ص ٢١٦.

ويمكن القول أن هناك مميزات مشتركة لمجمل هذه الأحزاب منها[1]:

١. نشأت معظم هذه الأحزاب قبل قيام إسرائيل ومنها ما نشأ في مجتمعات اليهود خارج فلسطين ثم انتقلت الى فلسطين وهي التي عملت على قيام إسرائيل.

٢. جميع هذه الأحزاب صهيونية تأسست بتشجيع من الحركة الصهيونية العالمية وتحت إشرافها وجميعها تؤمن بالأفكار الصهيونية الأساسية.

٣. هذه الأحزاب مؤسسات استيطانية تمارس نشاطاً اقتصاديا وثقافياً ولا يقتصر دورها على المجال السياسي فلكل حزب مشروعاته الخاصة وبنوكه ومستوطناته.

٤. يمتاز النظام الحزبي الإسرائيلي بكثرة الأحزاب وتنوع أيديولوجياتها مما يجعلها قادرة على استيعاب جميع الاتجاهات في المجتمع الإسرائيلي.

٥. جميعها تقريباً شهدت انشقاقات وصراعات واندماجات مما جعل التنافس في كل انتخابات إسرائيلية يتم ما بين أحزاب مختلفة عن الانتخابات السابقة تقريبا.

٦. ظاهرة الانضباط والمركزية الشديدة في معظم الأحزاب وذلك ناتج عن كثرة الخدمات التي يقدمها الحزب لأعضائه وعن تحكم الحزب في القوائم الانتخابية[2].

ويذكر أن هناك عدداً من الأحزاب العربية في إسرائيل وهي القائمة العربية الموحدة والحزب الديمقراطي العربي والحركة الإسلامية والقائمة التقدمية للسلام وحركة أبناء البلد والحركة العربية للتغيير.

وبشأن مدينة القدس فإن جميع الأحزاب الإسرائيلية تؤكد على ان القدس عاصمة للدولة اليهودية ، وقد أثرت مواقف الأحزاب على الرأي العام الإسرائيلي والحكومات الإسرائيلية في مواقفها بشأن المدينة المقدسة في أي مفاوضات مع العرب.

---

(١) اسعد رزق، نظرة في احزاب اسرائيل، مركز الابحاث، بيروت، ١٩٦٦م، ص ٢٧ ٣٤

(٢) وليد العسلي، الديمقراطية السياسية في اسرائيل، مركز الدراسات بنقابة المحامين، القدس، ١٩٨٥م، ص ٣٠ وما بعدها.

المطلب الثالث: الأبعاد الدينية والسياسية

تمثل الصهيونية السياسية – الأيديولوجية الرسمية لدولة إسرائيل – أحد الحلول للمشاكل التي واجهتها الجماعات اليهودية نتيجة للتطورات التي تعرضت لها أوروبا في عصر النهضة والانفتاح الديني والتحرر الذي شهدته القارة ، حيث ظهرت الحركة الصهيونية لتجد إجابات على تساؤلات دينية وسياسية لدى اليهود.

وتمحورت الفكرة الصهيونية حول أن اليهود يشكلون أينما وجدوا شعباً واحداً وأنهم كانوا دوماً عرضة للاضطهاد والعنف والتمييز وان الحل لذلك هو أن يكون للشعب اليهودي وطن قومي خاص به في فلسطين وذلك على غرار غيره من الشعوب واستنادا إلى مبدأ القوميات[١].

ولقد استندت الحركة الصهيونية في القرن التاسع عشر إلى عنصر الدين جاعلة منه ركيزة أساسية في المطالبة بدولة قومية خاصة باليهود. فمفهوم أرض الميعاد أو صهيون مفهوم ديني ، حيث صهيون هو المكان الذي أختاره الرب واصطفاه بالمعنى الديني لشعبه المختار للسكن فيه[٢] وفقاً لادعاءات الحركة الصهيونية.

ودعاة الصهيونية مثل هرتزل لم ترتبط عندهم الأرض المقدسة بالمعنى الديني فقط وإنما للاستيطان و الاستثمار ، ويمكن القول أن الحركة الصهيونية التي هي حركة سياسية بأهدافها ووسائلها راحت تستخدم الدين بمهارة فائقة تضمن توحيد صفوف اليهود وحملهم على الهجرة إلى فلسطين و "عودة" الشعب اليهودي إلى " أرضه المقدسة" " أرض الميعاد" بغية إقامة دولة خاصة به.

وفكرة العودة تلك ليست فكرة جديدة ، فقد آمن بها عامة اليهود على مر العصور بهدف "إعادة بناء هيكل سليمان" وإقامة مملكة إسرائيل وذلك تحت قيادة " المسيح

(1) Orr. A: Israel, politics, myths and identity crisis (Pluto press, London, 1994, P.15,16

(٢) عبد الوهاب المسيري، الإيديولوجية الصهيونية، القسم الأول، سلسلة عالم المعرفة، عدد ٦٠، الكويت، ديسمبر ١٩٨٢م، ص ٢١٦ وما بعدها.

المنتظر" [١].

غير أن الجديد لدى دعاة الصهيونية السياسية هو ظهور دعوتهم على الدعوات السابقة عليها بهدف سياسي هو إقامة دولة يهودية في فلسطين وبوسائل سياسية تتمثل في الاعتماد على العمل اليهودي الذاتي وليس انتظار المسيح المنتظر.

وهكذا فإن الهدف الأساسي للصهيونية من كل هذه الدعاوى هو:

٠١ إعادة بناء الدولة اليهودية في فلسطين.

٠٢ تثبيت دعائم هذه الدولة.

٠٣ تأمين سبل استمرار هذه الدولة[٢].

وبعد قيام إسرائيل ظلت هذه الدعاوي تشكل أساساً للمواقف السياسية سواء كانت لحزب العمل الذي يوصف بأنه اشتراكي أو يساري أو للأحزاب الأخرى.

وفيما يتعلق بالقدس في هذه الدعاوى، أدعى زعماء إسرائيل بأن الدولة اليهودية عند إنشائها لن تكتمل من دون أن تكون القدس عاصمة لها.

وقال حاييم وايزمن أول رئيس لإسرائيل في عام ١٩٤٨م بأن " للقدس مكانة خاصة في قلب كل يهودي وهي رمز خلاص لإسرائيل ، أنها مدينة الله منذ القدم عاصمة مملكة داود وسليمان ، وعاصمتنا التاريخية ، والآن بعد أن قامت دولة إسرائيل أليس من الأمور المؤسفة أن القدس خارجة عن دولة إسرائيل ، لم يكن في وسع اليهود خلال الآف السنين الماضية أن ينسوا القدس فكيف ينسوها الآن ، ولا يمكن لأحد أن يصدق أو يعترف أنه في الوقت الذي يعيد اليهود فيه بناء دولتهم يقتطع منها القلب النابض

---

(١) عابد توفيق الهاشمي، عقيدة اليهود في تملك فلسطين، القاهرة، مكتبة ام القرى، ١٩٩٠م، ص٢٩ – ٧٦.

(٢) عبد الله كنعان، القدس من منظور إسرائيلي، مكتبة المدينة، عمان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م، ص ٧٨

العاصمة التاريخية "[1].

ويقول دافيد بن غوريون أول رئيس وزراء لإسرائيل: " إن إسرائيل لن تتخلى عن القدس باختيارها ، ان القدس عضو حيوي وجزء لا يتجزأ ولا ينفصل من الدولة ، وإن اليهود سيضحون بأنفسهم من أجلها ولا معنى لإسرائيل بدون القدس ولا معنى للقدس بدون الهيكل "[2].

وكان هذا المنظور هو نفسه الذي ارتكزت عليه الحكومة الإسرائيلية بعد احتلالها للقدس عام ١٩٦٧م وإعلانها القدس عاصمة موحدة لإسرائيل وضمها، كما إن جميع الأحزاب الإسرائيلية تؤكد على ضرورة أن تبقى القدس تحت السيادة الإسرائيلية.

---

(١) انيس الصايغ: الفكرة الصهيونية، النصوص الأساسية، مركز الابحاث الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٠م، ص ١٣.

(٢) المرجع السابق، ص ١٥

المبحث الثالث

البيئة الخارجية للتفاوض

المطلب الأول: البعد الدولي

تلعب مواقف ومصالح الأطراف الدولية في المفاوضات العربية الإسرائيلية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة دوراً مهماً في رسم نتائج هذه المفاوضات وتطورها والتأثير على مساراتها ، وسنتناول مواقف وأهداف هذه الأطراف فيما يلي:

١ - الولايات المتحدة الأمريكية:

بدأت الولايات المتحدة تبدي اهتماما بقضية القدس ١٩٤٤م عندما أنشأت فيها أول قنصلية لها، وأثناء الحرب العالمية الثانية جرى نقل الثقل الصهيوني الى الولايات المتحدة التي بدأت تبرز على مسرح العالم ، وكان صدور قرار مجلس النواب الأمريكي رقم ٤١٩ بداية التدخل في فلسطين ، حيث حث القرار على وجوب التدخل الأمريكي لفتح أبواب الهجرة اليهودية الى فلسطين.

لقد أيدت الولايات المتحدة منذ البداية قرار التقسيم رقم ١٨١ ثم القرار رقم ١٩٤ وشاركت في لجنة التوفيق ، وقد اتسم الموقف الأمريكي بكونه قد ظل يطالب بوضع القدس تحت إشراف الأمم المتحدة مع قيام حكم ذاتي لكل من العرب واليهود وفي الأحياء التي توجد فيها أغلبية لهم[١] ، غير ان الإدارات الأمريكية المتعاقبة أحجمت عن

---

(١) اللجنة الملكيه لشؤون القدس، الأمانة العامة، نشرة القدس، عمان، ١٩٩٦م، العدد ٣، ص١٤

الدعوة الى تنفيذ قرارات الأمم المتحدة في هذا الخصوص بالقوة ، واكتفت فقط بعدم الاعتراف بالمدينة كعاصمة لأي من طرفي الصراع وهو ما تمثل في الاحتفاظ بسفارتها في تل أبيب شأنها في ذلك شأن معظم دول العالم.

غير أن هذا الموقف الأمريكي اعتراه الضعف لاحقاً ، وذلك استجابة للضغوط السياسية من الأمريكيين المؤيدين لإسرائيل[١]، ولعل هذه الضغوط والحرج الدولي والذي كان يتوقع ان تواجه الولايات المتحدة في حال إعلانها موقفاً أكثر انحيازا لإسرائيل بشأن القدس كان الدافع الرئيسي الذي دفع الحكومة الأمريكية الى تجاهل قضية القدس في الفترة من ١٩٥٣م وحتى ١٩٦٧م[٢] وبعد أسبوع من وقف إطلاق النار في حرب حزيران عام ١٩٦٧م واحتلال إسرائيل للشطر الشرقي من القدس حدد الرئيس الأمريكي ليندون جونسون السياسة الخارجية للولايات المتحدة وعرض مشروعاً مؤلفاً من خمس نقاط للسلام يطالب باحترام الاستقلال السياسي والسلام الإقليمي لجميع دول المنطقة، ويقول انه تمشياً مع ذلك فإن ما تحتاج اليه الدول المعنية بالصراع الآن هو حدود معترف بها بدلاً من خطوط الهدنة المعرضة باستمرار للاختراق والتدمير والحرب وترتيبات تعترف بالمصالح الخاصة للأديان السماوية الثلاثة في الأماكن المقدسة في القدس[٣].

يتبين من المشروع ان الولايات المتحدة ترفض عودة إسرائيل الى حدود الخامس من حزيران ١٩٦٧م ، فالمكاسب الإقليمية من جراء الحرب لا يمكن التخلي عنها بحال من الأحوال مما يتوافق مع التصور الإسرائيلي.

---

(١) المرجع السابق، ص ١٦

(٢) عبد الله راشد العرقان، قضية القدس في التسوية السياسية (١٩٦٧-١٩٩٥)، المطابع العسكرية، عمان ١٩٩٧م، ص ٧٩.

(٣) منير الهور، طارق الموسى: مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية ١٩٤٧-١٩٨٥، دار الجليل، عمان، الطبعة الثانية، ١٩٨٦م، ص ٥١.

وتبعاً لذلك نشطت السياسة الأمريكية في أروقة الأمم المتحدة لمنع استصدار كثير من القرارات وشمل سلوك الولايات المتحدة هذا مواقفها السياسية من مسألة القدس، ولهذا امتنعت عن التصويت على القرارين ٢٢٥٣و٢٢٥٤ الصادرين عن الدورة الطارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩٦٧/٧/٤م و١٩٦٧/٧/١٤م والذين طالبا إسرائيل بالتوقف عن أي إجراء يغير من وضع القدس ، وإلغاء جميع ما قامت به من إجراءات، وللتخفيف من شدة النقد الموجه الى الولايات المتحدة أدلى ممثلها في الأمم المتحدة آرثر جولبيرغ يوم ١٩٦٧/٧/١٤م ببيان أشار فيه الى أن الولايات المتحدة ترى بأن القدس الشرقية منطقة محتلة تخضع لقانون الاحتلال العسكري ولا يجوز لإسرائيل إجراء أي تغييرات فيها ودعا الى فرض رقابة دولية على الأماكن المقدسة[1].

إن موقف الولايات المتحدة من القدس يختلف ، ربما عن موقف أية دولة أخرى في العالم وعن موقفها من القضية الفلسطينية ككل، فقد تراجعت المواقف الأمريكية حيال القدس من تأييد لتدويل شامل للمدينة الى تأييد تدويل الأماكن المقدسة فقط ، وبعد حرب حزيران ١٩٦٧م تمسك الموقف الأمريكي بوحدة المدينة ، تلبية لسياسة الأمر الواقع الذي فرضته إسرائيل باحتلالها للقسم الشرقي من المدينة.

ومع مجيء الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون ١٩٦٨-١٩٧٤م الى سدة الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية ، قدم مشروعاً لحل قضية الشرق الأوسط بتاريخ ١٩٦٨/١٢/١٨م يعطى الأردن بموجبه[2] طريقاً برياً الى غزة ، يمر بالقدس والخليل وبئر سبع وغزة ويكون تحت السيادة الأردنية الكاملة ، وتعيد إسرائيل القدس العربية القديمة الى الأردن مع وضع الأماكن المقدسة كلها تحت سلطة دينية مشتركة مؤلفة من الأديان صاحبة العلاقة بها وتعترف بها الأمم المتحدة والدول الكبرى.

---

(١) نبيل محمود السهلي، قضية القدس والإدارات الأمريكية، شؤون عربية، العدد ١١٦ شتاء ٢٠٠٣م، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، ٢٠٠٣م، ص ٨٢.

(٢) منير الهور، طارق موسى، مرجع سابق، ص ١١٥.

وكان وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية في عهد إدارة نيكسون وليم روجرز طرح في التاسع من كانون الأول ١٩٦٩م مقترحات لتسوية الصراع العربي- الإسرائيلي، حملت أسمه، وتضمنت بنوداً أساسية[١] من بينها:

أولاً: إدخال تعديلات طفيفة على الحدود يتم الاتفاق عليها من خلال مفاوضات.

ثانياً: تأمين العبور الحر الى الأماكن المقدسة في القدس ، مع الأخذ بعين الاعتبار المصالح الدينية لجميع السكان ، ومصالح أصحاب الديانات الثلاث من خلال إدارتها كمدينة موحدة ، وتم التأكيد في مبادرة روجرز على مبدأين:

- بقاء القدس موحدة.

- تسوية مشكلة القدس من خلال المفاوضات بين الطرفين العربي والإسرائيلي (وهو مبدأ جديد يهدف الى إسقاط أي دور للأمم المتحدة، وفكرة تدويل المدينة أو الأماكن المقدسة) ·

وعلى أثر توقيع اتفاقيات كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل عام ١٩٧٩م رأت الولايات المتحدة بقضية القدس كباقي المناطق المحتلة الأخرى تسري فيها المعاهدات حسب القانون والأعراف الدولية،ومن خلال الرسائل التي تم تبادلها بين الرئيس الأمريكي جيمي كارتر والرئيس أنور السادات ورئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن يظهر موقف الولايات المتحدة تجاه القدس والذي يعتبر الجزء العربي الذي احتلته إسرائيل خلال حرب ١٩٦٧م جزءاً لا يتجزأ من المناطق المحتلة ·

وعندما تسلم الرئيس رونالد ريغان الحكم في الولايات المتحدة عام ١٩٨٠م أتجه الموقف الأمريكي أكثر نحو التصور الإسرائيلي لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي، ووقعت واشنطن اتفاقاً للتعاون الاستراتيجي مع إسرائيل، وجاء الغزو الإسرائيلي

---

(١) محمود رياض، مذكرات محمود رياض، البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨١م، ط١، ص ١٤٣.

للبنان،ثم أعلن ريغان مشروعه الخاص بتسوية الصراع والذي أعرب فيه عن معارضة اقامة الدولة الفلسطينية، وقال انه: " لا دولة فلسطينية في الضفة الغربية لنهر الأردن وقطاع غزة[1].

كما أكد على وجوب ان تبقى القدس غير مجزأة وان وضعها النهائي يجب ان يقرر بالمفاوضات مع الطلب من إسرائيل بتجميد الاستيطان باعتباره لا يفي بالغرض الأمني، فالولايات المتحدة ملتزمة كما قال بحماية أمن إسرائيل ٠

وعندما تسلم الرئيس بوش الأب الحكم بعث في ١٣ /٣ / ١٩٩٠م برسالة الى رئيس بلدية القدس اليهودي تيدي كوليك جاء فيها: " يجب ان تقسم القدس ثانية هكذا وكانت وما تزال سياسة الولايات المتحدة الأمريكية وتلك سياستي[2].

وبعد ذلك دعت الإدارة الأمريكية الى مؤتمر مدريد للسلام في تشرين الثاني نوفمبر عام ١٩٩١م حيث حضر الفلسطينيون المؤتمر كجزء من الوفد الأردني بعد محاولة الطمأنة الأمريكية للفلسطينيين التي أتت على شكل رسائل تقول بعدم اعتراف الولايات المتحدة بضم القدس الشرقية وان موقف الادارة الأمريكية هو ان من حق سكان القدس المشاركة في مفاوضات المرحلة النهائية، الا ان الولايات المتحدة خلال رعايتها للمفاوضات تجنبت البحث في موضوع القدس،كما انها لم تشر الى مرجعية القدس عند التفاوض وهي قرارات الأمم المتحدة والحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني ٠

وقد ادى سقوط الاتحاد السوفياتي وانفراد الولايات المتحدة بالهيمنة العالمية كقطب واحد الى إعادة تكييف السياسة الخارجية الأمريكية واعتبارها أداة ليصبح العالم مكاناً آمناً للولايات المتحدة وفرض آرائها وفقا لمصالحها الوطنية على الساحة الدولية وليس وسيلة للتعامل مع العالم الخارجي على أسس من العدالة والمساواة ومن اجل تحقيق الأمن والسلام للجميع ٠

---

(١) عبده الاسدي، المشاريع الأمريكية حول القضية الفلسطينية، صامد الاقتصادي، السنة ١٧، عدد ١٠١، تموز الى سبتمبر، دار الكرمل للنشر، عمان، ١٩٩٥م، ص ٧٤ و ٨٤.

(٢) المرجع السابق، ص ١٥٨.

وقامت سياسة أمريكا تجاه الشرق الأوسط ومنذ عقود على أساس ان إسرائيل التي تعتبر نفسها جزءاً من الغرب وامتداداً لحضارته واداة من ادواتة الحريصة على نشر قيمه والدفاع عن مصالحه هي قاعدة متقدمة للغرب، كما ان تحصين إسرائيل كان ولا يزال ضرورياً لتمكينها من القيام بدورها في حماية المصالح الغربية ، وحيث ان كل التطورات العالمية التي رافقت وتلت انتهاء الحرب الباردة لم تغير الواقع في الشرق الأوسط وان كانت أثرت عليها فان سياسة أمريكا تجاه تلك المنطقة بقيت على حالها دون تغيير كبير.[1]

وقد كان انعقاد مؤتمر مدريد في أواخر عام ١٩٩١م فرصة للولايات المتحدة لتحديد عناصر التسوية الرئيسية في المنطقة وإقامة ترتيبات سياسية وأمنية ثنائية وإقليمية تعزز أمن إسرائيل وترسخ حالة الاستقرار القائمة في المنطقة على علاتها وان لا تقود هذه الترتيبات الى حصول الشعب الفلسطيني على كامل حقوقه مثل الاستقلال التام وعودة اللاجئين والقدس وغيرها، كما ترمي هذه الترتيبات وفقاً للرؤية الأمريكية الى تعزيز دور إسرائيل الإقليمي ومساعدة الدولة اليهودية على التكامل مع محيطها العربي وإضفاء الشرعية على إنشائها وذلك بقيامها بدور أساسي في حفظ الاستقرار والأمن في المنطقة .

وبناء على التحليل القائل بان الولايات المتحدة تسعى لاستقرار منطقة الشرق الأوسط فان نجاح التسوية في ظل تفرد الولايات المتحدة وتفوقها الدولي هو ما تسعى له واشنطن لكن هذه التسوية لن تكون على حساب امن إسرائيل حيث تعتبر الولايات المتحدة وجود الكيان الإسرائيلي مصلحة إستراتيجية لها في الشرق الأوسط.[2]

---

(١) محمد عبد العزيز ربيع، سياسة امريكا الجديدة وتوجهاتها الشرق أوسطية، مجلة السياسة الفلسطينية، العددان ٣ و ٤، مركز البحوث الفلسطينية، نابلس، ١٩٩٤م، ص ٢٧.

(٢) جواد الحمد، مستقبل السلام في الشرق الأوسط، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٠م، ص ٤٠.

لقد شكل اهتمام الولايات المتحدة بالصراع العربي الإسرائيلي وبمنطقة الشرق الأوسط جزءا كبيرا من اهتماماتها الدولية بصورة عامة، وجرى تحديد مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط خلال العقود الماضية في سياق الحرب الباردة والتنافس الشديد بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي بشان بسط النفوذ في هذه المنطقة المهمة استراتيجياً واقتصادياً ، فمنذ بداية عملية السلام وجهت الولايات المتحدة رسالة ضمانات لإسرائيل نصت على التزام الولايات بأمن إسرائيل وتفوقها النوعي ، كذلك التزام الولايات المتحدة بإقامة علاقات دبلوماسية كاملة بين إسرائيل وجيرانها العرب ، ولن يكون لمؤتمر السلام سلطة لفرض حلول على الإطراف.[١]

وهكذا فقد التزمت الإدارات الأمريكية المتعاقبة في مواقفها ومبادراتها بضرورة توفير الأمن لإسرائيل والحفاظ على تفوقها النوعي، ورغم رعاية الولايات المتحدة لمفاوضات السلام العربية الإسرائيلية (الفلسطينية – الإسرائيلية) وتوقيعها على البنود والاتفاقات التي تم التوصل اليها ، الا أنها انتهجت سياسة منحازة لإسرائيل، ولذلك فان الولايات المتحدة لا تلعب دورا نزيهاً في العملية السلمية بل دور الوسيط لإسرائيل في تحقيق مصالحها الأمنية على حساب الدول العربية .

٢ - روسيا :

الاتحاد السوفياتي السابق الذي ورثته روسيا ظل منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى مطلع التسعينات دولة عظمى ذات نفوذ دولي واهتمامات مرتبطة بمصالحها السياسية في انحاء مختلفة من العالم ، وقد صوت الاتحاد السوفياتي لصالح قرار تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧م ، كما اعترف بإسرائيل بعد دقائق من إعلانها ورغم تنامي دور الاتحاد السوفياتي في منطقة الشرق الأوسط بشكل ملموس منذ منتصف الخمسينيات ظلت موسكو بعيدة عن الاتصالات والمشاورات المتعلقة بالبحث عن تسوية

---

(١) رسالة الضمانات الأمريكية لإسرائيل، ١٨/١٠/١٩٩١م، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد ٨/ ١٩٩١م، بيروت، ١٩٩١م.

للصراع العربي الإسرائيلي حتى حرب عام١٩٦٧م ، فمسالة التسوية لم تطرح في الواقع بشكل جدي الا عقب حرب ١٩٦٧م ، وكان للاعتبارات الإيديولوجية أثرا مهماً [١]، وفي نفس الوقت كررت موسكو تأييدها لحق إسرائيل في الوجود وأكدت التزامها بنص القرار ٢٤٢ الصادر عام ١٩٦٧م كإطار لاي تسوية سياسية في المنطقة، وفي حزيران ١٩٦٧م قدم الاتحاد السوفياتي مشروعا لتسوية الصراع الى الجمعية العامة للأمم المتحدة طالب فيه اسرائيل بالانسحاب الفوري وبدون قيد او شرط الى مواقع وراء خطوط الهدنة العامة[٢]، دون التطرق لمسألة القدس ، وعندما دخل الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة مرحلة الانفراج الدولي اصبح الاتحاد السوفياتي يمارس ما يشبه دور المتفرج على مجريات الاحداث ولم تجد محاولاته المحدودة في العودة الى المشاركة بفاعلية في مجرياتها إذناً صاغية [٣]، حيث تم استبعاد السوفيات من عمليات التسوية ، وازداد السوفيات بعداً عن الدبلوماسية العربية الإسرائيلية بعد اقامة حوار مباشر بين مصر واسرائيل وتوقيع اتفاق كامب ديفيد[٤]، وفي عام ١٩٧٧م صدر بيان سوفياتي أمريكي مشترك يدعو الى عقد مؤتمر دولي في جنيف قبل نهاية العام ، وفيه تنازل السوفيات عن شرطهم الخاص بانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة، وفي المقابل اعترفت الولايات المتحدة الأمريكية بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بدلا من ما كانت تصفها في السابق بالمصالح المشتركة للفلسطينيين[٥]، الا ان الحكومة الأمريكية سرعان ما تراجعت عن البيان الذي كان يهدف الى مشاركة سوفياتية في جهود التسوية السياسية للصراع العربي – الاسرائيلي ٠

---

(١) غازي ربابعة، مرجع سابق، ص ٢٢٢

(٢) منير الهور، طارق الموسى، مرجع سابق، ص ٤٩.

(٣) احمد مصطفى، الولايات المتحدة والمشرق العربي، المجلس الوطني للثقافة، الكويت، ١٩٧٨، ص ٢٣٧.

(٤) محمد الاطرش، السياسة الامريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٧م، ص ٢٣٧.

(٥) الفت اغا، تطور العلاقات العربية – السوفياتية، مجلة السياسة الدولية، الاهرام، عدد ٨١، القاهرة ١٩٨٥، ص ٦٠.

وقد عرض الرئيس السوفياتي ليونيد بريجنيف مبادرة في عام ١٩٨١م لتسوية الصراع دعا فيها الى عقد مؤتمر دولي بحضور جميع الأطراف بما فيها منظمة التحرير وانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧م وحق الشعب الفلسطيني في اقامة دولته المستقلة على أرضه وضمان سيادة وامن دول المنطقة وحقها في العيش بسلام[1]. ثم قدم الاتحاد السوفياتي في عام ١٩٨٤م مشروعاً لتحقيق السلام في المنطقة كان قريبا من مشروع بريجنيف ، غير انه أشار بصورة واضحة الى عودة القدس الى السيادة العربية[2]، وقد ظلت هذه المقترحات صيغة معتمدة سوفياتياً طيلة الثمانينات ، غير ان الموقف السوفياتي شهد تحولاً نوعياً فيما يخص القضية الفلسطينية عندما اعتمد غورباتشوف نهجاً اكثر انفتاحاً نحو الغرب حيث تحدث غورباشوف عن حق اسرائيل في العيش بسلام داخل حدود آمنة ، فيما اعلنت وزارة الخارجية السوفياتية استعدادها لإعادة العلاقات مع إسرائيل. وكان الاتحاد السوفياتي يعلن انه لن يعيد العلاقات مع إسرائيل ما لم تنسحب من الأراضي المحتلة ، الى ان بدأت عملية السلام في مدريد عام ١٩٩١م ورعت روسيا وبشكل رمزي عملية السلام دون ان يكون لموقفها تأثير على الأطراف المعنية والمباشرة في مواجهة موقف الولايات المتحدة التي انفردت بالهيمنة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي .

٣- المجموعة الاوروبية :

منذ أواخر القرن الثامن عشر تزايد الدور الأوروبي الاستعماري في مناطق الوطن العربي،ومنذ بدأ التسلل اليهودي الى فلسطين وفي أواخر عهد الدولة العثمانية وضعفها وانتصار الحلفاء فيها زاد التدخل الأوروبي في شؤون الدولة العثمانية مما مكنهم من التمهيد للهجرة اليهودية وبخاصة الى القدس من خلال الممثليات الدبلوماسية الغربية التي أقيمت في القدس منذ أواخر القرن التاسع عشر.

---

(١) منير الهور وطارق الموسى، مرجع سابق، ص ٢٠٤ و ٢٠٥.

(٢) عبد الله راشد العرقان، مرجع سابق، ص ١٨١.

ومنذ حرب عام ١٩٤٨م بدأ الدور الأوروبي يتنامى في المنطقة عبر إسرائيل والعدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦م وبدأ الحديث عن دور أوروبي أكثر أهمية بعد عدوان ١٩٦٧م.[١]

وقد ازداد اهتمام أوروبا بالمنطقة بعد حرب رمضان ١٩٧٣م وارتفاع أسعار النفط وتم البدء بجولات الحوار العربي الأوروبي حيث طرح الجانب العربي قضايا الصراع مع إسرائيل وطرح الجانب الأوروبي قضاياه ومصالحه الاقتصادية، وقد تمثلت أولى المبادرات التي تقدمت بها المجموعة الأوروبية بقصد تعزيز علاقاتها مع العالم العربي بالبيان الذي أصدرته السوق الأوروبية في ١٣ تشرين الأول عام ١٩٧٣م، والذي يدعو الى التفاوض على أساس القرار ٢٤٢، وظهر أول تحول علني في الموقف الأوروبي بصدور بيان بروكسل في السادس من تشرين الثاني ١٩٧٣م والذي حث إسرائيل على العودة الى خط وقف إطلاق النار وعدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة،كما أعرب عن استعداد الجماعة للمشاركة في عملية السلام.[٢]

وكان البيان بمثابة الميثاق الأوروبي تجاه الصراع العربي الإسرائيلي وبداية تحول أوروبي لاتخاذ موقف من القضية الفلسطينية وليس مجرد موقف متوازن بين الجانبين كما كان الأمر قبل تشرين أول عام ١٩٧٣م، وعقب ذلك صدر بيان كوبنهاغن في ديسمبر عام ١٩٧٣م ووقعه ٩ رؤساء دول أوروبية، وقد كرر المواقف التي وردت في بيان بروكسل مع تعهد أوروبي بإنجاح مؤتمر جنيف.[٣]

وتمحور الموقف الأوروبي في تلك الفترة حول بؤرتين شكلت أولاهما انجلترا وألمانيا واللتان تركز موقفهما على وجوب ان ينشغل الأوروبيون في دعم محادثات كامب ديفيد باعتبارها مدخلاً وحيداً للتسوية، فيما كانت الدول الأوروبية المتوسطة مثل فرنسا

---

(١) اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، دراسات في الأصول والنظريات، مؤسسة الابحاث العربية، الكويت، ١٩٧١م، ص ١١ و ١٢

(٢) نادية مصطفى، اوروبا والوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٦م، ص٩١ وما بعدها.

(٣) عبد الله العرقان، مرجع سابق، ص ١٣٢

وايطاليا واليونان تشكل بؤرة استقطاب أخرى ترى ضرورة عدم مجابهة الفلسطينيين وغالبية الدول العربية المعارضة لعملية كامب ديفيد [1].

غير ان هذا التأرجح قد شهد منعطفات أظهرته وكأنه في طريقه الى الحسم، ولعل أبرز هذه المحطات بيان قمة البندقية الصادر في ١٣ حزيران ١٩٨٠م والذي تضمن ما يمكن اعتباره نقلة موضوعية واضحة في مسار السياسة الأوروبية الموحدة تجاه القضية الفلسطينية، وأشار البيان الى ان المشكلة الفلسطينية ليست مشكلة لاجئين بل مشكلة شعب يجب الاعتراف بحقوقه المشروعة، كما ورد ولأول مرة في الفقرة السابعة منه ضرورة اشراك منظمة التحرير الفلسطينية في التفاوض من أجل التسوية السلمية . كما أشار البيان الى حق إسرائيل في الوجود والأمن رافضاً الإجراءات الإسرائيلية في القدس[2]، وبعد ذلك توالت البيانات الأوروبية الا ان هذه البيانات حاولت ان تتكيف مع الموقف الأمريكي وتتعايش معه رغم وجود تباينات في وجهات النظر حيال بعض القضايا في الصراع العربي – الإسرائيلي.[3]

٤ – الأمم المتحدة :

بحثت مؤسسات الأمم المتحدة قضية الصراع العربي الإسرائيلي عموماً وقضية القدس مرات عديدة منذ عام ١٩٤٧م وبدأت بالقرار ١٨١ المعروف باسم قرار التقسيم الذي دعا الى تقسيم فلسطين الى دولتين عربية ويهودية واقامة كيان منفصل يضم كامل القدس وضواحيها ويخضع لنظام دولي خاص يديره مجلس وصاية نيابة عن الأمم المتحدة .

وفي عام ١٩٤٨م تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم ١٨٥ الذي دعت فيه الى تعيين مندوب خاص للقدس وتم تعيينه فعلا، الا انه لم يستطع القيام بمهمته

---

(١) المرجع السابق، ص ١٨٣

(٢) سامي حكيم، مرجع سابق، ص٢٣٥ و ٢٣٦.

(٣) عبد الله العرقان، مرجع سابق، ص ١٨٤

مندوباً عن المدينة[1]، ودعت الجمعية العامة الى وضع المدينة تحت إشراف فعّال للأمم المتحدة وذلك في القرار رقم ١٩٤ لعام ١٩٤٨م وتلا ذلك قرارات أخرى، وجاء عام ١٩٦٧م ليمثل نقطة تحول في نظرة الأمم المتحدة لحقوق العرب والمسلمين في المدينة المقدسة اذ أغفلت الجزء الأكبر من تلك الحقوق التي اغتصبتها إسرائيل واقتصرت على إقرار الحقوق المتعلقة بعدوان عام ١٩٦٧م، واتخذت الأمم المتحدة عدة قرارات بعد ذلك عبرت عن الأسف لإجراءات الحكومة الإسرائيلية غير الشرعية تجاه القدس ودعت الى إلغائها، ومن أبرز النقاط التي طرحتها قرارات الأمم المتحدة بعد عام ١٩٦٧م:

- الأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية وغزة والقدس) المحتلة عام ١٩٦٧م هي أراض محتلة يجب إخلاؤها فوراً ٠
- إسرائيل هي قوة احتلال ٠
- أي تغييرات في الوضع المادي أو الجغرافي او الإداري او القانوني للقدس وأية إجراءات تعزز هذه التغييرات باطلة ولاغيه وتعتبر كأنها لم تكن ٠
- ان ضم القدس وإعلانها عاصمة لإسرائيل لاغ وباطل ويجب إلغاؤه٠[2]

ومنذ بدأت عملية السلام بمؤتمر مدريد عام ١٩٩١م استبعدت إسرائيل أي دور للأمم المتحدة في هذا المؤتمر وأي مفاوضات تليه بحجة أنها منحازة للعرب،وقد استجابت الولايات المتحدة لهذا المطلب وظلت عملية السلام تحت رعاية واشنطن مع استبعاد أي دور للأمم المتحدة٠[3]

---

(١) موشي هيرش، دبوره هاوزن - مكانة القدس القانونية – دورية شؤون دولية، مركز الدراسات المعاصرة، العدد الثالث – ام الفحم فلسطين – ١٩٩٦م، ص ١.

(٢) محمد ابو حسان، القدس والمزاعم الصهيونية، الندوة السنوية لشؤون القدس، عمان، الاردن، ١٩٩٤م، ص ٥.

(٣) حسن نافعه، الامم المتحدة في نصف قرن، دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ عام ١٩٤٥، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت ١٩٩٥م، ص ٣٤١.

المطلب الثاني: البعد الاقليمي

أ - العربي:

رفض العرب بمن فيهم الفلسطينيون بناء على موقف مبدئي قراري الأمم المتحدة ١٨١ لسنة ١٩٤٧م و١٩٤ لسنة ١٩٤٨م فيما يتعلق بتقسيم فلسطين وتدويل القدس، كما رفض العرب أيضا مقترحات لجنة التوفيق، وظل الرفض للتقسيم والتدويل هو الموقف الرسمي العربي حتى اندلاع حرب عام ١٩٦٧م واحتلال إسرائيل لما تبقى من القدس، وما تلا ذلك من تداعيات التوحيد والضم والاستيطان والتهويد، وقد أدى عجز العرب عن العمل الفاعل لاستعادة القدس الى الإذعان للأمر الواقع، ومن ثم انحصرت جهودهم خاصة بعد حرب عام ١٩٧٣م في الأطر السياسية والدبلوماسية بغية التوصل الى حل سلمي يحقق لهم استعادة باقي الأراضي المحتلة وفي مقدمتها القدس الشرقية، وانحصر الجهد العربي في هذا الصدد في الأمم المتحدة وفي مؤتمرات القمة العربية وعدم القبول بأي وضع من شأنه المساس بسيادة العرب الكاملة على المدينة المقدسة،وتركز الموقف العربي على النقاط الأساسية التالية[1]:

- ضرورة انسحاب إسرائيل الى ما وراء حدود ٤ حزيران يونيو ١٩٦٧م بما فيها القدس العربية .
- إيجاد حل لقضية اللاجئين الفلسطينيين على أساس قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ .
- تفكيك المستوطنات المقامة في الأراضي المحتلة ١٩٦٧م.
- ضمان حرية الوصول للاماكن الدينية لأبناء مختلف الديانات وإقامة الشعائر الدينية والعبادة وخاصة في القدس .

---

(١) نزار ايوب، مرجع سابق، ص ١٣٨.

- حق الشعب العربي الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد لهذا الشعب في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس ٠

وفي الواقع فان توقيع مصر اتفاقات كامب ديفيد عام ١٩٧٩ م وخروج المقاومة الفلسطينية من لبنان عام ١٩٨٢م أدى الى حدوث تراجع في الخطاب السياسي العربي، فبدلاً من لاءات قمة الخرطوم الثلاثة عام ١٩٦٧م (لا للتفاوض ولا للصلح ولا للاعتراف) وافقت القمة العربية في مؤتمر فاس عام ١٩٨٢م على مشروع سلام عربي تقدم به ولي العهد السعودي آنذاك الأمير فهد بن عبد العزيز يدعو الى الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة مقابل الاعتراف العربي بإسرائيل حيث بدأت أطراف عربية وإطراف قيادية فلسطينية يعلنون صراحة عن استعدادهم للمشاركة في مفاوضات مباشرة مع إسرائيل ٠

كما كانت حرب الخليج الثانية التي وقعت عام ١٩٩١م سبباً في زيادة التفكك في النظام الإقليمي العربي وضعفه، وأصبحت الدول العربية اكثر استعداداً لقبول الرؤية الأمريكية في المنطقة[1]، أما الدول العربية المناوئة للسياسات الأمريكية فقد أصبحت تخضع لبرنامج حصار وعزل أمريكي يستهدف دفعها للقبول بالعملية السلمية الجارية في المنطقة بقيادة الولايات المتحدة[2]، كما أدت حرب الخليج الثانية الى تحجيم القوة العسكرية العراقية التي كانت تشكل ثقلاً هاماً في مجال التوازن الاستراتيجي العربي مع إسرائيل، وأدى انهيار التضامن العربي الرسمي وحدوث انقسامات في أوساط الشعوب العربية والاسلامية أكبر الأثر في إضعاف القضية الفلسطينية اضافة الى ان أعوام ١٩٨٩، ١٩٩٠، ١٩٩١م أظهرت حجم الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي الجديد، مما جعل الولايات المتحدة طرفاً وحيداً منفرداً في التوجيه والتأثير على مسار الصراع

---

(1) William Gant. Eitor. The United States and Egypt. the brookings institution. Washington. 1990. P.20

(٢) عماد يوسف وأروى الصباغ، مستقبل السياسات الدولية تجاه الشرق الاوسط، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان ١٩٩٦م، الطبعة الأولى، ص ٢١٧.

العربي الإسرائيلي في مرحلة ما بعد حرب الخليج الثانية وخاصة بعد بدء تفكك الاتحاد السوفياتي ٠

لقد بدا الوطن العربي في تلك السنوات وخاصة بعد غزو العراق للكويت مفتت الأوصال، موزع الاتجاهات الى حد التعاكس والتضاد وتتجاذب أقطاره مراكز استقطاب أجنبية عسكرية واقتصادية ٠[١]

هذا هو الحال العربي حين بدأت عملية السلام بمؤتمر مدريد عام ١٩٩١ م الذي دعت اليه الولايات المتحدة عقب انتهاء الحرب مباشرة ٠

٢ - الجامعة العربية :

الصراع العربي الإسرائيلي بكل جوانبه كان محور نقاش وتداول دائم منذ بدايته في أروقة الجامعة العربية منذ عام ثمانية وأربعين، وتجلى ذلك بصورة رئيسية في القمم العربية التي عقدت بمشاركة أو ترتيب من الجامعة العربية ٠ فقد عقدت خلال الفترة بين ١٩٦٤ - ١٩٦٧ ثلاث قمم عربية الأولى في القاهرة في كانون الثاني ١٩٦٤م، والثانية في الإسكندرية في أيلول من العام نفسه، والثالثة في الدار البيضاء في أيلول عام ١٩٦٥م، كما وعقد مجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية عدة اجتماعات وآخرها قبل عام ١٩٦٧م الاجتماع الذي عقد للرد على الاحتفالات الكبرى التي اقامتها إسرائيل بمناسبة افتتاح الكنيست في القدس الغربية واشترك جميع وزراء الخارجية العرب في الاجتماع وصاغوا قراراً يعبر عن رفض الأمة العربية التسليم بالأمر الواقع المتمثل في قيام إسرائيل على أرض فلسطين، كما أكدوا ان مدينة القدس الجديدة (الغربية) المحتلة عام ٤٨ هي جزء لا يتجزأ من بيت المقدس ٠[٢]

---

(١) توفيق ابو بكر ومجموعة مؤلفين، القدس والحال الفلسطيني وقراءة في الأمن القومي العربي، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى ١٩٩٩م، ص ١٤.

(٢) نبيل محمود السهلي، القدس مدينة الصراع المفتوح (القسم الثاني) مجلة صامد الاقتصادي، العددان ١٢٣-١٢٤، كانون الثاني الى حزيران ٢٠٠١م، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان ٢٠٠١م ص ٣٤٣

وبعد احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧م بما فيها القدس الشرقية بدأ الخطاب السياسي للجامعة العربية يؤكد في مستوياته المختلفة على ضرورة ازالة آثار التوسع والعدوان الإسرائيلي بما في ذلك القدس الشرقية وبهذا تراجع شعار التحرير وبدأ شعار إزالة آثار العدوان بالظهور.[١]

وعقد مؤتمر الخرطوم في السودان عام ١٩٦٧م وعرف بمؤتمر اللاءات الثلاث (لا صلح، لا اعتراف، لا مفاوضات) مع إسرائيل، وكانت قضية القدس في ذلك المؤتمر متحدة بقضية فلسطين، أما مؤتمر القمة العربي الخامس في الرباط في الفترة بين ٢١ — ٢٢ عام ١٩٦٩م فقد كرس الجهود لكيفية حشد الطاقات العربية، ولكن الخلافات حالت دون الاتفاق على صيغة الحشد للطاقات العربية، كما فشل المؤتمرون في الاتفاق على وضع خطة عربية لإزالة الخلافات[٢]، ثم عقد مؤتمر قمة الجزائر عقب حرب رمضان وحضرته جميع الدول العربية باستثناء العراق وليبيا، ودعا المؤتمر الى تحرير جميع الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس، وعقدت بعد ذلك مؤتمرات الرباط ١٩٧٤م، والقاهرة ١٩٧٦م، وبغداد ١٩٧٨م وتونس ١٩٧٩م وعمان ١٩٨٠م، وفاس ١٩٨٢م، والدار البيضاء ١٩٨٤م، وعمان ١٩٨٧م، والجزائر ١٩٨٨م، وعرف المؤتمر الأخير بمؤتمر الانتفاضة التي كانت قد بدأت في الأراضي المحتلة قبل ذلك عام، وأكد هذا المؤتمر والمؤتمرات السابقة على المواقف العربية ذاتها، الى ان بدأت عملية السلام في عام ١٩٩١م.

٣ — الإسلامي:

أنشئت منظمة المؤتمر الإسلامي في إعقاب حادث الإحراق المتعمد للمسجد الأقصى المبارك في ١٩٦٩/٨/٢١م عندما دعا عدد من زعماء الدول العربية والإسلامية الى

(١) اسمهان شريح، قضية القدس في ضوء قرارات الجامعة العربية ومؤتمرات القمة، صامد الاقتصادي، العدد ١٠٧، دار الكرمل للنشر، عمان ١٩٩٧م، ص ٥٢ — ٥٩.

(٢) وزارة الإعلام الأردنية، مؤتمر القمة العربي الرابع، دائرة المطبوعات والنشر، عمان ١٩٨٠، ص ٧-١٠

عقد قمة إسلامية بعد الحريق على اعتبارا ان المسجد الأقصى ليس قضية عربية فقط بل إسلامية أيضا ٠

وقد استمرت الأعمال التحضيرية لإنشاء المنظمة نحو أربع سنوات وحتى إعلانها الرسمي في ١٩٧٢/٣/٤م في ختام أعمال مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي الثالث الذي أعقب مؤتمر القمة الإسلامي الأول في أيلول عام ١٩٦٩م ومؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي الأول في آذار ١٩٧٠م، ومؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي الثاني في عام ١٩٧٠م٠[١]

ونالت منظمة التحرير الفلسطينية العضوية الكاملة في المنظمة بقرار من القمة الإسلامية الثانية في لاهور بباكستان عام ١٩٧٤م وكانت قبل ذلك تحضر اجتماعات وزراء الخارجية الإسلامية بصفة مراقب ٠

والمتتبع لقرارات منظمة المؤتمر الإسلامي فيما بعد يجد بأنها حددت موقفها من القضية الفلسطينية في المبادئ التالية[٢]:

١- جلاء إسرائيل عن الأراضي العربية الفلسطينية المحتلة.

٢- مساندة كفاح الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ٠

٣- أقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس ٠

٤- الدعوة الى تسوية القضية عن طريق عقد مؤتمر دولي ٠

٥- مناهضة أي تسوية جزئية لا تنسجم مع حقوق الشعب الفلسطيني ٠

---

(١) احمد الرشيدي، منظمة المؤتمر الإسلامي، دراسة قانونية سياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، القاهرة ١٩٩٧م، ص ٢٤ وما بعدها.

(٢) عبد الله الاشعل، أصول التنظيم الإسلامي الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٨٨، ص٢٨٦-٢٨٧.

٦- دعوة إسرائيل للاستجابة لإرادة المجتمع الدولي بشأن الصراع العربي الإسرائيلي.

وأبان الفترة من اتفاقية كامب ديفيد المصرية الإسرائيلية وحتى انعقاد مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١م تبلور موقف منظمة المؤتمر الإسلامي في[١]:

١- رفض اتفاقية كامب ديفيد واعتبارها حلاً ثنائياً يتجاهل جوهر القضية الفلسطينية.

٢- تأكيد حق تقرير المصير الفلسطيني وقبول خطة السلام العربية التي أقرها مؤتمر القمة العربي الثاني عشر في فاس عام ١٩٨٢م.

٣- ادانة التحيز الأمريكي لإسرائيل.

وفي المرحلة التالية أي بعد مؤتمر مدريد وبدء عملية السلام تبلور موقف منظمة المؤتمر الإسلامي في النقاط التالية[٢]:

١- تأييد الانتفاضة الفلسطينية.

٢- تأييد الجهود التي أدت الى عقد مؤتمر السلام في مدريد.

٣- تأكيد تضامن الدول الإسلامية مع منظمة التحرير الفلسطينية في نضالها لإزالة آثار الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية والترحيب بالاتفاقات التي تم عقدها.

٤- دعوة المجتمع الدولي وخاصة الدول الراعية لعملية السلام الى حمل إسرائيل على الالتزام بتنفيذ ما تم توقيعه والدخول بجدية في مفاوضات الوضع النهائي.

ويذكر ان المنظمة أنشأت ضمن أجهزتها "لجنة القدس" كلجنة دائمة وصندوق القدس لدعم صمود سكان المدينة المقدسة وترميم المسجد الأقصى وقبة الصخرة وإدارة

---

(١) وائل علام، منظمة المؤتمر الإسلامي، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٩٦، ص ١٧٢-١٧٦.

(٢) وائل علام، المرجع السابق، ص ١٧٦ – ١٧٩.

شؤون القدس الشريف وفلسطين واللجنة السداسية حول فلسطين والمكتب الإسلامي للتنسيق العسكري مع فلسطين وصندوق التضامن الإسلامي والمكتب الإسلامي لمقاطعة إسرائيل.

ويلاحظ ان المنظمة حافظت منذ إنشائها على دعم الحقوق العربية والإسلامية المشروعة في القدس والحقوق الفلسطينية والعربية بشكل عام، الا ان قيام المنظمة بدور أساسي في الدفاع عن القضية الفلسطينية والقدس يفتقد الى عوامل الفعالية المطلوبة نظراً للخلافات والصراعات بين الدول الإسلامية مما فتح المجال لتغلغل القوى الخارجية فيها والضعف الشديد في التماسك السياسي والاجتماعي وتشرذم الدول الإسلامية مما أثر سلبياً على دورها.[1]

(١) محمد السعيد ادريس، منظمة المؤتمر الاسلامي والقدس، فعالية الدور وتحديات المستقبل، مجلة قضايا استراتيجية، العدد ٥ مارس ٢٠٠١م، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، دمشق ٢٠٠١ م، ص ٥٠ ـ ٦٨.

الفصل الرابع

تطور المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية

الفصل الرابع

تطور المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية

يشتمل هذا الفصل على ثلاثة مباحث يتحدث الأول منها عن قضية القدس في مفاوضات واتفاقات اوسلو، وفي هذا الصدد يعرض للموقف الفلسطيني والموقف الإسرائيلي ومواقف الأطراف الخارجية المعنية بالصراع سواء العربية منها أو الدولية.

أما المبحث الثاني فيعرض لمواقف الأطراف المعنية في المفاوضات النهائية ومنها الموقف الفلسطيني والموقف الإسرائيلي ومواقف الأطراف الخارجية.

ويشير المبحث الثالث الى سير المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي ومن ثم تعثرها حيث يلقي هذا المبحث نظرة تحليلية عامة على السلوك التفاوضي للأطراف المعنية.

المبحث الأول

القدس في اتفاقات اوسلو

عقد مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١م بمبادرة من الرئيس الأمريكي جورج بوش في ٦ اذار ١٩٩١م في خطاب له امام الكونغرس دعا فيه الى عقد مؤتمر لأطراف النزاع في الشرق الأوسط · وقد استجابت الأطراف جميعها لأول مرة لهذا المشروع بعد اتصالات مباشرة أجراها وزير الخارجية جيمس بيكر مع الأطراف المعنية ·

وكان هدف المؤتمر كما ورد في خطاب الدعوة اليه تحقيق تسوية سلمية شاملة ودائمة وعادلة من خلال مفاوضات مباشرة تأخذ مسارين بين إسرائيل والدول العربية وبين إسرائيل والفلسطينيين ترتكز على قراري مجلس الأمن رقمي ٢٤٢ و ٣٣٨ ·

كما حدد المؤتمر فكرة الحكم الذاتي الفلسطيني محوراً ترتكز اليه المفاوضات السياسية بين الفلسطينيين والإسرائيليين· [١]

واستجابت منظمة التحرير الفلسطينية للطلب الإسرائيلي المدعوم أمريكيا بعدم تشكيل وفد فلسطيني مستقل والانضواء تحت المظلة الأردنية خلال مؤتمر ومفاوضات مدريد كما وافقت على ان يقتصر تشكيل الوفد الفلسطيني على فلسطينيي الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧م واستبعاد اي عضو من مدينة القدس·

ويلاحظ من كيفية عقد المؤتمر انه لم يعقد تحت مظلة الأمم المتحدة بل عقد برعاية الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ومع انهيار الأخير أصبح المؤتمر عمليا تحت الرعاية المنفردة للولايات المتحدة ·

---

(١) جواد الحمد ومؤلفون اخرون، مرجع سابق، ص ٤٩١

ومع تطور الأحداث تبين ان هذا المؤتمر ليس سوى مظلة لمفاوضات ثنائية منفردة بين الأطراف العربية كل على حدة مع إسرائيل وبات واضحا ان إسرائيل أصرت على استبعاد الأمم المتحدة تماما من عملية التسوية وحصلت على ما تريد بالكامل حتى تتم التسوية ليس على أساس القانون الدولي والشرعية الدولية ولكن وفق موازين القوى القائمة ·[1] ولا غرو في ذلك فقد جاء المؤتمر بعد حرب الخليج الثانية حيث دمرت القوة العسكرية العراقية وتفكك الاتحاد السوفياتي ·

وفتح انعقاد المؤتمر طريق المفاوضات الثنائية ومتعددة الأطراف بين الدول العربية وإسرائيل واتخذ الخط التفاوضي الثنائي على مسارات أربعة هي: الاردني، الفلسطيني، السوري، اللبناني · فيما تشكلت خمس لجان في المحادثات متعددة الأطراف هي: لجنة البيئة ومنسقها اليابان، ولجنة الأمن ومراقبة التسلح ومنسقها كل من الولايات المتحدة وروسيا، ولجنة اللاجئين ومنسقها كندا، ولجنة التنمية الاقتصادية ومنسقها السوق الأوروبية المشتركة ولجنة المياه ومنسقها الولايات المتحدة ·

ولم ترد قضية القدس في كلمات راعي المؤتمر وغابت عن الوثائق واللجان وذلك بعد الإصرار الإسرائيلي بحجة ان مستقبل القدس ليس موضوعاً للتفاوض لكونها العاصمة الأبدية الموحدة لإسرائيل بل ان إسرائيل أصرت على رفض مشاركة ممثلين عن القدس في اطار الوفد الأردني الفلسطيني او في أية ترتيبات محتملة لتسوية القضية الفلسطينية وذلك بهدف نزع شرعية التمثيل الفلسطيني عن المدينة[2] · كما غابت قضية القدس عن رسالة التطمينات الأمريكية للحكومة الإسرائيلية اما في رسالة التطمينات للجانب الفلسطيني فقد نصت على ان[3]: " اي شيء يقوم به الفلسطينيون في اختيارهم لأعضاء وفدهم في هذه المرحلة من المفاوضات سيؤثر على مطالبهم في

---

(١) حسن نافعه،، مرجع سابق، ص ٣٤٢ ·

(٢) انتصار الشطي، الولايات المتحدة الامريكية وقضية القدس، مجلة صامد، العدد ١٠٧ و ١٠٨، دار الكرمل للنشر، عمان ١٩٩٧ م، ص ١٨٥ ·

(٣) غازي ربابعة، مرجع سابق، ص ٢٩١ و ٢٩٢ ·

القدس الشرقية وان القدس يجب ان لا تكون مطلقاً مرة أخرى مدينة مقسمة ويجب ان يحدد وضعها النهائي خلال المفاوضات "

كما أكدت واشنطن ان لسكان القدس الشرقية الحق في التصويت في انتخابات سلطة الحكم الذاتي الانتقالية ٠

وقد عكس تعثر المفاوضات الثنائية والمتعددة في مراحلها الأولى (تشرين الثاني ١٩٩١ م – اب ١٩٩٣م) تردد الأطراف المعنية وهشاشة الأسس التي قامت عليها عملية السلام المذكورة وتعقيد الظروف التي واكبت العملية السلمية ٠

ومن خلال قراءة عامة لتصريحات ومقترحات الجانب الإسرائيلي في جولات المفاوضات يلاحظ ان الطرف الإسرائيلي يعتمد إستراتيجية تفاوضية تعمل على محاور أساسية أهمها[1]:

١- العمل على إطالة أمد المفاوضات وتأخير نتائجها ما أمكن لكسب مزيد من الوقت وزيادة الاستيطان ٠ وكان رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق شامير قد قال بهذا الصدد: " كنت سأجعل مفاوضات الحكم الذاتي تستمر عشر سنوات حيث سيصل عدد اليهود في المناطق الى نصف مليون " ٠

٢- الإكثار من طرح مقترحات شكلية داخل قاعات التفاوض والابتعاد عن طرح المسائل الجوهرية على طاولة البحث ٠

٣- التمسك بالمواقف المبدئية الى أطول فترة ممكنة للضغط على الطرف العربي لتقديم المزيد من التنازلات ٠

٤- المبالغة في ذكر التخوفات الأمنية ومطالبة الطرف العربي والفلسطيني بتقديم حلول تتجاوب مع المتطلبات الأمنية الإسرائيلية ٠

---

(١) جواد الحمد، مستقبل السلام في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص ٢١، ٢٢، ٢٣

ويمكن القول ان الخط الاستراتيجي للمفاوض الإسرائيلي يستند الى عدة ركائز من أهمها [1]:

أ) السعي الى اكتشاف المفهوم العربي عن طبيعة السلام

ب) السعي الى جر الطرف الأخر الى تنازلات متتالية باسم بناء الثقة بغية تشجيع الرأي العام الإسرائيلي على قبول التسوية ٠

جـ) ثنائية التفاوض وذلك بتقسيم الجانب العربي الى أطراف كل منها مستقل عن الآخر ٠

د) التفاوض المباشر وذلك بإخراج منظمة الأمم المتحدة من عملية التفاوض٠

هـ) شكلية الوساطة وذلك بجعل دور الوسيط وهو بصورة رئيسة الولايات المتحدة دوراً حيادياً وغير مؤثر ٠

ز) تحرير عملية التفاوض من أية مرجعية قانونية او قيود او شروط ٠

أما الطرف العربي والفلسطيني فيلاحظ انه اعتمد في إستراتيجيته على محاور أساسية أهمها[2]:

١- الحذر من المنزلقات التي تضعها إسرائيل في طريق المفاوضات والتي قد تؤدي الى تقديم تنازلات في وقت مبكر من المفاوضات ٠

٢- التمسك بورقة الدعوة الأمريكية بروحها العامة والعمل على إشراك الولايات المتحدة بشكل اكثر فعالية للضغط على اسرائيل ٠

٣- الإصرار العلني على عدم التوقيع على اتفاقيات إقليمية قبل التقدم في المباحثات الثنائية ٠

---

(١) هيثم كيلاني، مرجع سابق، ص ٢٤ ٠

(٢) جواد الحمد، مرجع سابق، ص ٢٥ و ٢٦ ٠

٤- العمل على إحراج الوفد الإسرائيلي من خلال الكشف عن تعنته وتشدده في الرد على المقترحات العربية والفلسطينية ٠

ووسط انشغال الوفود في واشنطن بالتفاوض أعلن بصورة مفاجئة في ٣٠ اب عام ١٩٩٣ عن التوصل الى اتفاق فلسطيني إسرائيلي عبر قناة سرية كانت تعقد اجتماعاتها في أوسلو لأكثر من عام ونصف ٠ وتم التوصل الى هذا الاتفاق بعد عقد أكثر من أربع عشرة جولة من المفاوضات ٠

وقد تبع هذا الاتفاق رسائل متبادلة بين رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ورئيس الحكومة الإسرائيلية ووزير خارجية النرويج مؤداها اعتراف منظمة التحرير بإسرائيل باعتبارها دولة والتعهد بنبذ العنف والإرهاب وإلغاء الفقرات المعادية لإسرائيل من الميثاق الوطني الفلسطيني مقابل الاعتراف الإسرائيلي بمنظمة التحرير ممثلا للشعب الفلسطيني وبدء المفاوضات معها في اطار عملية السلام في الشرق الاوسط ٠ وقد توجت هذه الخطوة بتوقيع الطرفين على اتفاق اعلان المبادئ في واشنطن في ١٩٩٣/٩/١٣ برعاية الرئيس الأمريكي بيل كلينتون ٠

وقد مهد الاتفاق لعقد مباحثات بين الطرفين نتج عنها توقيع اتفاق الحكم الذاتي في القاهرة (غزة – أريحا أولا) في ١٩٩٤/٥/٤ الذي كان من نتيجته عودة رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ياسر عرفات الى قطاع غزة في شهر تموز عام ١٩٩٤ ٠

ومن الأسباب التي أدت الى التوصل لاتفاق أوسلو ظهور بوادر الفشل في المفاوضات التي تجري في واشنطن في الوقت الذي بدا فيه تضاؤل سلطة عرفات بسبب تهميشه ولو شكلياً خلال المفاوضات حيث أدرك عرفات حقيقة ان أية اتفاقية يتم التوصل اليها بدونه من شأنها ان تقوض سلطته والمنظمة التي يرأسها ٠[١]

---

(١) جين كوربين، غزة اولا، لقاءات النرويج بين اسرائيل ومنظمة التحرير، ترجمة محمود ابراهيم، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط١، ١٩٩٤م، ص ١٨ ٠

وقد لعب الإسرائيليون بورقتين للضغط على المنظمة أحداهما وجود بديل فلسطيني يمكن التفاوض معه وهو حركة حماس والثاني هو ان الدول العربية المعنية قد أنهت المفاوضات وانها بصدد التوقيع على الاتفاقيات مع إسرائيل مما قد يجعل المنظمة طرفاً هامشياً في النهاية ·

وبناء على ذلك اعتقدت منظمة التحرير ان من مصلحتها الإستراتيجية المشاركة في صياغة اتفاق سلام مع الإسرائيليين للاحتفاظ بمكانتها التاريخية ومستقبلها السياسي وعلى الجانب الإسرائيلي فقد خشي الإسرائيليون انه وبسبب عدم احراز تقدم في المفاوضات مع المنظمة فقد كان من الممكن ان تتعزز مكانة المنظمات الفلسطينية الراديكالية فيما لو استمر المأزق السياسي·[1]

ويقول محمد حسنين هيكل ان من الأسباب الإسرائيلية لعقد الاتفاق هي ان إسرائيل فشلت في خلق قيادات بديلة في الأرض المحتلة كما ان عرفات نجح في وضع الوفد الفلسطيني المفاوض في واشنطن تحت جناحه إضافة الى ان رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين في ذلك الوقت كان يستطيع ان يستنتج ان منظمة التحرير أصبحت جاهزة لإعطاء كل شيء مقابل الاعتراف بها كما انه لا بد له من سحب الورقة الفلسطينية من سوريا·[2]

ومنذ بداية اللقاءات الرسمية بين المسئولين الإسرائيليين والمسئولين الفلسطينيين في أوسلو اشترط الإسرائيليون في اللقاء الاول ان تكون القدس خارج اتفاق اوسلو وخارج الحكم الذاتي، وقد وافق الفلسطينيون على ذلك ·

وفي هذا الصدد يقول اوري سبير كبير المفاوضين الإسرائيليين عن ما طرحه في اللقاء الأول: " في اعقاب المقدمة طرحت الشرطين اللذين أصر عليهما بيرس ورابين،

---

(١) عمر مصالحة، السلام الموعود، الفلسطينيون من النزاع الى التسوية، ترجمة وديع اسطفان وساري طوق، بيروت، ط١، ١٩٩٤م، ص ١١ ·

(٢) محمد حسنين هيكل، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، الكتاب الثالث، سلام الأوهام اوسلو ما قبلها وما بعدها، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الخامسة، ١٩٩٦م ص ٢٥٥، ٢٥٦ ·

فأكدت بادئ ذي بدء ان القدس ستكون خارج الحكم الذاتي الفلسطيني وقلت: القدس هي بؤرة أخلاقياتنا الوطنية، واذا كانت هذه القضية مفتوحة للمفاوضات، فلن نتمكن من إحراز أي تقدم " .[١]

اما الشرط الثاني فهو رفض اللجوء الى التحكيم الدولي بين الطرفين ٠ وقد وعد ابو علاء احمد قريع المفاوض الفلسطيني بالتشاور مع القيادة في تونس حول هذين الشرطين فعاد في اليوم الثاني بالموافقة قائلا ان عرفات وابو مازن وافقا على إخراج القدس من إطار حوارات الحكم الذاتي رغم تأكيده على ان هذه القضية ستطرح مجددا ابان مفاوضات التسوية الدائمة ٠[٢]

وهكذا فقد نصت الفقرة الثالثة من المادة الخامسة من اتفاق أوسلو على ما يلي: " من المفهوم ان هذه المفاوضات – مفاوضات الوضع الدائم – سوف تغطي القضايا المتبقية بما فيها القدس واللاجئون والمستوطنات والترتيبات الأمنية والحدود والعلاقات والتعاون مع جيران آخرين ومسائل أخرى ذات الاهتمام المشترك" ٠

وهكذا فقد ارجأ الاتفاق التفاوض على القدس الى مفاوضات الوضع الدائم التي من المفترض وفقاً لاتفاق اوسلو ان تبدأ مع بداية السنة الثالثة من الفترة الانتقالية ذات الخمس سنوات ٠

---

(١) اوري سبير، المسيرة، خفايا أوسلو من الالف الى الياء، ترجمة بدر العقيلي، دار الجليل للنشر والدراسات والابحاث الفلسطينية، عمان، الطبعة الاولى، ١٩٩٨م، ص ٢١ ٠

(٢) المرجع السابق، ص ٢٩ ٠

المطلب الأول: الموقف الفلسطيني

أدى الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي في اوسلو الى فرز سياسي على الصعيد الفلسطيني بين معسكري المؤيدين والمعارضين مما تسبب في انقسام كبير في الشارع الفلسطيني تجاه معظم القضايا التي يتوجب التعامل معها مما مما اضعف امكانية اتخاذه منطلقاً موحدا للجهد الفلسطيني العام وأدى الاتفاق الى تباين في نظرة القوى السياسية الفلسطينية لمنهج التعامل مع الاحتلال في بقية الاراضي المحتلة التي لا يشملها اتفاق غزة اريحا حيث رأى المؤيدون ضرورة الالتزام بنصوص الاتفاق لتحقيق مزيد من المكتسبات عبر التفاوض والحوار في اطار الاتفاق . فيما رأى المعارضون ان المواجهة المسلحة مع قوات الاحتلال هي السبيل الأفضل لاجبار الاحتلال الاسرائيلي على تغيير مواقفه مما هدد بامكانية اندلاع صدام مسلح بين المؤيدين والمعارضين .

لقد قبل الجانب الفلسطيني تأجيل البحث في قضية القدس الى المفاوضات النهائية غير ان الموقف الرسمي والمعلن لقادة السلطة الفلسطينية يقوم على مبدأ ان لا حل للصراع دون التوصل الى اتفاق بشأن القدس ومستقبلها وان القدس هي عاصمة الدولة الفلسطينية التي يتطلع الشعب الفلسطيني ويعمل لاقامتها في وطنه فلسطين وفقاً لوثيقة اعلان الاستقلال الصادرة عام ١٩٨٨ (نص الوثيقة الملحق رقم ٢).

ويتلخص الموقف الفلسطيني فيما يلي[١]:

١- القدس الشرقية بحدودها التي كانت عام ١٩٦٧م هي عاصمة الدولة الفلسطينية المستقلة .

٢- ان جميع الاجراءات والقوانين الاسرائيلية التي اتخذت من جانب واحد تعتبر باطلة ولا تستند الى اي أساس شرعي او قانوني دولي .

---

(١) ابراهيم عبد الكريم، مشكلة وتصورات الحلول الاسرائيلية، مجلة شؤون عربية، العدد ٩٠، يونيو حزيران ١٩٩٧م، الامانة العامة للجامعة العربية، القاهرة، ١٩٩٧م، ص ٩ .

٣-ان جميع المستوطنات ووجود المستوطنين في القدس الشرقية هو اجراء مخالف للقوانين الدولية ٠

٤-ان الحقوق الفلسطينية في القدس الغربية سيتم التفاوض عليها في المفاوضات النهائية ٠

وقد تم التعبير عن الموقف الرسمي الفلسطيني في تقرير لجنة القدس الذي اقره المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الحادية والعشرين (غزة من ٢٢- ٢٥/٥ / ١٩٩٦م) حيث تضمنت التوصية الأولى في التقرير:

" يؤكد المجلس الوطني ان قيام اسرائيل بضم القدس من جانب واحد في عام ١٩٦٧م هو قرار غير شرعي ولا يعترف المجلس الوطني بأي اجراءات قامت بها الحكومة الاسرائيلية لجعل الضم امراً واقعاً ويؤكد المجلس تمسكه التام بعروبة القدس باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الاراضي الفلسطينية التي احتلت عام ١٩٦٧م وان قراري ٢٤٢ و ٣٣٨ ينطبقان على القدس كما ينطبقان على جميع الاراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧م ".[١]

وقد طرحت عدة مشاريع من الجانب الفلسطيني غير الرسمي والرسمي لتسوية قضية القدس فقد نقل عن فيصل الحسيني المسؤول في السلطة الفلسطينية عن ملف القدس قوله في ندوة دولية في مقر اليونسكو عام ١٩٩٦م ان القدس ستكون عاصمة الدولتين الاسرائيلية والفلسطينية وان ما يتحدث عنه الجانب الفلسطيني هو مدينة مفتوحة بحيث يكون القسم الغربي عاصمة لاسرائيل والقسم الشرقي عاصمة لفلسطين٠[٢]

ومن أهم ما طرح لحل مشكلة القدس في تلك الفترة ما سمي بخطة " ابو مازن – بيلين " التي صاغها محمود عباس (ابو مازن) أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة

---

(١) محمود عواد، زهير غنايم، القدس طروحات التسوية السياسية، اللجنة الملكية لشؤون القدس، عمان، الطبعة الاولى، ٢٠٠١، ص ١٤٩-١٥٠ ٠

(٢)المرجع السابق، ص ١٤٩

التحرير الفلسطينية ويوسي بيلين وزير العدل في حكومة ايهود باراك الذي كان مساعدا كبيرا لرئيس الوزراء الاسرائيلي وقتئذ اسحق رابين في الحادي والثلاثين من تشرين الاول عام ١٩٩٥م بعد محادثات جرت على مدى ١٨ شهراً بين عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٥م (١).

وتدعو الخطة الى قيام دولة فلسطينية بحلول الخامس من ايار عام ١٩٩٩ وعاصمتها في المناطق الفلسطينية من القدس ٠ وستعترف الدولة الجديدة في الوقت نفسه بدولة اسرائيل وعاصمتها في المناطق اليهودية من القدس وستبقى القدس مدينة مفتوحة وغير مقسمة ٠

وتوضح الوثيقة والملاحق كيفية عمل المجالس البلدية وكيفية تقسيم المسؤوليات للمدن الفلسطينية والاسرائيلية وتقترح ايضا اعطاء دولة فلسطين سيادة اقليمية اضافية على الحرم القدسي الشريف وتنظر الخطة في احتمال منح " وضع اقليمي اضافي " لكنيسة القيامة (انظر الملحق رقم ٣) ٠

المطلب الثاني: الموقف الإسرائيلي

لم يكن التوقيع على اتفاقية اوسلو عامل تجميد او إيقاف لمشاريع الاستيطان الإسرائيلية في القدس وتغيير معالم المدينة بل على العكس فقد ازدادت مخططات التهويد شراسة ٠

وفي هذا الصدد وافقت الحكومة الإسرائيلية في ١٩٩٨/٦/٢١ على مشروع القدس الكبرى وأبرز ما جاء في هذه الخطة(٢):

---

(١) www.qudsway.com//links/derasat/documents/html

(٢) بيان نويهض الحوت، القدس هي القضية، المستقبل العربي، العدد ٢٥٣، اذار/ مارس ٢٠٠٠، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠م، ص ٦٧ ٠

- دمج ما تسمى بالمستوطنات غير الشرعية – أي المقامة دون موافقة الحكومة – وغيرها من الأراضي داخل الخط الأخضر في المنطقة المعروفة بالقدس الكبرى.

- الإسراع في بناء الطرق في الضفة الغربية التي تربط المستوطنات بعضها ببعض والتي تطوق القدس .

- تعزيز الأغلبية اليهودية في القدس ببناء ١٤٢ الف شقة جديدة .

وكانت الحكومة الإسرائيلية قد أقرت خطة سابقة في عام ١٩٩٥م وهي الخطة التي أطلقت عليها " خطة القدس الميتروبوليه " والتي تندمج فيها خطة القدس الكبرى، واظهرت في خطة ١٩٩٥م ثلاثة حدود للقدس: حدود البلدية المحلية، حدود القدس الكبرى، وحدود القدس الميتروبولية حيث تغطي الحدود الأخيرة ٤٠ بالمئة من الضفة الغربية .

كما واصلت الحكومة الإسرائيلية بعد توقيع اتفاق أوسلو على التأكيد فعليا وإعلاميا ان القدس هي العاصمة الكاملة والموحدة لإسرائيل مستمرة في أثناء ذلك في تغيير الأمر الواقع .

وإضافة الى تصعيد الاستيطان استمرت إسرائيل في ملاحقة ومضايقة المؤسسات الفلسطينية التي تعمل في القدس وإغلاق العديد منها ومن بينها بيت الشرق والمجلس الفلسطيني الأعلى للصحة ومؤسسة الأرض والمياه وغيرها. وفي هذا الإطار استمرت سلطات الاحتلال بالحفريات التي تقوم بها دائرة الآثار الإسرائيلية في منطقة الحرم وتحت المسجد الأقصى الأمر الذي يهدد بانهياره .[١]

وفي ٢١ تشرين الأول عام ١٩٩٣م اي بعد مضي شهر واحد على توقيع اتفاق أوسلو اصدر الكنيست الإسرائيلي قرارا يقضي بمنع أجراء اي تعديل على حدود مدينة القدس او مكانتها الا بموافقة ٨٠ عضواً من أصل ١٢٠ عضواً يشكلون هيئة الكنيست .

---

(١) اسامه حلبي، الوضع القانوني لمدينة القدس ومواطنيها العرب، مرجع سابق، ص ٣٧ وما بعدها

وعندما تسلم بنيامين نتنياهو الحكم في إسرائيل في شهر أيار١٩٩٦م ركز على موقف حكومته من القدس ومما ورد في تصريحاته بهذا الشأن[١]:

- لقد تم انتخابنا حتى نسهر على القدس ·
- ان القدس لن تكون موضع تفاوض وليكن هذا معلوماً بشكل نهائي ·
- لا أحد يريد إعادة بناء سور برلين في القدس وليس هناك مجال لحل وسط بشأن القدس ·
- سوف تستمر القدس غير مقسمة وتحت سيادتنا ولن نعيد تقسيم القدس·
- اعتزم البناء في كل أنحاء القدس بما في ذلك ضاحية هارحوما (جبل ابو غنيم).
- ان إسرائيل ستبني في القدس دون اي شرط وبدون حدود غير ان نتنياهو أشار الى إمكانية للسماح لإتباع الديانات الثلاث بزيارة أماكنهم المقدسة [٢].

وقد استمرت حكومة أيهود باراك التي جاءت في ٦ حزيران ١٩٩٩م بنفس النهج وبعد ذلك حكومة ارئيل شارون الذي لخص موقفه بما يلي[٣]:

١- الرفض القاطع لفكرة التفاوض حول مدينة القدس باعتبارها عاصمة إسرائيل والشعب اليهودي الى الأبد ·

٢- لا لتفكيك وإخلاء المستوطنات ·

٣- لا للتنازل عن منطقة غور الأردن ·

---

(١) عبد الله كنعان، القدس من منظور اسرائيلي، مرجع سابق، ص ١٨١ ·

(٢) احمد يوسف القرعي، القدس من بن غوريون الى نتنياهو، مركز الدراسات العربي الاوروبي، الطبعة الاولى، ١٩٩٧م، ص ٥٠ ·

(٣) نزار ايوب، مرجع سابق، ص ١٣٥ ·

ومن أهم ما طرح من مقترحات في تلك الفترة هو ما طرحه دوري غولد مستشار رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في دراسة نشرها عام ١٩٩٦م(١) ويرى فيها ان الحل يكمن في التفاهم مع الأردن على ما أسماه بالحل الديني الذي يرعى المصالح الإسلامية فقط ويقترح لذلك انشاء لجنة إسلامية تضم كلا من السعودية، المغرب، السلطة الفلسطينية، الى جانب الأردن للإشراف على الأماكن المقدسة أو على ما أسماه بالحل الجغرافي لوضع المدينة معتبرا ان الحل الجغرافي يشكل خطرا على الأمن الإسرائيلي كما يستبعد اعادة تقسيم المدينة او تقاسمها انطلاقا من قناعته بأنها مدينة يهودية وعاصمة أبدية موحدة لإسرائيل ٠

المطلب الثالث: مواقف الاطراف الخارجية

١ – الدولية :

بالرغم من المفاجأة بالتوصل الى اتفاق بين الفلسطينيين والإسرائيليين فقد رحبت كل الأطراف الدولية سواء الراعية منها لعملية السلام أو المساندة لها باتفاق اوسلو وأعلنت عن استعدادها لحماية الاتفاق ودعمه كما أبدت تصميماً بطرق مختلفة على إنجاحه وتمكينه من شق طريقه الى الحياة في منطقة الشرق الأوسط. ومن بين هذه المواقف:

الموقف الأمريكي:

كانت الإدارة الأمريكية على علم بوجود المسار السري في اوسلو بيد انها كانت تشك في إمكانية ان يسفر عن أي شيء كان ٠ ولم تبد وزارة الخارجية الأمريكية اي

---

(١) دوري غولد، القدس الحل الدائم، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٦ ربيع ١٩٩٦، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٦م، ص ١١٣ وما بعدها ٠

اهتمام بتفاصيل المحادثات في أوسلو، فقد كان الأمريكيون يسعون الى بناء إستراتيجية مفاوضات مع سوريا اولا، وفجأة وصل وزير الخارجية الإسرائيلي شمعون بيريز في ١٩٩٣/٨/٢٩ الى كاليفورنيا ليبلغ وزير الخارجية الأمريكي وارن كريستوفر بالتوصل الى اتفاق[١] ٠

وقد وافق الأمريكيون على استضافة مراسيم التوقيع على الاتفاق في البيت الأبيض بعد ان رحبوا بهذا الاتفاق واعتبروه انجازاً تاريخياً ٠

ويمكن تلخيص الموقف الأمريكي اثناء وبعد توقيع الاتفاق بما يلي([٢]):

١) رأت الإدارة الأمريكية في الاتفاق اختراقا سياسياً كبيرا يفتح الآفاق لدفع كل عملية السلام خطوات كبيرة نحو الأمام ٠ ورأت فيه قوة تدفع منطقة الشرق الأوسط نحو استقرار يضمن لها تعزيز نفوذها، وتوسيع مصالحها، ولهذا رحبت بالاتفاق، وأعلن الرئيس كلينتون يوم ٣٠ اب تاييد الولايات المتحدة له٠ ودعا دول العالم الى مساندته بكل السبل والوسائل الممكنة، وتعهد ببذل كل جهد ممكن لحمايته من " المتطرفين " أعداء السلام٠ وصورت الاتفاق على انه اتفاق سلام، وان أقطابه أقطاب سلام، وراحت الماكينة الإعلامية الأمريكية الضخمة تضخم الاتفاق والانجاز، وتجمل صورة منظمة التحرير الفلسطينية قبل الاتفاق بأيام التي كانت تقول عنها انها منظمة إرهابية متطرفة، لا تستطيع الولايات المتحدة إقامة علاقات معها.

وقد الحق الرئيس كلينتون ووزير خارجيته وارن كريستوفر تصريحاتهما المتحمسة والداعمة للاتفاق، بإجراء اتصالات تلفونية مباشرة مع العديد من زعماء المنطقة، وبعض رؤساء دول العالم، مشددين على ضرورة دعم الاتفاق وإسناده في مواجهة المتطرفين ٠ وقصد الرئيس كلينتون افهام رؤساء بعض الدول التي عارضت الاتفاق

---

(١) اوري سبير، مرجع سابق، ص ٨٨ ٠

(٢) www.mnofal.ps/articles/?nb=393 المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية ابتعدت كليا عن الالتزام باتفاق اوسلو، ممدوح نوفل ٠

بأنه يرمي بثقله الشخصي خلف الاتفاق · وراحت الإدارة تتحدث عن تغيير محتمل في سياستها الرسمية من منظمة التحرير، مشددة على ضرورة ان تظهر المنظمة التزامها بتنفيذ الاتفاق وان تحترم تواقيعها · وبجانب النشاط الإعلامي والسياسي، ركز قسم الشرق الأوسط في الخارجية الأمريكية جهوده مع أصحاب اتفاق أوسلو للإسراع في استكمال انجاز الاعتراف المتبادل · ودفعوا باتجاه انجاز ترتيبات التوقيع على الاتفاق في واشنطن · لقد تعمدت الإدارة الأمريكية الإيحاء بان الاتفاق تم برعايتها وقللت من الدور الذي قامت به النرويج، وراحت تتصرف باعتبارها صاحبة الدور الرئيسي في الاتفاق · فقد جاء الاتفاق في وقت كانت فيه الإدارة الأمريكية في أمس الحاجة الى انجاز ما في سياستها الخارجية، خاصة بعد إخفاقها في معالجة مشكلة البوسنة، وظهور أخطاء في سياستها في الصومال · وحيث كانت متهمة داخلياً من قبل حلفائها الأوروبيين بأنها إدارة ضعيفة مترددة وذات سياسة خارجية مرتبكة · واستندت الى الاتفاق وراحت تشجع الأردنيين والإسرائيليين على الإسراع في التوصل الى اتفاق فيما بينهما، وجندت طاقاتها وطاقات العديد من دول العالم في هذا الاتجاه ·

٢) حرصت الإدارة الأمريكية على افهام جميع الأطراف الدولية بأن توصل الفلسطينيون والإسرائيليون الى اتفاق بمعزل عن التدخل الأمريكي المباشر لا يعني في مطلق الأحوال انتهاء تحكم الولايات المتحدة الأمريكية بمسار المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية · وسارعت الى التحرك باتجاه تكريس استمرار تحكمها بمفردها في العملية وعدم السماح للاطراف الدولية الأخرى، بما في ذلك دول السوق الأوروبية المشتركة ومؤسسات الأمم المتحدة بأحداث أي تغيير في هذا المجال، وعدم الخروج عن الأدوار التي تقررها لهم · ولتكريس ذلك وإرضاءً لمنظمة التحرير واستجابة لطلبها بضرورة توفير دعم اقتصادي للاتفاق سارع الوزير كريستوفر وأركان الإدارة الأمريكية الى اجراء عدة اتصالات مع الدول الصناعية الكبرى ومع دول الخليج بهدف توفير دعم مالي واقتصادي للسلطة الفلسطينية الانتقالية التي ستقوم في غزة واريحا مؤكدين على ضرورة ان يلمس الناس في الضفة والقطاع تغييرات ايجابية في حياتهم

اليومية ومن ضمنها تحسين أوضاعهم المعيشية · ونجحت في تشرين أول ١٩٩٣م في عقد اجتماع دولي في واشنطن حضره وزير الخارجية الأمريكي وارن كريستوفر وما يقارب الاربعين وزيرا ومندوبا عن اكثر من أربعين دولة، اطلق عليه اسم اجتماع الدول المانحة للمساعدات المالية والاقتصادية للسلطة الفلسطينية وبناء على ضغط أمريكي خرج ذلك الاجتماع بقرار التزمت فيه الدول الحاضرة بتقديم دعم مالي للسلطة الفلسطينية – قبل قيامها – مقداره ملياران واربعماية ألف دولار مقسمة على خمس سنوات حصة الولايات المتحدة الأمريكية فيها ٥٠٠ مليون دولار فقط ·

٣) حافظت الإدارة الأمريكية على ذات المنهج الذي اتبعته في رعاية المفاوضات منذ إطلاق عملية السلام، ولم تحاول إقحام نفسها في دور مباشر واكتفت بحض منظمة التحرير والحكومة الإسرائيلية على الإسراع في التقدم نحو التوصل الى اتفاق حول تنفيذ اتفاق اوسلو · وقبل وبعد التوصل الى بروتوكولات القاهرة، وخلال فترات تعثر المفاوضات حرصت الادارة الامريكية على افهام الجانب الفلسطيني بان عليه ان يشطب من قاموسه ولغتة كل حديث عن ضغط امريكي على اسرائيل وافهامه ايضا انها تعتبر ما قدمه رابين شيئا ليس بقليل وانه فاق تقديراتها.

ومن الناحية العملية حافظت الادارة على التزاماتها بدعم الموقف الاسرائيلي في المحافل الدولية، وعطلت كل المحاولات الفلسطينية بالاستعانة بمجلس الأمن الدولي· وكان آخرها استخدام حق النقض (الفيتو) بشأن مصادرة إسرائيل للأراضي الفلسطينية في القدس · وبجانب ذلك مارست ضغوطاً على الجانب الفلسطيني لقبول ما تعرضه إسرائيل، وتبنت وجهة النظر الإسرائيلية التي ربطت تنفيذ التزاماتها الواردة في الاتفاق بقدرة السلطة الفلسطينية على توفير الأمن للمستوطنين وللمواطنين الإسرائيليين في إسرائيل، ولم تتورع الإدارة الأمريكية عن استخدام المساعدات الاقتصادية كوسيلة للضغط على السلطة الفلسطينية حيث ربطت تقديمها في كثير من الأحيان بمدى التقدم في المفاوضات ·

٤) بالإضافة للدعم المالي حرصت الادارة الأمريكية على توفير الدعم والحماية السياسية للاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي وللسلطة الفلسطينية وتعمد المسؤولون الأمريكيون الإكثار من التصريحات الداعمة للسلطة الفلسطينية في مواجهة من تسميهم إرهابيين ومتطرفين وأكثروا من اتصالاتهم العلنية وعلى أعلى المستويات مع السلطة الفلسطينية، بما في ذلك القيام بزيارات مباشرة لمناطق السلطة الوطنية (غزة واريحا) ٠

الموقف الروسي:

روسيا وريثة الاتحاد السوفياتي في رعاية عملية السلام وشريكة الولايات المتحدة في ذلك سارعت للترحيب بهذا الاتفاق رغم مفاجأتها به ودعت دول العالم لدعم الاتفاق كما شددت على ضرورة ان يكون الاتفاق على المسار الفلسطيني مقدمة وعاملاً مساعدا على التقدم على المسارات العربية الإسرائيلية الأخرى ٠

ووصف وزير الخارجية الروسي انذاك الاتفاق بأنه " لمصلحة الجميع بمن فيهم الفلسطينيون ويشكل فرصة انفتاح باتجاه تسوية شاملة في الشرق الأوسط وان الاتفاق سيشكل نجاحا كبيراً ٠"[1] وقد شاركت روسيا في حفل التوقيع على اتفاق اوسلو والمعاهدة الأردنية الإسرائيلية، الا ان روسيا لم تمارس دورا حيويا ونشطاً بعد ذلك نظرا للظروف التي كانت تمر بها بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ٠

الموقف الأوروبي:

أيدت الدول الأوروبية اتفاق أوسلو بين الفلسطينيين والإسرائيليين باعتباره جاء في إطار عملية السلام التي بدأت في مدريد عام ١٩٩١م كما أعربت الدول الأوروبية عن استعدادها للمساهمة في تنمية المشروعات الاقتصادية والإعلامية والثقافية فقد

---

(١) صحيفة الحياة، كوزيريف، الخميس ١٩٩٣/٩/٢، لندن، العدد ١١١٦١

رأى وزير خارجية النرويج يوهان هولست ان الاتفاق بداية عهد جديد من اجل تحقيق الوفاق في منطقة الشرق الأوسط باعتباره قاعدة جديدة لبناء السلام في المنطقة الا انه يرى ان المشكلة هي في تنفيذ هذا الاتفاق[١]٠.

كما ابدت المجموعة الأوروبية استعدادها للتحرك في منطقة الشرق الأوسط لمساعدة الأطراف المعنية وتقديم العون وتوفير الخبراء ٠ وقال جاك ديلور مفوض السوق الأوروبية ان أوروبا ستتحمل مسؤولياتها تجاه الشرق الأوسط في عملية السلام وحدد ذلك من خلال قيام تعاون إقليمي في المنطقة ٠ وقد اقترحت المجموعة الأوروبية معونة حجمها ما يساوي ٦٠٠ مليون دولار لتعزيز التعاون الإقليمي ودعم الحكم الذاتي الفلسطيني ٠ وفي هذا الصدد عبر وزير الخارجية البريطاني عن ضرورة دعم الاتفاق مالياً ومعنوياً وسياسياً لتمكينه من النجاح ٠ وقال دوغلاس هوغ وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية " نعم الاتفاق هام لإسرائيل وأكثر اهمية للفلسطينيين وأنني ما أشاهده اليوم سيخلق كياناً وطنياً مستقلا للفلسطينيين ولا توجد لدي فكرة واضحة عما اذا كانت المرحلة النهائية سوف تخلق دولة مستقلة او اتحادا كونفدراليا بين الضفة والأردن او أوسع من ذلك ".[٢]

وعن الموقف الفرنسي قال وزير الخارجية الفرنسي الن جوبيه مرحباً بالاتفاق ومذكرا بالموقف الفرنسي منذ عام ١٩٦٧م من ان النزاع في الشرق الأوسط سمم الحياة في المنطقة وتسبب في الدمار الكامل ٠ وفجأة حصل ما كانت الدبلوماسية الفرنسية تطالب به اذ انه لم يكن هناك تسوية للنزاع دون ان تحظى إسرائيل بحدود آمنة ومعترف بها وان لم يكن للفلسطينيين دولة وان لم تتحاور إسرائيل مع منظمة التحرير[٣]، ولذلك حض جوبيه على إنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل لإرسال مؤشرات الثقة الى الطرف الإسرائيلي ٠

---

(١) الاهرام، القاهرة، السبت ١٩٩٣/٩/١١، العدد ٣٨٩٩٥، السنة ١١٨

(٢) الاهرام، القاهرة، الاثنين ١٩٩٣/٩/٢٧، العدد ٣٩٠١١، السنة ١١٨

(٣) حسين ابو شنب، الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي، الرأي والرأي الآخر، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الاولى، ١٩٩٥م، ص ٢٨٠

كما رحبت بالاتفاق كل من الصين ومنظمة المؤتمر الإسلامي حيث يمكن القول ان الغالبية العظمى من دول العالم هنأت في حينه طرفي اتفاق أوسلو على هذا الانجاز الكبير ودعتهما ألى متابعة جهودهما السلمية وساندت فيما بعد قيام السلطة الفلسطينية ٠

٢ – المواقف العربية :

اتخذت الدول العربية مواقف مختلفة من اتفاق أوسلو ففي حين أيدته مصر والأردن والدول الخليجية عارضته سوريا والعراق وليبيا ولبنان وقد ادى الاتفاق الى توتر في العلاقات العربية – العربية بين داع الى إحباط وإفشال الاتفاق وآخر يدعو الى تمريره باعتبار ان الفلسطينيين أدرى بمصلحتهم ٠

الموقف الأردني :

كان الاتفاق مفاجئاً للأردن وقد ابدى جلالة المغفور له الملك الحسين في البداية ملاحظات قاسية على الاتفاق الا انه عاد وأبدى تأييده له ٠[١]

ويقول محمد حسنين هيكل في كتابه " سلام الأوهام " ان جلالة الملك الحسين لم يكن متفاجئاً بقناة أوسلو فقد كان يعرف عنها من مصادره الخاصة لكنه لم يعلق عليها أهمية كبيرة ولكن الملك كان مذهولا من نبأ إعلان اتفاق أوسلو اذ كان يعتقد انه صاحب حق في ان يؤخذ رأيه قبل ان يوضع أي اتفاق على الورق ٠[٢]

وبالرغم من ذلك الا ان جلالته عاد وأعلن تأييده الكامل للاتفاق ٠ وقال بهذا الصدد: " ليس من حقنا انتقاد الاتفاق وسنواصل دعمنا التام للقرار الفلسطيني

---

(١) سليمان الموسى، تاريخ الاردن في القرن العشرين، ١٩٥٨ – ١٩٩٥، الجزء الثاني، مكتبة المحتسب، عمان، الطبعة الاولى، نيسان ١٩٩٦م، ص ٥٨٩ ٠

(٢) محمد حسنين هيكل، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، الكتاب الثالث، سلام الأوهام، مصدر سابق، ص ٣٠٦ و ٣٠٧ ٠

المستقل وأناشد اخواني الفلسطينيين ضمن الاسرة الفلسطينية الكبيرة الا يحكموا العاطفة وانما العقل لاستعادة حقوقهم " .[1]

ومع ذلك فإن التحفظات بشأن القدس ظلت قائمة وأكد الملك الحسين بأنه يجب ان يكون للمسلمين واليهود والمسيحيين جميعاً نوع من السيادة على الأماكن المقدسة في المدينة وان يقتسموا السيادة على هذه الأماكن[2] .

الموقف المصري:

لم تكن مصر بعيدة عن ما كان يجري في اوسلو بين الفلسطينيين والإسرائيليين بل كانت تعلم على أعلى مستوى ما كان يجري من مفاوضات بل انها ساهمت في مساعدة الفلسطينيين بشكل مباشر في الصياغة الأخيرة لهذا الاتفاق حيث أرسلت السفير طاهر شاش الخبير القانوني المصري لأداء هذه المهمة[3] ولذلك كان رد فعل مصر مؤيداً لهذا الاتفاق بل وداعماً له .

وقد تعاملت مصر مع الاتفاق بواقعية واعتبرته خطوة مهمة يتعين استثمار ايجابياتها ومحاولة محاصرة سلبياتها أول بأول ولهذا القت مصر رسمياً وعلى الرغم من مخاوفها ومصادر قلقها من الموقف الإسرائيلي بكل ثقلها لدعم منظمة التحرير وانجاح الاتفاق.[4]

ومع ذلك كان الموقف المصري واضحاً من قضية القدس خلال تلك الفترة وكان هذا الموقف احد مصادر التوتر بين القاهرة وتل أبيب . ففي تشرين اول ١٩٩٤ جرت مواجهة بين رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق رابين ووزير الخارجية المصري عمرو

---

(١) حسين ابو شنب، مصدر سابق، ص ٢٥٠

(٢) الأهرام، القاهرة، الاحد ١٩٩٣/٩/٥م، العدد ٣٨٩٨٩، السنة ١١٨

(٣) محمد حسنين هيكل، مرجع سابق، ص ٢٨٧ .

(٤) عبد الله راشد العرقان، مرجع سابق، ص ٢١٣

موسى في الدار البيضاء وذلك بعد ان رد الوزير المصري بقوة على ادعاءات اسحق رابين حول " الحق التاريخي لليهود في القدس الموحدة " حيث اكد موسى ان القدس الشرقية مدينة عربية محتلة.[1]

---

(١) صحيفة الرأي الاردنية، عمان، ٧ تشرين أول / اكتوبر، ص ١

المبحث الثاني

القدس في المفاوضات النهائية

كان من المفترض ان تبدأ مفاوضات الوضع النهائي في منتصف أيلول ١٩٩٦م بحسب اتفاقات أوسلو وما اعقبها من تعديلات إسرائيلية جاءت بها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة وفقاً لنظرتها للقضية ومفهومها للسلام مثل اتفاق القاهرة (أيار/ ١٩٩٤م) واتفاق أوسلو٢ (أيلول ١٩٩٥م) ثم اتفاق الخليل (كانون ثاني ١٩٩٧م) واعقبه في السنة التالية اتفاق واي ريفر (تشرين الأول ١٩٩٨م)، الا ان المفاوضات النهائية الأكثر جدية جرت في منتصف عام ٢٠٠٠م في كامب ديفيد بين الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات وايهود باراك رئيس الوزراء الإسرائيلي الذي كان قد انتخب لهذا المنصب في ١٧ أيار ١٩٩٩م خلفاً لبنيامين نتنياهو.

وكان الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي قد التقيا في شرم الشيخ في ٥ / أيلول عام ١٩٩٩ أي بعد انتخاب باراك بأكثر من ثلاثة شهور واتفقوا على تحديد جدول زمني لاستئناف مفاوضات الوضع الدائم بدءاً من ١٣ أيلول من عام ١٩٩٩م وثبتت تاريخ ١٣ ايلول ٢٠٠٠م كموعد نهائي للتوصل الى اتفاق على قضايا الوضع النهائي بما فيها القدس.[١]

وقد عقدت قمة كامب ديفيد برعاية الرئيس الأمريكي بيل كلينتون بعد ان فشل الرئيس كلينتون في تحقيق تقدم على المسار السوري اثر لقائه مع الرئيس السوري حافظ الأسد

---

(١) دنيس روس، السلام المفقود، خفايا الصراع حول سلام الشرق الاوسط، ترجمة عمر الايوبي وسامي كعكي، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٥م، ص ٦٤٤.

في جنيف في السادس والعشرين من شهر اذار عام ٢٠٠٠م ٠

كما عقدت القمة على الرغم من حجم المخاطر الكبيره نظراً لتباعد مواقف الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني وخاصة حول مدينة القدس٠[١]

المطلب الأول: الموقف الفلسطيني

ارتكز الموقف الفلسطيني المعلن قبل مؤتمر كامب ديفيد على انه لا تنازل عن عودة السيادة الفلسطينية على مدينة القدس الشرقية المحتلة عام ١٩٦٧م وقد تأكد هذا الموقف خلال المؤتمر حيث رفض الجانب الفلسطيني الموقفين الأمريكي والإسرائيلي بتقسيم القدس الى كانتونات ومناطق جغرافية حيث عبر الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات عن هذا الموقف بقوله انه يفضل ان يعود فاشلاً من القمة على ان يعود بحل لا يعطي العرب سيادة كاملة على القدس الشرقية٠[٢]

وقد بنى الرئيس الفلسطيني موقفه من القضايا الرئيسية في كامب ديفيد وخاصة القدس على ثلاثة مرتكزات شكلت خطوطاً دفاعية ينطلق منها:

الأول: الشعب الفلسطيني:

في مواجهة حملات الضغوط والتخويف الأمريكية ضد الوفد الفلسطيني المفاوض كان عرفات يذكر محادثيه الأمريكيين: انتم تنسون الشعب الفلسطيني اذ ان هناك كياناً فلسطينياً ولديه لجنته التنفيذية ومجلس وزرائه ومجالسه الوطنية والمركزية والتشريعية ولديه معارضته الشرسة وقبل كل هؤلاء لديه شعبه اليقظ واذا قبلنا بأقل من حقوقنا او تنازلنا عن القدس فسيسقط النظام السياسي الفلسطيني كله ٠

---

(1) William B. Quandt. Peace process. Brookings institution Press. Washington , D.C University of California prss. 2001. PP.362365-

(٢)رائد فوزي داود، فكرة التدويل في القانون الدولي وتطبيقاتها في ضوء قرارات الامم المتحدة المتعلقة بالقدس، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ابو ظبي، ٢٠٠٣م، ص ٢٨٠ — ٢٨١ ٠

وفي لقاء حاسم مع الرئيس كلينتون خلال المؤتمر يوم ١٩ / ٧ / ٢٠٠٠م قال عرفات: " لم يولد بعد القائد الفلسطيني الذي يمكن ان يوقع على التنازل عن القدس ".[١]

الثاني: الحق، التاريخ والشرعية الدولية:

بنى الفلسطينيون موقفهم التفاوضي حول القدس على عدد من الأسانيد القانونية والتاريخية التي تؤيد حقوقهم في القدس ٠ فمن الناحية القانونية يعتبر الاحتلال الإسرائيلي للقدس الشرقية عام ١٩٦٧م مناقضاً للقانون الدولي كما ان الإجراءات الإسرائيلية في القدس الشرقية تخالف الوضع القانوني للأراضي المحتلة (مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأراضي عن طريق الحرب) وكان مجلس الأمن الدولي قد أصدر العديد من القرارات التي تعزز الحقوق الفلسطينية في القدس وتؤكد كل تلك القرارات على عدم شرعية الإجراءات الإدارية والتشريعية التي قامت بها إسرائيل بما في ذلك مصادرة الأراضي والأملاك والتي من شأنها ان تؤدي الى تغيير الوضع في القدس وهي إجراءات باطلة لا يمكن ان تغير وضع القدس.[٢]

وفي أكثر من لقاء خلال المؤتمر كرر الرئيس الفلسطيني القول انه يريد سلاما يقوم على تنفيذ القرار ٢٤٢ وكما طبق هذا القرار في الجبهة المصرية والجبهة الأردنية وكما طبق القرار ٤٢٥ في الجبهة اللبنانية فإنه يريد للقرار ٢٤٢ ان يطبق كاملا على الأراضي الفلسطينية ٠

ثالثا: العمق العربي والإسلامي والمسيحي:

طوال ايام القمة التي كانت القدس محورها الأساسي كان الوفد الفلسطيني يشرح لمحادثيه الأمريكيين الأبعاد المتعددة لقضية المدينة المقدسة مؤكدا ان القدس ليست

---

(١) اكرم هنيه، أوراق كامب ديفيد، الأيام، شركة مؤسسة الأيام للصحافة والنشر والتوزيع، رام الله، آب ٢٠٠٠م، ص ٥١ ٠

(٢) نور احمد عبد المنعم نور، القدس في مفاوضات كامب ديفيد، مجلة الدفاع، القاهرة، العدد ١٧٠ سبتمبر ٢٠٠٠م، ص ٢٤ ٠

مدينة فلسطينية فقط بل انها مدينة عربية وإسلامية ومسيحية فإذا كان لا بد من اتخاذ قرار حول القدس فيجب استشارة السنة والشيعة وجميع الدول العربية وعشرات الدول الإسلامية بدءا من إيران وباكستان واندونيسيا مروراً ببنغلاديش وانتهاء بنيجيريا ٠

وفي نفس الوقت كان الوفد الفلسطيني يطلع يوميا وزراء خارجية عدد من الدول العربية والاسلامية على تطور المفاوضات ويأخذ رأيهم بهذا التطور٠[1]

وخلال المفاوضات تم التأكيد على ما يلي:

أ – تثبيت استحالة التوصل الى أي اتفاق لا يعالج قضية القدس ٠

ب – تم إسقاط فكرة (ابو ديس العاصمة) عندما كان يتحدث الوفد الفلسطيني ان القدس هي البلدة القديمة (القدس الشرقية) وبواباتها والمعراره والشيخ جراح وشارع صلاح الدين والصوانه ووادي الجوز والطور وسلوان وراس العامود ٠

جـ – رفض الوفد الفلسطيني اي تفتيت او تجزئة لموضوع المدينة المقدسة مشددا على المطلب الفلسطيني المصر على استرداد السيادة الفلسطينية عليها٠

وكان الوفد الأمريكي خلال القمة قد طرح سيادة فلسطينية على الحي الإسلامي والحي المسيحي في حين يتم ضم الحي الارمني والحي اليهودي لإسرائيل وبالنسبة للحرم تكون السيادة الإسرائيلية على أسفله والسيادة الفلسطينية على سطح الأرض ويمنح مجلس الأمن والمغرب (رئيس لجنة القدس) وصاية للدولة الفلسطينية لادارة الحرم كما تضمنت الأفكار سيادة فلسطينية على الاحياء الخارجية من القدس الشرقية ونظاماً خاصاً يطبق على الأحياء الداخلية يمنح سلطات وظيفية للفلسطينيين٠[2]

---

(١) اكرم هنيه، مرجع سابق، ص ٥٣

(٢) المرجع السابق، ص ٥٦

المطلب الثاني : الموقف الإسرائيلي

أعلن ايهود باراك رئيس الوزراء الإسرائيلي منذ توليه السلطة انه لن ينفذ مزيدا من الانسحابات الإسرائيلية المقررة في اتفاقات اوسلو وحجته في ذلك ان تسليم الارض للفلسطينيين يفقد المفاوض الإسرائيلي ورقة المساومة لتحقيق المطالب التي يريد موافقة الجانب الفلسطيني عليها ٠وبعد اشهر من المفاوضات حول الحل النهائي أسفرت المفاوضات عن اقتراح إسرائيلي للحل النهائي يتضمن تقسيم الضفة الغربية الى ثلاثة كانتونات وضم ما يقارب من ٤٠٪ من الأراضي الفلسطينية الى اسرائيل وقد تم رفض هذا المقترح الإسرائيلي ثم جرت محاولة أخرى للتفاوض السري في ستوكهولم تولاها احمد قريع ابو علاء رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني آنذاك ولم تسفر عن أي تغيير جوهري في الموقف الإسرائيلي وفي كل هذه المفاوضات كان الإسرائيليون يرفضون الحديث عن موضوع القدس ويقولون ان هذا الموضوع يجب ان يترك للقادة من اجل البت فيه٠[١]

وحين ذهب باراك الى قمة كامب ديفيد كان يحمل معه اقتراحاً إسرائيليا جديدا حول موضوع القدس يقبل حسب نظرية معقدة ان تكون القدس عاصمة للدولة الفلسطينية المقترحة ٠ وقدم الإسرائيليون تحت ستار هذا الاقتراح اقتراحات تشبه الألاعيب البهلوانية بشأن المدينة وتقسيماتها وأنماط السيادة فيها، كانوا يتحدثون عن مدينة موحدة يجري تقسيم الجزء الشرقي المحتل عام ١٩٦٧ الى ثلاث مدن مرة تحت تسمية "ألف" و "ب" و "ج"، ومرة ثانية تحت اسم سيادة وحكم ذاتي، ومرة ثالثة تحت اسم سيادة عليا وسلطة فعلية، ومرة رابعة تحت اسم سيادة فوق الأرض وسيادة تحت الأرض، ومرة خامسة تحت اسم سيادة إسرائيلية وسيادة دولية ولكن كل هذه التسميات لم تكن سوى حيل قانونية او لفظية لإبقاء السيادة الإسرائيلية على المدينة المقدسة ٠

---

(١) بلال الحسن، الخداع الاسرائيلي، رؤية فلسطينية لمفاوضات كامب ديفيد وتوابعها، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الاولى ٢٠٠٣م، ص ١٠-١١ ٠

وقد رفض الجانب الفلسطيني هذه المقترحات في حين استمر الخلاف حول موضوع القدس منذ بداية المفاوضات الى نهايتها وترافق ذلك مع خلاف حول القضايا الرئيسية الأخرى ·

ووضع الوفد الفلسطيني المطالب الإسرائيلية بشأن القدس في وثيقة رسمية جاء فيها ان الإسرائيليين قسموا القدس خلال المؤتمر الى أقسام عدة وأعطوا لكل قسم صفة قانونية مختلفة[1]:

١ - القدس داخل السور:

- الحرم الشريف: السيادة لإسرائيل وللفلسطينيين الرعاية عليه فقط ·
- الأحياء الإسلامية والمسيحية والارمني: سيادة إسرائيلية ·
- مجمع للرئاسة داخل الحي الاسلامي يتمتع بالسيادة الفلسطينية ·

٢ - القدس خارج السور:

- سيادة إسرائيلية مع صلاحيات بلدية تمارسها بلدية قرية ابو ديس على هذه الأحياء·
- قرى محيطة بالقدس عليها سيادة فلسطينية ·
- للإسرائيليين طريق يربط المناطق التي لها سيادة عليها عبر قرى القدس
- للفلسطينيين طريق يصل الى الحرم الشريف فقط ويأتي من الخارج.

استمرت حكومة باراك حوالي ١٨ شهراً، وبعد هزيمته في الانتخابات الإسرائيلية لرئاسة الحكومة الإسرائيلية أمام ارئيل شارون اعلنت حكومة باراك خلال اجتماعها

---

(١) المرجع السابق ن ص ٥١-٥٢ ·

الأسبوعي[1] المنعقد في ٢٠٠١/٢/١١ ان الاقتراحات التي قدمت خلال المفاوضات الأخيرة أصبحت لاغية حينما صوت الوزراء على اعلان لباراك ينص على ان مقترحات السلام التي عرضها الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون وبحثت خلال مفاوضات طابا في كانون الثاني من عام ٢٠٠١م أصبحت لاغية ولا تلزم الحكومة المقبلة برئاسة زعيم حزب الليكود ارئيل شارون ٠

وبعد انتخاب شارون خاطب باراك رئيس الوزراء الجديد قائلا: "ان الحكومة التي انهت ولايتها تترك لك طاولة نظيفة من أية التزامات كي تحاول دفع السلام والأمن الى الامام بناء على اسلوبك "[2]،

المطلب الثالث: مواقف الاطراف الخارجية

أولاً – المواقف الدولية: وتشمل مواقف الدول المعنية مباشرة بالصراع في المنطقة وأهمها الولايات المتـ دة الأمريكية وروسيا والاتحاد الأوروبي.

الموقف الامريكي:

بذلت الولايات المتحدة جهدا كبيرا خلال قمة كامب ديفيد الثانية للوصول الى اتفاق يسجل للرئيس الأمريكي بيل كلينتون قبل نهاية ولايته غير ان هذه الجهود وصلت الى طريق مسدود بسبب انسجام الموقف الأمريكي مع الموقف الإسرائيلي في خطوطه الرئيسية وأهدافه البعيدة في مختلف قضايا الوضع النهائي ٠

وقد تقدمت الولايات المتحدة خلال المؤتمر بعدة مقترحات حول القدس الا ان هذه المقترحات رفضت من الجانب الفلسطيني لأن الموقف الفلسطيني كان يستند الى عدم قبول اي شيء يقل عن السيادة الفلسطينية على جميع مناطق القدس المحتلة عاد

---

(١) نزار ايوب، مرجع سابق، ص ١٣٤

(٢) المحامي غلعاد شير، قاب قوسين او أدنى من السلام، تفاصيل مفاوضات كامب ديفيد (٢)، ترجمة ب عقيلي، دار الجليل للنشر والدراسات والابحاث الفلسطينية، عمان، الطبعة الاولى، ٢٠٠٢م، ص ٨٠.

١٩٦٧م وفي مقدمتها الحرم القدسي الشريف ٠

وفي اليوم الأخير من قمة كامب ديفيد اي في الخامس والعشرين من شهر تموز / من عام ٢٠٠٠م طرح الرئيس كلينتون اقتراحه النهائي بشأن القدس لعله يحظى بقبول من الجانب الفلسطيني الا ان هذا المقترح رفض فلسطينيا ٠ وينص المقترح الأمريكي على ما يلي[١]:

١- تمنح لجنة مكونة من مجلس الأمن والمغرب (رئيسة لجنة القدس) الدولة الفلسطينية "وصاية سيادية" على الحرم القدسي في حين تحتفظ إسرائيل بالوصاية المتبقية ٠

٢- يكون الحيان الإسلامي والمسيحي في البلدة القديمة تحت السيادة الفلسطينية ويضم الحيان اليهودي والارمني لإسرائيل ٠

٣- يتمتع الفلسطينيون بحكم ذاتي وظيفي في ما يسمى الأحياء الداخلية والمعراره، صلاح الدين، واد الجوز، الشيخ جراح، راس العامود، الطور والصوانة٠

٤- تنضم بقية الأحياء الخارجية للقدس الى السيادة الفلسطينية او يمكن ان تسود السيادة الفلسطينية في الاحياء الداخلية في حين يعتمد نظام خاص للبلدة القديمة يتم الاتفاق على تفاصيله ٠

ورغم فشل القمة كان هناك اعتقاد لدى الجانب الأمريكي بحدوث شيء عميق في كامب ديفيد فقد كسرت المحرمات حسب اعتقادهم المتعلقة بالبحث الجاد للقضايا الأساسية مثل القدس واللاجئين والحدود ولم تعد القدس على وجه الخصوص شعاراً فقد ازيل عنها الغموض ويمكن بحثها[٢] وخلق احتمالات للوصول الى حلول تتوافق مع الخطوط التي تم استعراضها في القمة ٠ لكن الرئيس كلينتون اختار في الأيام الأخيرة من فترة ولايته ان يتقدم بمجموعة من الاقتراحات تميزت بالانحياز الى إسرائيل وأدلى

---

(١) اكرم هنية، مرجع سابق، ص ٨٠

(٢) دنيس روس، مرجع سابق، ص ٨٧٥

بها في السابع من كانون الثاني عام ٢٠٠١ أمام منتدى السياسة الإسرائيلي في نيويورك تضمنت النقاط التالية[١]:

- استحالة التوصل الى حل حقيقي للصراع دون قيام دولة فلسطينية ذات سيادة تأخذ بالاعتبار متطلبات الأمن الإسرائيلية والواقع الديمغرافي ٠
- سيادة فلسطينية على قطاع غزة ومعظم الضفة الغربية على ان يتم ضم الكتل الاستيطانية الى إسرائيل مع ضمان احتواء الأراضي التي تقوم عليها تلك الكتل على اكبر عدد من المستوطنين وأقل عدد ممكن من العرب ٠ ولجعل هذا الامر ممكن التحقيق هناك حاجة لمبادلة بعض الأراضي ٠
- حل قضية اللاجئين على أساس السماح لهم بالعودة الى الدولة الفلسطينية اما الذين يرغبون بالعيش في أماكن أخرى فيجب تمكينهم من ذلك بموافقة الدول صاحبة السيادة بما في ذلك إسرائيل ٠
- ضرورة ان يحصل اللاجئون على تعويضات من المجتمع الدولي نتيجة للخسائر التي تكبدوها ٠
- حصول الطرف الإسرائيلي على ضمانات أمنية دائمة ٠
- بقاء القدس مدينة مفتوحة غير مقسمة يتمتع فيها الجميع بحرية التنقل والعبادة٠
- يجب ان تضم القدس عاصمتي الدولتين المعترف بهما دولياً ٠
- يصبح كل ما هو عربي فلسطيني وكل ما هو يهودي إسرائيلي ٠

لكنه وبعد وصول جورج بوش الابن الى السلطة في الولايات المتحدة اعلنت ادارته عدم موافقتها على مقترحات الرئيس كلينتون وانها لم تعد تشكل مقترحاً رئاسياً امريكياً٠

---

(١) نزار ايوب، مرجع سابق، ص ١٤٥ – ١٤٦ ٠

الموقف الاوروبي:

لم يتغير الموقف الأوروبي منذ نص اعلان المجلس الأوروبي بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط الصادر في ١٩٩٦/٦/٢٢ على اهمية مناقشة قضية القدس من قبل الأطراف المعنية نظراً لأهميتها بنظر هذه الأطراف والأسرة الدولية وضرورة مراعاة الحقوق القائمة في المؤسسات الدينية.[١]

ورغم أهمية الدور الأوروبي في مسيرة التسوية السلمية في الشرق الأوسط فيما يتعلق بالتمويل الا انه لم يستطيع تبني دور مستقل عن الدور الأمريكي ٠ وقد أكد الاتحاد الأوروبي على ضرورة تطبيق القرارات الدولية بخصوص قضية فلسطين وأهمها القرارات ٢٤٢، ٣٣٨ وعلى حق الفلسطينيين في تقرير المصير وعلى حقهم في اقامة دولتهم[٢] ٠

كما أكدت الدول الأوروبية عقب مفاوضات كامب ديفيد على ضرورة استمرار التفاوض وعلى ان أي اتفاقية لتحديد وضع القدس يجب ان تراعي ضمان حرية الوصول للأماكن المقدسة ٠

الموقف الروسي:

ظلت روسيا بمنأى عن الاتصالات بين الأطراف بصورة مباشرة لاستئناف المفاوضات الا من خلال اللجنة الرباعية الدولية التي شكلت بعد قمة كامب ديفيد بعامين وأعدت ما سمي بخارطة الطريق ٠

ومع ذلك لم يطرأ اي تغيير جوهري على الموقف الروسي الذي ظل يؤكد على ضرورة الاحترام المطلق للميراث الثقافي والديني لكل أمة وضمان حرية العقيدة الدينية لجميع

---

(١) مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد ٢٨، خريف ١٩٩٦م، ص ٢٤٠ – ٢٤١

(٢)ابراهيم ابو جابر ومجموعة مؤلفين، قضية القدس ومستقبلها في القرن الحادي والعشرين، مركز دراسات الشرق الاوسط، عمان، الطبعة الثالثة. ٢٠٠٢. ص ٢٥٤

الطوائف وضمان حرية الوصول الى جميع الأماكن المقدسة في القدس.[1]

ثانيا: المواقف العربية والإسلامية:

خلال قمة كامب ديفيد كان الرئيس الأمريكي بيل كلينتون يتحدث بين الحين والآخر مع عدد من الزعماء العرب محاولاً دفعهم للضغط على الجانب الفلسطيني غير ان هؤلاء الزعماء لم يقوموا بما طلب منهم كلينتون[2]، فمن اتصل منهم مع الجانب الفلسطيني كان يسأل اولاً عن حقيقة الأمر ثم يعلن تأييده بلا حدود للموقف الفلسطيني وقد ساعد في الامر ان الرئيس الفلسطيني كان حريصاً منذ اليوم الأول على انتظام الاتصال مع الأطراف العربية والإسلامية الدولية لوضعها في صورة القمة.

موقف الجامعة العربية والقمم العربية:

المواقف العربية لم تتغير منذ احتلال القدس عام سبعة وستين حيث وافقت الدول العربية على قرار ٢٤٢ وبدأت تطالب بانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧م ومنها القدس الشرقية، كما اكدت على حق الفلسطينيين في إعلان دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.[3]

ويلاحظ ان قرارات القمة العربية بقيت على حالها فيما يتعلق بهذه القضية بما في ذلك مشروع السلام العربي الذي أقر في قمة فاس بالمغرب عام ١٩٨٢ والقمة العربية التي عقدت في ٢١ – ٢٢/١١/٢٠٠٠م في القاهرة، حيث أكد البيان الختامي على دعم موقف دولة فلسطين والذي يستند الى التمسك بالسيادة على القدس الشرقية بما فيها الحرم القدسي الشريف وجميع الأماكن المقدسة الاسلامية والمسيحية التي

---

(١) المرجع السابق، ص ٢٥٥.

(٢) اكرم هنيه، مرجع سابق، ص ٦٤ – ٦٥

(٣) عمرو موسى، مستقبل القدس من منظور عربي، بحث منشور في مركز الدراسات العربي – الاوروبي، دار بسان، بيروت، الطبعة الاولى، ص ٢٥٩ – ٢٦٠

تشكل جزءاً من الأراضي الفلسطينية المحتلة وبالقدس الشريف عاصمة لدولة فلسطين المستقلة.[1]

كما نصت المبادرة العربية التي اقرت في قمة بيروت عام ٢٠٠٢م على اقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف .

وقد تكرر التأكيد على المبادرة العربية في القمم العربية الدورية التي تعقد كل عام وآخرها قمة الرياض التي عقدت في ٢٠٠٧/٣/٢٨ والتي أقرت ضرورة تفعيل المبادرة وتكليف اللجنة العربية الخاصة بالمبادرة بتشكيل فرق عمل لاجراء الاتصالات الدولية اللازمة لتسويق هذه المبادرة .

موقف منظمة المؤتمر الإسلامي (القمة الإسلامية)

أنشأت منظمة المؤتمر الإسلامي في الأصل دفاعاً عن القدس وحماية المقدسات وعلى خلفية محاولات إحراق المسجد الأقصى في ١٩٦٩/٨/٢١م وهو ما انعكس في القرارات العديدة التي اتخذتها المنظمة والتي شددت على أهمية مدينة القدس بالنسبة للمسلمين ودعت الى بذل أقصى الجهود من اجل تحريرها كما أكدت على تمسك المسلمين بمدينة القدس الشريف وإصرارهم على ان القدس لن تكون موضع مساومة او تنازلات .

كما دأبت المنظمة على رفض السياسة الإسرائيلية التي تكرس الأمر الواقع في المدينة كعاصمة للكيان الصهيوني كما دعت المجتمع الدولي الى حمل اسرائيل على عدم إجراء اي تغيير من شأنه المساس بنتيجة المفاوضات النهائية والالتزام بالقرارات الدولية ذات الصلة.[2]

وفي اخر قمة إسلامية استثنائية عقدت في مكة المكرمة في ٧ – ٨ كانون الأول عام

---

(١) ابراهيم ابو جابر، مرجع سابق، ص ٢٤٩

(٢) ابراهيم ابو جابر، مرجع سابق، ص ٢٥٠

٢٠٠٥م أكد المؤتمر " اهمية قضية فلسطين باعتبارها القضية المركزية للأمة الإسلامية " وعليه فإن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية والفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما فيها القدس الشرقية والجولان السوري واستكمال الانسحاب الإسرائيلي من باقي الأراضي اللبنانية المحتلة ٠ كما يجب بذل الجهود من اجل استعادة القدس والمحافظة على طابعها الإسلامي والتاريخي وتوفير المواد الضرورية للحفاظ على المسجد الأقصى وباقي الأماكن المقدسة وحمايتها والتصدي لسياسة التهويد الإسرائيلية للمدينة ودعم وقفية صندوق القدس٠[١]

(1) www.islamicsuumit.orgsa/95-. snx

المبحث الثالث

سير المفاوضات وتعثرها

عقب فشل قمة كامب ديفيد لم تنقطع الاتصالات بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي للمحافظة على استمرار العملية التي جرت في كامب ديفيد حيث كان الجانب الفلسطيني يرغب في استغلال وجود عناصر تؤيد تحقيق السلام في حكومة باراك في حين شعر المفاوضون الاسرائيليون بأن التوصل الى اتفاق مع الفلسطينيين هو السبيل الوحيد لبقاء حكومة باراك التي فقدت اغلبيتها بانسحاب حزب شاس منها ٠

وقد انشئت قناة سرية بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي بعلم الجانب الامريكي حيث بدأت هذه القناة بلقاء المفاوضين من الجانبين يوميا تقريبا طوال شهري آب وايلول عام ٢٠٠٠م حيث بحثت مقاربة عملية لكل الاحياء في القدس الشرقية[١] كما كان الجانبان يحاولان الإجابة على عدة اسئلة مهمة منها:

ما هو القانون الذي سيطبق في كل حي ؟ كيف سيتم تنسيق الاجراءات الأمنية؟ كيف ستبقى المدينة موحدة حتى بعد تولي المسؤوليات الوظيفية في الاحياء المختلفة؟ وقد حقق الجانبان تقدما في المسائل المتعلقة بالقدس لكن سرعان ما عجزوا عن احراز اي تقدم في المسائل الأمنية ٠

وجرت بعد ذلك اتصالات بمساعدة دينس روس المبعوث الامريكي الى الشرق الاوسط في كل من تل ابيب ورام الله ونيويورك الا ان زيارة ارئيل شارون زعيم حزب الليكود للمسجد الاقصى والتي أدت الى وقوع الانتفاضة حولت اتجاه الاتصالات الى

---

(١) دنيس روس، مرجع سابق، ص ٨٧٨ وما بعدها ٠

كيفية وقف العنف من الجانبين ٠

وعقدت قمة في باريس في الرابع من تشرين الأول من العام نفسه حضرها باراك وعرفات ومادلين اولبرايت وزيرة الخارجية الامريكية الا ان القمة لم تسفر عن تحقيق تقدم عدا عن تشكيل لجنة لتقصي الحقائق حول اندلاع اعمال العنف (الانتفاضة) برئاسة جورج تينيت مدير المخابرات الامريكية ٠

ثم عقدت بعد ذلك قمة في ٥/١٠/٢٠٠٠م في شرم الشيخ حضرها الرئيس الامريكي بيل كلينتون والرئيس المصري حسني مبارك وجلالة الملك عبد الله بن الحسين والأمين العام للامم المتحدة كوفي عنان وخافيير سولانا منسق الاتحاد الاوروبي لم تسفر سوى عن اصدار بيان يتحدث عن وقف العنف وتسهيل الطريق نحو استئناف المفاوضات بين الجانبين ٠

كما عقدت قمة أخرى في شرم الشيخ يوم ١٦/١٠/٢٠٠٠م انتهت دون توقيع اتفاق بين المشاركين حيث حضرها الرئيسان الامريكي والمصري والفلسطيني ورئيس وزراء اسرائيل وجلالة الملك عبدالله بن الحسين ٠

لكن القمة اكدت ضرورة السعي لتحقيق السلام الشامل والعادل ووقف العنف وتطوير لجنة تقصي الحقائق حول الاحداث ٠ وبعد ذلك بأربعة أيام عقدت القمة العربية الطارئة في القاهرة في ٢١/١٠/٢٠٠٠ ٠

ورداً على قرارات القمة الداعمة للشعب الفلسطيني اعلن باراك تجميد المفاوضات مع الفلسطينيين٠[١]

وبعد ذلك جرت اتصالات متعددة أبرزها:

- لقاءات أجراها الرئيس كلينتون شخصيا مع كل من الرئيس عرفات ومع باراك

---

(١) بلال الحسن، مرجع سابق، ص ٧٢ — ٧٣

يوم ٢٠٠٠/١١/٩م مع عرفات و ٢٠٠٠/١١/١٢م مع باراك المح خلالها كلينتون الى امكانية اجراء تعديلات على السقف الاسرائيلي الذي طرح في كامب ديفيد.

- محادثات تمهيدية اجراها دينس روس المبعوث الامريكي الى الشرق الاوسط يوم ٢٠٠٠/١١/١٥م سعيا لعقد قمة ثلاثية تضم باراك وعرفات وكلينتون .
- جولة قام بها وزير الدفاع الامريكي في المنطقة وليام كوهين في اواخر شهر تشرين الثاني ٢٠٠٠م كرر خلالها الاعلان ان كلينتون سيواصل مساعيه للتوصل الى تسوية دائمة .

في ٢٠٠٠/١٢/٢٠م بدأت جولة جديدة من المفاوضات بمشاركة وفدين فلسطيني واسرائيلي بإشراف دينس روس وانتهت ثلاثة ايام من المفاوضات باجتماع الوفدين مع الرئيس الامريكي الذي عرض فيه مشروعه الخاص لصيغة الحل النهائي (٢٠٠٠/١٢/٢٣) وهو المشروع الذي عرف اعلاميا باسم " ورقة كلينتون" وطلب من كل من الطرفين تقديم رأيه بها قبولا او رفضاً .

وتضمنت ورقة كلينتون حول القدس ما يلي(١):

"سيطبق كل ما هو عربي فهو فلسطيني وكل ما هو يهودي فهو اسرائيلي على احياء القدس الشرقية على ان يحكم تواصل الاحياء الإسرائيلية والفلسطينية الترتيبات النهائية وينطبق المبدأ نفسه على المدينة القديمة مع وجود ترتيبات خاصة لحكم هذه المنطقة الصغيرة التي تبلغ مساحتها كيلومترا مربعا واحدا . وبشأن الحرم تعرض البدائل التالية:

- يحصل الفلسطينيون على السيادة على أرض الحرم ويحصل الاسرائيليون على السيادة على الحائط الغربي وأما على قدس الاقداس الذي يمثل الحائط الغربي جزءاً منه وإما على الحيز المقدس الذي يشكل جزءاً منها أو:

---

(١) دنيس روس، مرجع سابق، ص ٩٢٤ وما بعدها .

- يكون للفلسطينيين السيادة على الحرم وللاسرائيليين السيادة على الحائط الغربي على ان يتقاسم الطرفان السيادة الوظيفية على الحفريات ٠

وفي الوقت الذي وافقت فيه حكومة باراك على المقترحات الامريكية مع بعض التحفظات ارسلت السلطة الفلسطينية رسالة تحفظات فلسطينية تطلب الرد على عدد من التساؤلات وبشأن القدس تضمنت الرسالة الفلسطينية ما يلي[1]:

- الصياغتان الامريكيتان حول الحرم تطرحان عددا من الاشكالات:

- يعترف المقترح الامريكي بالسيادة الاسرائيلية تحت الحرم حيث يلمح الى ان لاسرائيل الحق بالحفر خلف الحائط (وهي ذات المنطقة التي تقع تحت الحرم لكنها تتخلى طواعية عن هذا الحق، ان مصطلح الحائط الغربي يمتد الى منطقة تتعدى الحائط الغربي وتضم النفق الذي فتحه بنيامين نتنياهو عام ١٩٩٦م وأدى الى مواجهات دامية ٠

- المقترح الامريكي (المناطق العربية للفلسطينيين واليهودية لاسرائيل) لا يمكن توفيقه مع مبدأ الحد الأقصى من التواصل الجغرافي للجانبين وسيؤدي الى جزر فلسطينية متقطعة داخل المدينة وتواصل جغرافي لاسرائيل ٠

- إسرائيل تطالب بالسيادة على عدد من المواقع الدينية غير المحددة جغرافياً في القدس وترفض تقديم خرائط توضح مطالبها في القدس وهذا يعزز المخاوف الفلسطينية ٠

- ان اي حل مقبول فلسطينيا يجب ان يضمن التواصل الجغرافي بين المناطق الفلسطينية في القدس من جهة وبقية الأراضي الفلسطينية من جهة اخرى لضمان حرية الحركة ضمن الدولة الفلسطينية وحرية الوصول للعبادة والعرض الأمريكي لا يشير الى هذا المبدأ الأساسي ٠

---

(١) بلال الحسن، مرجع سابق ن ص ٩٠

وبناء على طلب من الرئيس التونسي زين العابدين بن علي عقد الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات اجتماعا اخر مع الرئيس الأمريكي بيل كلينتون في الثاني من كانون الثاني ٢٠٠١ غير ان اللقاء لم يسفر عن التوصل الى اتفاق٠[١]

مفاوضات طابا

كان ايهود باراك غارقاً في العملية الانتخابية وكانت كل التوقعات تشير الى خسارته امام زعيم الليكود ارئيل شارون ولكنه أمر المفاوضين الإسرائيليين للذهاب الى طابا لعله يحقق مكسباً سياسياً قبل الانتخابات او لتثبيت شارون القادم لرئاسة الحكومة باتفاقات ملزمة ٠

وعند نهاية المفاوضات يوم ٢٠٠١/١/٢٧م صدر بيان مشترك ابرز تفاؤلا غير مألوف وهو ان الجانبين يعلنان انهما لم يكونا في اي وقت مضى اقرب من هذا الوقت للتوصل الى اتفاق وان الفجوات المتبقية يمكن تصنيفها عند استئناف المفاوضات بعد الانتخابات الاسرائيلية٠[٢]

ولكن هذه التصريحات التي لم يعقبها نشر وثيقة رسمية عن مفاوضات طابا تلاشت كلها يوم ٦ شباط ٢٠٠١م إذ خسر ايهود باراك الانتخابات وفاز بها ارئيل شارون وحزب الليكود وكان المعنى السياسي لهذا الفوز ان نهج التسويات السياسية كما كان على عهد باراك قد انتهى وان نتائج مفاوضات طابا وما قبلها كامب ديفيد لم تعد مرجعاً تستند اليه الحكومة الاسرائيلية الجديدة ٠

---

(١) دنيس روس، مرجع سابق، ص ٩٢٨ — ٩٢٩

(٢) بلال الحسن، مرجع سابق، ص ٩٨ — ٩٩

المطلب الأول: نظرة تحليلية عامة للسلوك التفاوضي

يسيطر مفهوم (أمن اسرائيل) على التفاوض الاسرائيلي سيطرة واضحة وشاملة حتى ان المفاوض الاسرائيلي يستبيح قواعد القانون الدولي وارادة المجتمع الدولي وقرارات الأمم المتحدة والمفاهيم والاخلاق العامة متذرعاً بمفهوم الأمن ومستخدماً اياه في احيان كثيرة استخداماً تعسفياً وعشوائياً وعدوانياً من أجل ان يصل الى اغراضه .

ومن هذا القبيل فسرت اسرائيل عبارة الحدود الآمنة في القرار ٢٤٢ تفسيراً يبيح ويبرر لها القيام بفعلين: ضم اراض احتلتها في حرب عام ١٩٦٧ والتمسك بنظرية العمق الاستراتيجي من خلال توسيع مدى ذلك العمق ليتفاعل ويتطابق مع مفهوم السيطرة والهيمنة والتدابير الأمنية (مثل المناطق المجردة من السلاح والانذار المبكر) وغيرها.[1]

وفي المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية التي جرت قبل كامب ديفيد وخلالها وبعدها يبدو ان ايهود باراك رئيس الوزراء الاسرائيلي كان يؤمن بالحل النهائي الذي ينجز دفعة واحدة وهو ما سعى اليه من وراء الاصرار على تجميد تنفيذ اتفاقات اوسلو والاصرار على عقد قمة كامب ديفيد واعتماده في المفاوضات على عدم الكشف عن مواقفه النهائية حتى للامريكيين الامر الذي دفع الفلسطينيين ايضا الى عدم الكشف بدورهم عن النهايات التي يمكن ان يقبلوا بها ثم جاء التناغم الامريكي الاسرائيلي ليزيد من شكوك الفلسطينيين ودفع الأمور نحو الفشل .

وقد تحدد موقف باراك على ثلاثة مبادئ [2]:

---

(١) هيثم الكيلاني، مرجع سابق، ص ١٧

(٢) مقال بعنوان " تراجيديا الأخطاء " The New York review of books، نيويورك، روبير ماليه (مستشار البيت الأبيض في المفاوضات وحسن آغا مستشار القيادة الفلسطينية في مفاوضات أوسلو ٢٠٠١/٨/٩، ونشر المقال في جريدة الحياة، لندن، ٢٠٠١/٧/٢٠ باتفاق خاص مع المجلة الأمريكية.

أ – الكره العميق لمفهوم الخطوات التدريجية والمرحلية ٠

ب – قناعته ان القيادة الفلسطينية لن تقدم تنازلاً تاريخياً الا بعد ان تتكشف كل الامكانات الأخرى ٠ وتجدها غير مقبولة ٠

جـ - قناعته ان الرأي العام الاسرائيلي سيؤيد اتفاقا مع الفلسطينيين حتى لو انطوى على تنازلات كبيرة اذا كان هذا الاتفاق نهائيا ويؤمن لاسرائيل وضعاً هادئاً ٠

ولهذا فقد رفض باراك تنفيذ اعادة الانتشار الثالثة في الضفة الغربية التي تم الاتفاق فيها مع حكومة بنيامين نتنياهو ورفض اطلاق سراح المعتقلين والاستمرار في توسيع المستوطنات القائمة ٠

وكان دافع باراك لعدم الاقدام على هذه الخطوات تخوفه من التنازل عن اوراقه ثم لا يحصل على شيء من مفاوضات الوضع النهائي اي ان السبيل الافضل لدى باراك هو تقديم كل التنازلات والمكاسب في صفقة واحدة شاملة وكان باراك معنياً بالتأكيد على ثلاث نقاط:

١ - الكل او لا شيء اي التفاوض على صفقة شاملة تقبل او ترفض ٠

٢ - افهام القيادة الفلسطينية انه ليس هناك طريق ثالث او مراحل انتقالية ٠

٣ - هناك طريق واحد يؤدي الى الاتفاق او المواجهة ٠

وفي هذا الاطار كان ينطلق الموقف التفاوضي الاسرائيلي من المساومة على ارض الضفة الغربية وقطاع غزة وينطلق من ان القرار ٢٤٢ ليس للتنفيذ (تنفيذ الانسحاب) بل للتفاوض عليه من اجل رسم حدود جديدة لاسرائيل تكون آمنة ويمكن الدفاع عنها ٠[١]

وبهذا الصدد يقول أحد المحللين الاسرائيليين ان المفاوض الاسرائيلي سمح لنفسه

---

(١) بلال الحسن، مرجع سابق، ص ١١٦ – ١١٧

باعادة صياغة القرار ٢٤٢ على انه لا ينص على الانسحاب بل على مفاوضات تهدف الى الاتفاق على حدود آمنة ومعترف بها بينما كانت مواقف الفلسطينيين تستند على قاعدة القرار ٢٤٢ ومن هنا كانت نية باراك الالتفاف على هذا القرار وتحويل اتفاقه مع الفلسطينيين الى اتفاق حول تفسير القرار ٢٤٢ ٠

وفي كل جولات المفاوضات كان المفاوض الفلسطيني يبرز شكوكه العميقة بسياسة باراك وتخوفه من التناغم الاسرائيلي الامريكي الذي كان واضحا امامه بطريقة عملية وأدى ذلك الى احساسه بأنه كان يواجه فخاً وانشغل بمحاولات الافلات منه واستنكف لذلك عن تقديم مقترحات مقابلة للمقترحات الاسرائيلية الامريكية حتى يعرف اولا نهايات المواقف الاسرائيلية وهي نهايات لم يكشف عنها باراك ابدا ولذلك كان طبيعيا ان تنتهي المفاوضات الى الفشل ٠

وفي هذا الصدد كان المسؤولون الفلسطينيون يؤكدون ان الاساس في تفاوض الاسرائيليين حول مبدأ المساومة والسعي الى حل وسط ويجوز بالتالي تقديم اقتراحات ومقترحات مضادة وهو ما كان يريده الاسرائيليون وما كان يلح عليه كلينتون، ولكن الفلسطينيين رفضوا هذا المنهج واصروا على الرفض فقد انطلق الموقف الفلسطيني من اعتبار ان اقتراحاتهم هي ما تنص عليه قرارات الشرعية الدولية ولا حاجة بعد الاستناد الى هذه القرارات لتقديم اي اقتراحات مضادة للاقتراحات الاسرائيلية ولذلك فإن مطالبتهم مثلا بالانسحاب الاسرائيلي الكامل الى حدود ١٩٦٧م لم يكن تعنتاً كما يصفه الاسرائيليون بل تطبيقاً لقرارات الشرعية الدولية ٠

لقد كانت المفاوضات تدور حول مبدأين متناقضين مبدأ المساومة ومبدأ تنفيذ قرارات الشرعية الدولية والتصادم بين هذين المبدأين هو الذي أدى الى فشل المفاوضات ٠

المطلب الثاني: اسباب التعثر

من خلال دراسة تطور المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية وخاصة حول قضايا الوضع النهائي والتي فشلت في التوصل الى اتفاق تاريخي ينهي النزاع فإنه يمكن رصد الاسباب التالية الرئيسية للتعثر او فشل هذه المفاوضات:

١-فشل مؤتمر كامب ديفيد وما بعده من مفاوضات يعود الى تعنت الجانب الاسرائيلي وعدم استعداده لتقديم تنازلات حقيقية وحلول تعترف بالحقوق الفلسطينية المشروعة والتي كفلتها قرارات الشرعية الدولية بل ظل المفاوض الاسرائيلي يركز دائما على هاجس الأمن ومن ثم ما يؤمن به من روايات يهودية حول الدين والتاريخ وخاصة ما يتعلق بالقدس .

٢- ان توسط الولايات المتحدة في النزاع وانفرادها بهذه المهمة دون الدول الاخرى في العالم والامم المتحدة كان عاملاً رئيسياً في عدم تحقيق تقدم نظراً للشكوك العربية المبررة ازاء المواقف الامريكية المنحازة لاسرائيل طيلة عملية التفاوض حيث تريد لها ان تأخذ ولا تعطي .

٣-تعقيدات قضايا الحل الدائم[1]: فمن المؤكد ان القضايا التي كانت مطروحة للتفاوض في كامب ديفيد تعتبر أعقد قضايا الصراع العربي - الاسرائيلي على الاطلاق، بما لا يقارن مع كان قائما في الحالة المصرية - الاسرائيلية، او مع ما هو مطروح على المسار السوري - الاسرائيلي، وبالقطع ما ارتبط بالحالتين الاردنية واللبنانية، وبالتالي فإن ما هو ممكن على المسارات الأخرى ليس ممكنا بالضرورة (او بنفس الصورة) على المسار الفلسطيني - الاسرائيلي فمعظم القضايا المطروحة على هذا المسار ترتبط بأبعاد، اما تاريخية دينية (القدس) تجعلها تدور حول قيم بأكثر مما تدور حول مصالح، او سياسية اقتصادية اجتماعية متعددة الاطراف (اللاجئين)

---

(١) التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٠، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠٠١، ص ٢٤٥

تطرح اشكاليات شديدة التعقيد او ذات جوانب سياسية ديمغرافية اقتصادية قانونية (الدولة، المستوطنات) تفرض تحديات مختلطة · وقد ارتبطت تلك القضايا تاريخيا وسياسيا بمجموعة من اللاءات او الثوابت التي حكمت توجهات اطرافها بشأنها بحيث اصبحت ثمة مخاطر سياسية واسعة النطاق تحيط بأية قيادة سياسية تحاول كسرها، لدرجة يبدو معها وكأن بعض تلك القضايا يمثل مشكلات بدون حل.

٤- الضغوط السياسية على المتفاوضين فقد واجهت القيادات السياسية الاسرائيلية والفلسطينية ضغوطاً عنيفة من جانب القوى السياسية والرأي العام من الجانبين حتى قبل ان تبدأ المفاوضات عمليا في كامب ديفيد · فقد كان مفهومها ان أية حلول متصورة للمشكلات المطروحة للتفاوض سوف تتضمن بالضرورة تنازلات كبيرة شديدة الوضوح، وعادة ما تكون مثل هذه الاوضاع ملائمة تماما لتحرك قوى المعارضة المتطرفة على الجانبين، والتي تكتسب مقولاتها في هذه الحالة مصداقية كبيرة في اوساط الراي العام في ظل وجود تنازلات فعلية الا ان هذه المسألة اتخذت طابعا شديد الدرامية ازاء قمة كامب ديفيد · فقبل ان يذهب باراك الى القمة كانت هناك ثلاثة احزاب يمينية قد انسحبت من الائتلاف الحكومي له، أهمها حزب شاس، ورفض وزير خارجيته ديفيد ليفي المشاركة في المفاوضات، كما قدم وزير الداخلية ناتان شارانسكي استقالته وبدأت الاغلبية المعارضة الجديدة في محاولة تكبيله بقيود تشريعية في الكنيست، بينما كانت المفاوضات تجري ·

ورغم محاولة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات اشراك المعارضة في عملية كامب ديفيد وموافقة بعض الفصائل (الديمقراطية، الشعب، النضال) على ذلك، فان توجسات واسعة النطاق قد سادت داخل الرأي العام الفلسطيني، والساحة العربية ازاء ما قد تقدمه القيادة الفلسطينية من تنازلات تتضح فجأة على ضوء خبرة الاتفاقات السرية السابقة، وحالة التعتيم التي فرضت في كامب ديفيد ·

ووضح من الهجوم الشديد الذي تعرض له باراك عقب عودته بفعل ما اعتبر تنازلات غير معقولة، والاحتفالات التي استقبل بها الرئيس الفلسطيني بفعل ما اعتبر رفض التنازل ان القطاعات الاوسع من الشعوب لم تهيأ بصورة جادة لمثل هذه الخطوات الكبرى السريعة التي قد تؤدي الى تسوية للنزاع والتي تعني ان يقدم الطرفان تنازلات للوصول الى هذه التسوية ٠

الفصل الخامس

مرحلة جمود المفاوضات وجهود تحريكها

الفصل الخامس

مرحلة جمود المفاوضات وجهود تحريكها

يشتمل هذا الفصل على مبحثين رئيسيين، ويتضمن المبحث الأول الاتصالات الثنائية والجماعية التي جرت في فترة ما بعد قمة كامب ديفيد لاستئناف المفاوضات التي جمدت بسبب عدم التوصل الى اتفاق.

فيما يعرض المبحث الثاني لانتفاضة الأقصى والظروف التي اندلعت بها وأسبابها وتأثير الانتفاضة على المواقف التفاوضية للأطراف.

المبحث الاول

الاتصالات الثنائية والجماعية لاستئناف المفاوضات

عندما بدأت ادارة جورج بوش الابن مسؤولياتها في كانون ثاني ٢٠٠١م نظرت الى الصراع العربي الإسرائيلي من منظار مختلف وغيرت اتجاهها بشكل جذري . وفي حين ان التدخل المكثف ميز دبلوماسية ادارة كلينتون (وادارة بوش الأب أيضا) اتخذت ادارة بوش الجديدة قرار الابتعاد عن هذا الصراع فلم يعد هناك مبعوث لعملية السلام بل ان عبارة عملية السلام حذفت من المعجم الخاص والعام في الأشهر الأولى من اعمال تلك الإدارة .

ويبدو ان هناك العديد من الفرضيات المهمة التي توجه هذا النهج الجديد ومنها ان ادارة كلينتون أخطأت في رغبتها بالسلام اكثر من رغبة الفرقاء المعنيين حيث أفرط الرئيس كلينتون في تدخله وانه جرى التساهل كثيرا مع ياسر عرفات[١] وان الحكومة الإسرائيلية المنتخبة حديثا في إسرائيل بقيادة ارئيل شارون تعني ان القليل ممكن من الناحية الدبلوماسية وان المصالح الأمريكية في المنطقة مهددة من العراق اكثر مما هي مهددة من المشكلات الاسرائيلية الفلسطينية المستمرة وكان ينظر الى ان من المرجح ان يحدث التعامل مع العراق تغييرا في خريطة الشرق الاوسط اكثر من التعامل مع الصراع العربي الإسرائيلي.

---

(١) دينس روس، مرجع سابق، ص ٩٦٠

وفي تلك الأثناء كان السيناتور الأمريكي السابق جورج ميتشل قد ترأس لجنة دولية لدراسة أسباب الانتفاضة بتفويض من قمة شرم الشيخ التي عقدت في خريف عام ٢٠٠٠م وأصدرت اللجنة في ٢١ ايار عام ٢٠٠١م توصياتها لتحسين الاوضاع كما حددت الإجراءات التي ينبغي على كل من الفلسطينيين والاسرائيليين اتخاذها ٠

فبالنسبة للفلسطينيين أوصت باتخاذ جملة من التدابير الأمنية ضد الفصائل الفلسطينية التي تقوم بعمليات تفجير داخل إسرائيل ٠ وبالنسبة للإسرائيليين أوصت باتخاذ تدابير من اجل اعادة الحياة الطبيعية للفلسطينيين مثل ازالة الحواجز التي تعيق حركة الفلسطينيين وتعيق نقل البضائع وتجميد النشاطات الاستيطانية ٠ غير ان أيا من الطرفين لم ينفذ هذه التوصيات، وعقب احد التفجيرات الكبيرة التي قام بها فدائي فلسطيني وأسفر عن مقتل واحد وعشرين اسرائيلياً في ربيع ذلك العام أرسلت الادارة الامريكية مدير وكالة الاستخبارات المركزية جورج تينيت الى المنطقة للعمل مع الطرفين ٠

وأجرى تينيت مشاورات استمرت أسبوعا نتج عنها " خطة عمل تينيت الامنية " وهي عبارة عن جدول زمني واضح للخطوات التي التزم كل من الطرفين باتخاذها لكن هذه الخطة فشلت ٠

ومع تنامي الضغوط التي مارسها الزعماء العرب أرسل الرئيس بوش في آب ٢٠٠١م رسالة خاصة لولي العهد السعودي آنذاك الامير عبد الله بن عبد العزيز مصرحاً للمرة الاولى ان سياسة الولايات المتحدة ستدعم من الان فصاعدا حلاً للصراع العربي الإسرائيلي يقوم على دولتين فلسطينية وأخرى اسرائيلية، وهي الفكرة نفسها التي كررها الرئيس بوش في خطاب القاه في ٢٤ حزيران عام ٢٠٠٢م وقبل ذلك اجتاح الجيش الإسرائيلي مدن الضفة الغربية وحاصر المقر الرئيسي للرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في مدينة رام الله

وقد عطلت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ في الولايات المتحدة اي جهود لتحقيق تقدم في عملية السلام في المنطقة ·

وطوال عام ٢٠٠٢م واصل الإسرائيليون غزو المدن الفلسطينية وإعادة احتلالها فيما وافق مجلس الامن الدولي في شهر كانون الثاني من العام نفسه على القرار رقم ١٣٩٧ والذي يؤيد قيام دولة فلسطينية جنبا الى جنب مع اسرائيل ·

وفي ٣٠ نيسان نشرت اللجنة الرباعية الدولية المؤلفة من الاتحاد الاوروبي، روسيا، الامم المتحدة والولايات المتحدة ما سمي بخارطة الطريق التي تدعو الى حل شامل للصراع العربي الإسرائيلي[1] يستند الى وجود دولتين إسرائيل وفلسطين على ان يطبق هذا الحل على ثلاث مراحل تتضمن المرحلة الاولى اتخاذ الفلسطينيين إجراءات امنية وتطبيق الإصلاحات السياسية ورفع الإسرائيليين الحصار عن الأراضي الفلسطينية وتتضمن المرحلة الثانية إنشاء دولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة في حين تتضمن المرحلة الثالثة حل كافة قضايا الوضع النهائي على أساس مقررات مؤتمر مدريد والارض مقابل السلام وقرارات مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨ و ١٣٩٧ والاتفاقات التي توصل اليها الفريقان سابقا والمبادرة العربية التي اقرت في قمة بيروت عام ٢٠٠٢م على ان يتوصل الجانبان الى التسوية النهائية والشاملة للنزاع في عام ٢٠٠٥م.

وتقضي إحدى أحكام خارطة الطريق ان ينتخب الفلسطينيون رئيس وزراء فقام عرفات بتعيين محمود عباس كأول رئيس وزراء ·

وفي حزيران من العام نفسه شارك الرئيس بوش في قمة في شرم الشيخ ضمت الرئيس المصري حسني مبارك وولي العهد السعودي الامير عبد الله وجلالة الملك عبد الله ورئيس الوزراء الفلسطيني محمود عباس تلتها قمة العقبة التي شارك فيها الرئيس بوش وجلالة الملك عبد الله ورئيسا الوزراء الفلسطيني محمود عباس والإسرائيلي ارئيل شارون ·

---

(١) دينس روس، المرجع السابق، ص ٩٦٥

ولم تؤد هذه القمم الى تقدم ملموس وان ساعدت بعض الشيء في احداث هدوء نسبي بين الجانبين وبعد ثلاثة اشهر استقال محمود عباس من منصبه وعين عرفات احمد قريع ابو علاء بديلا عنه .

وفي أول كانون الأول من عام ٢٠٠٣م وقع وزير الإعلام الفلسطيني السابق ياسر عبد ربه ووزير العدل الإسرائيلي السابق يوسي بيلين بعد مفاوضات غير رسمية استمرت ثلاثة أعوام وقعا على ما سمي " بوثيقة جنيف" والتي تتحدث عن اعتراف إسرائيل بدولة فلسطين حال إعلانها على معظم أراضي الضفة الغربية وغزة وان تحتفظ الدولتان بعاصمتيهما في مدينة القدس(١) على ان يكون ذلك في اطار السيادة للفلسطينيين على القدس الشرقية باستثناء الحي اليهودي في حين يخضع حائط البراق للسيادة الفلسطينية على ان تكون حرية الوصول اليه مكفولة للجميع تحت إشراف قوة دولية للمراقبة .

كما تنص الوثيقة على أنه يمنع اليهود من الصلاة في المسجد الأقصى وتمنع الحفائر الأثرية تماما فيه ويتخذ الطرفان جميع الإجراءات التي تكفل حرية وصول اليهود الى مزاراتهم .

كما تحتفظ إسرائيل بحق تمركز قوات امنية في تكتل مستعمرات غوش عتصيون بجنوب الضفة الغربية الواقعة في ضواحي القدس في حين تنتقل السيادة الى الجانب الفلسطيني في مستعمرات ارئيل وعفرات وجبل ابو غنيم (هارحوما) وقد ووجهت هذه الوثيقة بتحفظات من الحكومتين الفلسطينية والإسرائيلية.

وفي ١١ تشرين الثاني عام ٢٠٠٤ توفي الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات بمرض غامض كان مثار تساؤلات حول وفاته ان كانت اغتيالا من قبل اسرائيل او موتاً طبيعيا ودفن في رام الله بعد رفض اسرائيل دفنه في مدينة القدس، وبعد ذلك انتخب محمود عباس

---

(١) wwwpalstine infoinfo.Arabic/alquds/mukhtarat المركز الفلسطيني للإعلام، سيناريو القدس في مفاوضات جنيف . د. احمد القريحي، صحيفة الاهرام ٢٠٠٤/١/٨

رئيساً للسلطة الفلسطينية .

كما جرت في نهاية عام ٢٠٠٥ انتخابات تشريعية فلسطينية وصلت بموجبها حماس الى الحكم بعد ان فازت باغلبية مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني مما اغلق عندها جهود السلام حيث شكلت حماس الحكومة الفلسطينية التي ترفض الاعتراف باسرائيل مما أدى الى فرض حصار مالي وسياسي على الشعب الفلسطيني من قبل الدول الغربية والدول المانحة .

وجاء فوز حماس بعد ان قرر في العام نفسه رئيس وزراء اسرائيل ارئيل شارون الانسحاب من غزة ضمن خطة فصل كان يجب ان تشمل الضفة الغربية الا انه توقف عن تنفيذ شق الضفة الغربية ومن ثم دخل في غيبوبة اصبح بعدها ايهود اولمرت رئيسا لوزراء اسرائيل الذي لم تتقدم في عهده عملية السلام عدا بعض الاتصالات الجماعية والثنائية التي لم يكن لها تأثير جذري على عملية السلام ككل والقدس بصفة خاصة.

وبعد ان استولت حركة حماس على قطاع غزة في ٢٠٠٧/٦/١٤ ودخلت في قطيعة مع السلطة الفلسطينية في رام الله دعت الولايات المتحدة الى عقد اجتماع دولي حول الصراع الإسرائيلي الفلسطيني في تشرين ثاني من عام ٢٠٠٧م في انابوليس بالولايات المتحدة الامريكيه وقد حاول الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي التوصل الى ورقة مبادئ مشتركة حول قضايا الحل النهائي لعرضها على المؤتمر الا انهما فشلا في ذلك. وتم الاتفاق خلال المؤتمر على ان يبدا الجانبان الفلسطيني والاسرائيلى مفاوضات للتوصل الى اتفاق حول القضايا النهائية مع نهاية عام ٢٠٠٨ م وقد انتهى عام ٢٠٠٧م دون ان يكون هناك مؤشرات على ان الجانبين حققا تقدما جوهريا كمااستمرت الاتصالات بين الجانبين خلال عام ٢٠٠٨ دون الاعلان عن تحقيق تقدم الى أن جرت انتخابات في اسرائيل وفاز فيها اليمين برئاسة بنيامين نتنياهوفيما فاز باراك اوباما الديمقراطي برئاسة الولايات المتحدة وبدا فصل جديد من البحث عن السلام مع بداية عام ٢٠٠٩ وهو مايتطلب بحثا آخر.

المبحث الثاني

انتفاضة الاقصى

بدأت الانتفاضة الفلسطينية عندما قرر ارئيل شارون زعيم حزب الليكود انذاك في الثامن والعشرين من شهر ايلول ٢٠٠٠م زيارة المسجد الاقصى في خطوة استفزازية للشعب الفلسطيني اولاً ومن ثم في محاولة للرد على ما سماها اليمين الاسرائيلي بتنازلات باراك اثناء مفاوضات كامب ديفيد وما تلاها بشأن مدينة القدس .

وفي اليوم التالي الجمعة ٢٩ ايلول خرج الفلسطينيون بمظاهرات عنيفة في الضفة الغربية وغزة رداً على هذه الزيارة وكانت النتيجة استشهاد وجرح العشرات من الفلسطينيين الامر الذي أدى الى تجدد الانتفاضة يوما بعد يوم في مواجهة قمع ورد اسرائيلي عسكري قوي حيث استشهد خمسون فلسطينياً وجرح المئات مقارنة بمقتل خمسة من المدنيين الاسرائيليين خلال أيام قليلة .

وتواكبت فعاليات الانتفاضة مع تطورات سياسية مهمة منها تداعيات استقالة رئيس الوزراء الاسرائيلي ايهود باراك والدعوة الى انتخابات عامة في ٦ شباط ٢٠٠١م أدت الى وصول ارئيل شارون الى سدة الحكم وممارسة مهماته مع مطلع شهر اذار من العام نفسه . وعلى صعيد آخر انتهت ولاية الرئيس بيل كلينتون في ٢٠ كانون الثاني من العام نفسه ليخلفه جورج بوش الابن، وانعكست هذه التطورات على عملية التسوية بتجميدها بعد مفاوضات طابا لتتواصل الانتفاضة وتطور آلياتها في مواجهة حرب ضروس شنتها اسرائيل على الشعب الفلسطيني.

وكان على السلطة الفلسطينية مواجهة أزمة توفيق الاوضاع بين تداعيات استمرار الانتفاضة وعدم التوصل الى تسوية وتعمد اسرائيل في ظل حكومة ارئيل شارون الاجهاز التدريجي على اتفاقات اوسلو وملحقاتها ٠

كما واجهت الانتفاضة بعد مرور عام عليها تقريبا تداعيات احداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م على الولايات المتحدة وما تلاها من حالة من الهوس السياسي والرغبة المحمومة في الانتقام من قبل الامريكيين مما اطلقت عليه الولايات المتحدة ظاهرة الارهاب وشن حرب لا هوادة فيها ضد تنظيماته وضد ما سمتها بالدول الداعمة والراعية له في كل انحاء المعمورة الامر الذي انعكس على المقاومة الفلسطينية سواء داخل اسرائيل او ضد قوات الاحتلال الاسرائيلي والمستوطنين وتمكنت اسرائيل مستغلة الاوضاع المستجدة من الصاق صفة الارهاب على كل عمل فلسطيني مقاوم وهو ما توحدت فيه الرؤيتين الامريكية والاسرائيلية وخاصة اعتبار عدد من التنظيمات الفلسطينية وحزب الله تنظيمات ارهابية وضعت جميعها على لائحة الارهاب الامريكية مما وسع هامش المناورة امام آلة العمل الاسرائيلية وارهاب الدولة المنظم للتعامل مع الانتفاضة في ضوء حسابات واضحة ودون مخاطر من ردات فعل خارجية معاكسة ٠

وفي ضوء التوافق الامريكي الإسرائيلي السابق رفض شارون مطالب تقدم بها رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني احمد قريع لإعادة الهدوء الى مناطق السلطة الفلسطينية وهي انهاء الحصار والحواجز المنصوبة على مداخل المدن الفلسطينية وسحب الآليات والدبابات الإسرائيلية الى داخل الخط الأخضر وتحويل فوري للاموال المستحقة للسلطة الفلسطينية دون قيد او شرط وتفكيك المستوطنات التي اتفق عليها من حيث المبدأ مع حكومة باراك السابقة وإعلان إسرائيلي واضح عن الاستعداد لتنفيذ المرحلة الثالثة من الانسحاب او اعادة الانتشار من المناطق الفلسطينية ٠

وفي نفس الوقت واصلت اسرائيل أحكام حصارها الخانق للاراضي الفلسطينية واتاحت للمستوطنين نشر حالة من الارهاب والفوضى باحراق عشرات الحقول

الزراعية ومنازل الفلسطينيين وبداية اعلان حرب على السلطة الفلسطينية حيث اعاد شارون احتلال مدن الضفة الغربية بما فيها رام الله وحاصر مقر القيادة الفلسطينية في المدينة حيث يوجد الرئيس عرفات، بالاضافة الى التوسع في اغتيال قيادات معروفة لدى تنظيمات فتح وحماس ومن بينهم الشيخ احمد ياسين المرشد الروحي لحركة حماس وغيرهم ·

وفي الداخل الفلسطيني كان هناك تناقض دائم بين منطق السلطة ومنطق الثورة، وجرى جدل واسع حول عسكرة الانتفاضة وغياب الجهد الشعبي فيها · ويرى معارضو عسكرة الانتفاضة عبثية أعمال العنف وان هناك ضرورة للعودة الى اشكال المقاومة التي اتسمت بها انتفاضة ١٩٨٧م

ويمكن بلورة حجج هؤلاء فيما يلي[١]:

- ان استخدام ال غـ يزيد من اصرار اسرائيل على رفض التفاوض في ظل العنف·
- ان المقاومة المسلحة فرضت صراعا غير متوازن لا تتوافر فيه للمقاتلين الفلسطينيين الفرصة في الصمود في وجه القوة العسكرية الاسرائيلية في حرب غير متكافئة ·
- انه لا يتوافر للشعب الفلسطيني وسائل تحقيق الانتصار العسكري.
- الاستمرار في المقاومة المسلحة يوفر لاسرائيل والمتعاطفين معها الذرائع لتبرير ردودها القاسية والوحشية ·
- قوة الانتفاضة تكمن في حقها وليس في قوتها العسكرية وفي مطالبها العادلة وليس في عنفها أو شدتها ·

---

(١) التقرير الاستراتيجي العربي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، ٢٠٠١، القاهرة، ص ٢٦٠، وما بعدها ·

أما المؤيدون للاستمرار في عسكرة الانتفاضة فيقولون ان الانتفاضة فرضت حرب استنزاف سياسية وعسكرية واقتصادية وبشرية ضد اسرائيل تنذر باستمرارها باحداث تغييرات وتحولات نوعية عميقة داخل الكيان الصهيوني وان من المؤشرات التي تدعم ذلك:

١-ضربات المقاومة المسلحة ضد المستوطنين أدت الى اضطرار اسرائيل لتوجيه قوات اضافية لحماية المستوطنين الامر الذي اصبحوا فيه عبئاً على الدولة الاسرائيلية.

٢-تكدير الحياة الطبيعية لاسرائيل حيث لم يعد هناك مقهى او مطعم او مكان عام الا وهو تحت الحراسة ٢٤ ساعة .

٣-تصاعد منحنى الخسائر البشرية الاسرائيلية .

٤-زيادة مؤشرات الانهاك داخل الجيش الاسرائيلي .

٥-زيادة خسائر الاقتصاد الاسرائيلي .

وكان المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار قد اصدر بياناً في الذكرى الرابعة للانتفاضة قال فيه ان الخسائر الفلسطينية جراء الحصار الاسرائيلي منذ اندلاع الانتفاضة بلغت ١٩ر٩ مليار دولار .[١] وقال ان جميع المؤشرات الاقتصادية سلبية وتدل على ازمة عميقة يعيشها الاقتصاد الفلسطيني في حين بلغت نسبة البطالة في الاراضي الفلسطينية حوالي ٥٣٪ وان ٧٠٪ من الفلسطينيين يعيشون على دخل أقل من دولارين يوميا .

وفي اسرائيل ايضا أثرت الانتفاضة على الوضع الاقتصادي الاسرائيلي بانخفاض نسبة النمو في الاقتصاد وخسارة اسرائيل خلال العام الأول من الانتفاضة ما يقارب ٥ مليار دولار.[٢] كما ارتفعت معدلات البطالة الى ١٣٪ .

---

(١) صحيفة الرأي الأردنية، رويتر، ٢٩ أيلول ٢٠٠٤، العدد ١٢٤٢٧، عمان، ص ٣٤ .

(٢) عزمي بشارة، الانتفاضة والمجتمع الإسرائيلي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أيلول ٢٠٠٢، ص ٢٥٦ و ٢٥٧

وكان العرب الذين يعيشون في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨م قد ساندوا اخوانهم في الضفة الغربية وغزة وقاموا بعدة اضرابات ومظاهرات أدت الى استشهاد وجرح العشرات منهم.[١] وكان من اسباب مشاركتهم:

١) حالة التمييز العنصري التي يعيشها العرب في الداخل .

٢) خيبة الأمل من حكومة باراك .

٣) البعد الديني في التفاعل مع قضية الاقصى .

٤) البعد الوطني والتفاعل مع الشعب الفلسطيني .

المطلب الأول: اسباب الانتفاضة

لم تكن زيارة ارئيل شارون زعيم حزب الليكود انذاك للمسجد الاقصى سوى السبب المباشر للانتفاضة (انتفاضة الاقصى) والتي عبرت عن اسباب كامنة وحقيقية لدى الشعب الفلسطيني ومن بين هذه الأسباب:

١) خيبة الأمل التي مني بها الفلسطينيون من المسيرة السلمية التي علق عليها الكثيرون الامال وظنوا انها ستحقق لهم ولو شيئاً من حقوقهم في اقامة دولة مستقلة وعاصمتها القدس الشريف وتوقف الاستيطان الذي يهدد أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة بالابتلاع وعودة اللاجئين الى أوطانهم.[٢]

٢) تدهور الاحوال الاقتصادية وسوء الاحوال المعيشية للفلسطينيين وسعي اسرائيل الدائم لمحاصرة الاقتصاد الفلسطيني وربطه بالاقتصاد الاسرائيلي.

---

(١) المرجع السابق، ص ٩٣

(٢) محمد علي الفرا، السلام الخادع من مؤتمر مدريد إلى انتفاضة الأقصى، مجدلاوي، عمان، الطبعة الأولى، ٢٠٠١، ص ٤٠٦ .

٣) انعكاسات الانسحاب الاسرائيلي من لبنان حيث رأى الفلسطينيون في هذا الانسحاب ليس مناسبة للاحتفال بها بل في اعتبارها سابقة او نموذجاً يجب ان يحتذى به وهم يعتقدون ان حزب الله اجبر اسرائيل على الانسحاب الكامل وغير المشروط دون اتفاق سياسي او تنازلات او ترتيبات من الجانب اللبناني.[١]

٤) محاولة الضغط على اسرائيل لتعديل مواقفها خلال المفاوضات وخاصة بشأن مدينة القدس واللاجئين الفلسطينيين.

٥) الممارسات القمعية الاسرائيلية واستمرار الاحتلال الاسرائيلي حيث تمارس اسرائيل سياسة القبضة الحديدية يوميا ضد الفلسطينيين سواء على الحواجز بين المدن او اتجاه العمال الفلسطينيين الذين كانوا يرغبون في العمل داخل اسرائيل.

المطلب الثاني: تأثير الانتفاضة على المواقف التفاوضية للأطراف

لقد اعتبرت الانتفاضة والرد الحربي الاسرائيلي عليها او الاستفزاز الاسرائيلي والرد الفلسطيني النضالي عليه استمرارا للصراع الذي دار في كامب ديفيد بوسائل اخرى اذ انها شكلت تعبيرا عن صراع ارادات بين الحد الأدنى المقبول فلسطينياً كتسوية تاريخية وبين الاجماع الوطني الاسرائيلي والذي أصر باراك عليه عندما تم الحديث عن تسوية دائمة مع الفلسطينيين.

كما اعتبرت الانتفاضة حين بدأت على انها تعبير عن طلب الشعب الفلسطيني حق الكلام وكملجأ لجأت اليه القيادة الفلسطينية بعد ان حاصرها التوافق الامريكي الاسرائيلي والذي اعتبر هذه القيادة بعد كامب ديفيد بأنها رافضة للسلام اي للأفكار الامريكية المنسقة مع باراك سلفا وغير المتعارضة مع الاجماع الاسرائيلي.

---

(١) دنيس روس، مرجع سابق، ص ٨٩٨

لقد عدلت الانتفاضة في بدايتها ايجابياً بعض المقترحات الامريكية على الرغم من ان الجانب الاسرائيلي استغل الانتفاضة لاستمرار التأكيد على التهديد المستمر لأمن اسرائيل من قبل الفلسطينيين ٠

وعندما وصل ارئيل شارون الى الحكم نسف كل ما كان قد تقدم به الجانب الامريكي والاسرائيلي من مقترحات حيث اعلن ان القدس ستبقى عاصمة أبدية لاسرائيل مقترحا اقامة دولة فلسطينية منزوعة السلاح ناقصة السيادة على ٤٢٪ من الضفة الغربية وغزة٠[١]

وقد ارتكز جوهر السياسة التي اتبعتها حكومة شارون اثناء الانتفاضة الى عناصر أساسية ثلاثة:

١- الفصل بين الأمن والسلام وفقا لمقولة " ان الأمن يحقق السلام والعكس غير صحيح"٠ والإشكالية هنا تكمن في ان مفهوم الأمن ضمن محدداته الاسرائيلية يقوم على اشتراطات ومطالب واسعة تجعل العملية السياسية برمتها معلقة على تلبية هذه المتطلبات المزعومة والاشتراطات الجائرة ٠ فحجم وعمق الانسحاب من الاراضي الفلسطينية المحتلة وحل عناصر الصراع الاخرى (الحدود – القدس – اللاجئون – السيادة – المستوطنات – المياه ٠٠ الخ) إذا ما أخذ بمفهوم " الأمن الاسرائيلي" لن يكون على أساس تطبيق قرارات الشرعية الدولية، وإنما على قاعدة إعادة تكييف هذه القرارات بما يلبي المطالب والشروط الاسرائيلية ٠

٢- على المقولة السابقة بنى شارون ركيزته الثانية ان "لا شريك فلسطينيا". والمقصود هنا شريك يقر بأن المدخل هو حل أمني وان التقدم على طريق الحل السياسي يمر من بوابة تلبية الشروط والمطالب الاسرائيلية كما تمت بلورتها في الملاحظات الاسرائيلية الاربع عشرة على خريطة الطريق التي افرغت الخطة الدولية من

---

(١) التقرير الاستراتيجي، مرجع سابق، ص ٢٤٨

مضمونها وأهدافها واحالتها في واقع الأمر الى مجموعة إملاءات أمنية على الفلسطينيين ٠

٣- ان لقرارات الشرعية الدولية " دورا استثنائيا غير ملزم " ، بمعنى ان أي حل لن يلقى القبول الاسرائيلي اذا لم يأخذ في الاعتبار "الحقائق على الأرض" ، وبمعنى آخر فإن الإقرار بالمطلب الاسرائيلي القائل بأن سنوات الاحتلال وعمليات الاستيطان أوجدت وقائع على الأرض لا يمكن الرجوع عنها، وبالتالي فإن هدف العملية السياسية هو الوصول الى حل متفق عليه، وليس تطبيق قرارات الشرعية الدولية ٠

وفي الحقيقة فإنه بعد مرور عام واحد على الانتفاضة بدأت تواجه اضافة الى مواقف شارون معادلات قاهرة في الميدان وفي السياسة حيث احداث الحادي عشر من ايلول / سبتمبر وغزو العراق، واضافة الى ذلك واجهت الانتفاضة عوامل ذاتية فلسطينية حدت من تأثيرها الايجابي وهو عكس ما تحصلت عليه الانتفاضة الاولى " السلمية " وغير المسلحة والتي جرت في عام ١٩٨٧م ٠ فالانتفاضة الثانية خسرت الكثير من التعاطف في الداخل الاسرائيلي وفي الدول الغربية وخاصة عندما اصبحت العمليات الاستشهادية هي المنطق الغالب على الانتفاضة الثانية٠

ومن بين الظروف التي واجهتها انتفاضة الاقصى داخلياً أي فلسطينياً:

أولا – شكل غياب التنسيق بين السلطة والقوى الفلسطينية الأخرى حالة من الخلل على كل المستويات السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية، وهذا الخلل أضر بالفعل الانتفاضي العام، ورفع وتيرة الفعل الاستشهادي، مما أحدث فجوة داخلية بدأت تأخذ طريقها باتجاه عسكرة المجتمع الفلسطيني، مما سهل على اسرائيل امكانية تفكيك هذه الظاهرة، قياسا بقدراتها العسكرية الكبيرة ٠

ثانيا: ضبابية الهدف السياسي، فكل معركة أيا كان حجمها، لا بد وان لها – في نهاية المطاف سقفاً او مطلبا سياسيا واضحا ومتبلورا ان كان لدى الجمهور او السلطة

والقوى في آن معا • وإذا ما تجاوز الأمر الهدف السياسي المنشود والمنظم والهادف فستصبح القضية برمتها مجرد عبث قد يؤدي الى وأد روح الانتفاضة

ان الانتفاضة الفلسطينية التي اندلعت في ٢٨ ايلول عام ٢٠٠٠ ضد الاحتلال الاسرائيلي، نجحت بداية في فرض نفسها كقضية ملحة على جدول اعمال المجتمع الدولي • لكن نجاح اسرائيل في استفزاز الفلسطينيين وجرهم تدريجيا الى حلبة العمليات الاستشهادية، وتحول هذه الأخيرة الى السلاح الأبرز والأكثر طغيانا في الانتفاضة، نقل القضية الفلسيطينية الى مستوى جديد كليا • فالاهتمام الدولي انقلب الى إدانة هذه العمليات، او على الأقل مساواتها بالعنف الموجه من جانب الدولة الإسرائيلية •

ومن جهة أخرى، فقد أدى التبني الأمريكي لإسرائيل وتوفير الحماية السياسية والقانونية الدولية لها الى شعورها بأنها دولة فوق القانون الدولي تنتهكه كما يحلو لها• وتلك هي المشكلة الجوهرية، وفي ظلها لن تكون هناك تسوية سياسية حقيقية بل تصرفات وسياسات اسرائيلية وليدة غطرسة القوة وغرورها.

لقد اصبحت امريكا طرفا دائما في الصراع، حربا وسلما، فهي تقدم دعماً كبيرا لإسرائيل، كما ان لها مصالح نفطية ضخمة في منطقة الخليج وخاصة السعودية، وربما كان ذلك أحد اسباب حضورها وتأثيرها الكبير في إدارة الصراع • ومهما كان الرأي العام العربي سلبيا نحو الولايات المتحدة بسبب تحيزها الواضح لاسرائيل، الا ان اغلب المراقبين يجمعون على ان من المصلحة الامريكية ان تتحسن الأوضاع في الشرق الاوسط، ويسود السلام بين العرب واسرائيل •

وبعد ان اصبحت فكرة "الشريك الكامل" عنوانا لدور امريكي أعمق في المفاوضات العربية – الاسرائيلية منذ انطلاق مؤتمر مدريد للسلام، وبعد ان اصبحت الفكرة موضع ترحيب اطراف المفاوضات، تساءل المراقبون عن كيفية التطبيق الأمريكي لهذه الفكرة في مسيرة المفاوضات •

ومنذ مجيء الرئيس جورج بوش الابن للرئاسة الامريكية تبين ان الموقف الامريكي يرتكز الى مجموعة أسس أهمها:

١- الانحياز التام لإسرائيل، إذ ظهر بما لا يقبل الشك او التأويل ان السياسة الامريكية تجاه المنطقة تتحدد بمنظور امريكي – اسرائيلي مشترك، وذلك لأن العلاقة بين الطرفين تتعدى البعد الاستراتيجي لتشكل تلاحماً عضوياً · ولذلك تبنت الولايات المتحدة الموقف الاسرائيلي التفاوضي بشكل كامل، وتصرفت كأنها " وكيل " اسرائيل في المفاوضات وليس " الراعي " العادل للمفاوضات ·

٢- تحقيق " استقرار" المنطقة، وذلك باستغلال الطرف المؤاتي عربيا بعد حرب الخليج الثانية أولا واحتلال العراق ثانيا لتثبيت الرؤية والبرنامج الامريكيين لشرق أوسط جديد تلعب فيه اطراف غير عربية، في مقدمتها اسرائيل، دوراً أساسياً ·

٣- اتباع سياسة براغماتية في المفاوضات وذلك بتفسير دور "الراعي" للمفاوضات على انه "المسرع" لها·وبدور "المسرع" تختزل الولايات المتحدة تدخلها في الأمور الإجرائية وتتلافى التدخل في القضايا الجوهرية فطالما ان ميزان القوى يرجح لمصلحة إسرائيل، فلا ضرورة لتدخل الولايات المتحدة في القضايا الجوهرية · وبالطبع، فقد اعلنت انها تقبل بأية صيغة اتفاق تصل إليها الأطراف المتفاوضة ·

٤- وفي إطار "التسريع" أصبح دور "الراعي" الامريكي توفيقيا تخلت فيه الولايات المتحدة عن كل ما فسر عربيا بأنه ضمانات او حتى تطمينات مسبقة، بالضغط على إسرائيل وتحول الموقف الامريكي خلال لعب دور "الشريك الكامل" الى متابعة مجريات الأمور على طاولة المفاوضات · فالهدف الامريكي تحدد بتذليل العقبات وليس بإيجاد الحلول، وعند تذليل العقبات يتم العمل على أساس ايجاد مقاربة ترتكز على حدود "القاسم المشترك الاصغر" للفرقاء، بحيث ان المبادرة الامريكية مفتوحة النهايات كما لم يحدث في أية مرة من قبل ·

ولهذا المعنى فإننا عند مراجعة ما جرى لم نرصد أي دعم من الانتفاضة لموقف المفاوض الفلسطيني الا انه يمكن اعتبار الانسحاب الاسرائيلي من غزة في ١٢ ايلول ٢٠٠٠م أحد النتائج الايجابية للانتفاضة رغم ان اسرائيل تحتفظ بالسيطرة على معابر غزة البرية وعلى مجالها الجوي والبحري ٠

خاتمة الدراسة

نحو استراتيجية تفاوضية لحماية الحقوق العربية الاسلامية في القدس

بعد استعراض مباحث الدراسة وفصولها يمكن لنا ان نجسد خلاصة ما أنتهت اليه الدراسة في ضرورة ان يكون ثمة استراتيجية تفاوضية عربية لحماية الحقوق العربية الإسلامية في القدس.

وتبنى هذه الاستراتيجية على حقيقة مواقف الأطراف المعنية بالقضية على المستويين الإقليمي والعالمي، وكما يتبين من خلال الدراسة فإنه يمكن رصد الملاحظات التالية:

ففيما يتعلق بالموقف الإسرائيلي وموقف الولايات المتحدة، لم يطرأ أي تغيير إيجابي لجهة تحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة وخاصة تجاه مدينة القدس، ولعل الكثير من التطورات التي وقعت قد زادت الأمر تعقيداً.

وعلى الجانب الفلسطيني فقد دخل الواقع السياسي والاجتماعي الفلسطيني بأزمة بين الفصائل الفلسطينية والسلطة الفلسطينية برئاسة الرئيس الفلسطيني محمود عباس وخاصة بعد ان تمكنت حركة حماس من الفوز بالانتخابات التشريعية في نهاية عام ٢٠٠٥م، حيث حصلت على اغلبية المجلس التشريعي الفلسطيني مما اعطاها الحق القانوني في تشكيل حكومة فلسطينية جديدة برئاسة اسماعيل هنيه احد قادة حماس .

وعندها اعلنت حماس انه لا تغيير على موقفها من اسرائيل حيث انها لا تعترف بها ولا تتفاوض معها الامر الذي أدى الى وضع السلطة الفلسطينية في مأزق باعتبار ان السلطة احدى افرازات اتفاق اوسلو الذي لا تعترف به حركة حماس ٠

وقد أدى هذا التطور الى تناقض بين السلطة برئاسة محمود عباس والحكومة برئاسة اسماعيل هنيه، والارتباك في مسؤوليات كل منهما، الامر الذي أدى الى قطع الاتصالات السياسية مع اسرائيل والدول الغربية التي فرضت حصارا اقتصاديا وماليا على الشعب والحكومة والسلطة الفلسطينية حيث طالبت اللجنة الرباعية الدولية حماس بتحقيق الشروط التالية لرفع الحصار:

أ – الاعتراف باسرائيل.

ب – نبذ العنف والارهاب.

جـ – القبول بالاتفاقيات والالتزامات التي تعهد بها الجانب الفلسطيني من قبل ٠

غير ان حماس لم تعلن قبولها بأي من هذه الشروط حيث تواصل الحصار المالي والاقتصادي وبدأت اضرابات الموظفين ورجال الأمن وغيرهم لعدم تسلم رواتبهم لعدة شهور وتطورت الاحداث بحيث وصلت الى حد الاشتباكات بين عناصر من حماس وحركة فتح، وأدت الى مقتل واصابة العشرات ٠ وقد كان واقع الامر يشير الى وقوع حرب أهلية ٠

وبعد ذلك جرت اتصالات بين الرئيس الفلسطيني محمود عباس وحركة حماس استمرت شهورا للوصول الى اتفاق لتشكيل حكومة وحدة وطنية، الا ان هذه الاتصالات لم تنجح٠

وفي السابع من شباط عام ٢٠٠٧م دعا العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز الجانبين الى مكة حيث توصلا الى ما سمي باتفاق مكة لتشكيل حكومة وحدة وطنية الا

ان تشكيل هذه الحكومة لم يغير من الواقع شيئاً حيث استمر الحصار من الدول المانحة رغم ما وفر اتفاق مكة للرئيس عباس من تفويض لغايات الاتصال والاجتماع والتفاوض مع اسرائيل والدول الغربية، وكذلك بقي الوضع الفلسطيني يطرح تساؤلات عديدة حول جاهزية الجانب الفلسطيني للدخول في مفاوضات مع الجانب الاسرائيلي بغض النظر عن الدخول في تفاصيل المواقف حول هذه القضايا وخاصة قضية القدس.وزاد الامر تعقيدا بعد ذلك سيطرة حماس على قطاع غزة

وفي الجانب الإسرائيلي، ذهب رئيس الوزراء الاسرائيلي ارئيل شارون في غيبوبة طويلة بعد صراع مع حزبه الليكود حيث شكل حزباً جديدا اسماه "كاديما" تمكن من الفوز في الانتخابات بعد ان تولى رئاسته ايهود اولمرت ودخل في ائتلاف مع حزب العمل واحزاب اخرى لتشكيل الحكومة الجديدة.

وبعد عدة اشهر شنت حكومة اولمرت عدوانا جديدا على لبنان متذرعة باختطاف حزب الله لجنديين اسرائيليين واستمرت الحرب بين الجانبين قرابة ٣٤ يوما لم تحقق خلالها اسرائيل اهدافها في القضاء على حزب الله او فك أسر الجنديين، وتعرضت حكومة اولمرت بعد ذلك لانتقادات حادة داخل المجتمع الاسرائيلي حيث اكدت لجنة تحقيق رسمية مسؤولية اولمرت واعضاء حكومته وقادة الجيش عن فشل الحرب في لبنان.

وأشارت استطلاعات رأي متكررة في اسرائيل الى هبوط شعبية اولمرت الى مستوى لم يسبق له مثيل .

وفي الوقت نفسه لم تغير الحكومة الاسرائيلية مواقفها من مختلف قضايا الوضع النهائي بما فيها القدس حيث قامت بعمليات حفر الى جانب المسجد الاقصى المبارك فيما واصلت تهويدها المتسارع للمدينة المقدسة ومضت قدماً في بناء الجدار العازل الذي أجرت عليه تعديلات استولت بموجبها على اراضٍ فلسطينية جديدة.

أما في الجانب العربي، فرغم انتظام عقد القمم العربية الا ان النظام العربي ظل يرزح تحت مشكلاته الرئيسية وادائه الضعيف وفقدان الارادة ٠ وقد ظلت القمم العربية تؤكد دائماً على ضرورة احلال السلام العادل والشامل في المنطقة وتأييدها لاقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشريف وهو ما تضمنته المبادرة العربية التي اقرت في قمة بيروت عام ٢٠٠٠م ٠

وفي قمة الرياض التي عقدت في ٢٨ من شهر اذار ٢٠٠٧م قرر القادة العرب شن هجوم دبلوماسي بتفعيل المبادرة العربية اي بشرحها لدول العالم واسرائيل التي طالبت بتعديلها وخاصة ما يتعلق منها بعودة اللاجئين والقدس ٠

وشكلت القمة العربية لجنة من عدد من وزراء الخارجية لهذه الغاية فيما كلفت الجامعة العربية وزيري خارجية الاردن ومصر الاتصال باسرائيل لشرح مفاهيم المبادرة العربية الا ان هذا الجهد العربي لم يغير من واقع الموقف الاسرائيلي تجاه مختلف قضايا الوضع النهائي بما فيها القدس ٠

وفي الجانب الأمريكي، ظلت ادارة الرئيس جورج بوش الابن تعلن عن موقفها فيما سمته حل الدولتين، فلسطينية واسرائيلية، تاركة للاطراف المعنية تحديد موقفها من قضايا الوضع النهائي ولم تتقدم بأية مبادرة تستحق البحث في هذا الصدد اذ انشغلت الادارة الامريكية بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١م بما سمته الحرب على الارهاب وغزوها لافغانستان الذي اعقبته بغزوها للعراق في عام ٢٠٠٣م، ورغم قدرتها على اسقاط نظام صدام حسين الا انها غرقت في المستنقع العراقي حيث تتعرض قواتها يومياً الى خسائر بشرية ومادية تحت وقع ضربات المقاومة العراقية، فيما دخل الواقع العراقي ما يشبه الحرب الاهلية الطائفية بين السنة والشيعة ٠

وأدت هذه التطورات الى انتقادات حادة للإدارة الامريكية داخل الولايات المتحدة وخارجها وسيطر الحزب الديمقراطي على الكونغرس في انتخابات التجديد النصفي في نهاية عام ٢٠٠٦م، ويدور صراع بين الكونغرس والبيت الابيض حول جدولة الانسحاب

من العراق فيما دخلت واشنطن في نزاع مع ايران حول الملف النووي الايراني الذي يفتح الآفاق على تطورات تسير من العقوبات وربما الى الحرب، وشعورا منها بالضعف تحركت واشنطن ببطء وعلى رغم منها لتحريك عملية السلام في المنطقة، ودعت بعد اتصالات عديدة الى عقد الاجتماع الدولي في انابوليس، الا ان المؤتمر لم يؤد الى تحقيق تقدم رئيسي في النزاع رغم ان الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي بدأ مفاوضات للتوصل الى اتفاق خلال عام ٢٠٠٨م

وإذا ما انتقلنا الى استخلاص احتمالات تسوية المشكلة فإننا نؤكد على حقيقة ان تحديد الوضع النهائي لمدينة القدس ومسألة السيادة عليها الى جانب قضية اللاجئين الفلسطينيين تعد من اعقد المسائل المطروحة على جدول البحث بين الفلسطينيين والاسرائيليين ٠

ففي الوقت الذي تصر فيه الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة على ضرورة ابقاء مدينة القدس الموحدة عاصمة ابدية لدولة اسرائيل وللشعب اليهودي و / أو سيادة اسرائيلية مطلقة على القدس مع اعطاء المقدسيين العرب الحق في ادارة شؤونهم او نقل عدد من الاحياء العربية الموجودة داخل القدس وخارجها للسيادة الفلسطينية مع بقاء المدينة بكاملها بما في ذلك الاحياء الاستيطانية تحت السيادة الاسرائيلية، يؤكد الفلسطينيون على ضرورة الالتزام بتطبيق قرارات الشرعية الدولية وحل الصراع على اساس الانسحاب الاسرائيلي الى ما وراء حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧م واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس الشريف ٠

وقد تخلت الحكومة الاسرائيلية منذ مجيئ شارون الى السلطة ومن خلفه ايهود اولمرت عن المقترحات الاسرائيلية الامريكية التي قدمت خلال قمة كامب ديفيد الثانية مع الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، ومنذ ذلك الوقت انشغل الجانبان في الاتهامات والاجتماعات الفرعية واعمال العنف المتبادل دون الوصول الى نهاية لهذه الحالة وخاصة بعد وصول حركة حماس الى السلطة وسيطرتها على غزة وانشغال

الاطراف العربية والدولية والفلسطينيين ايضا بمعالجة آثار التغيير المفاجئ في النظام السياسي الفلسطيني وابعاده على الداخل الفلسطيني وعملية التسوية بشكل عام .

وفيما غرقت الحكومة الاسرائيلية بمحاولة ازالة الآثار النفسية والعسكرية والاستراتيجية الناشئة عن الحرب على لبنان في تموز عام ٢٠٠٦م والتي أدت الى اضعاف حكومة اولمرت انشغلت الادارة الامريكية ايضا في كيفية الخروج من المستنقع العراقي .

وقد انصرف الاهتمام الامريكي في السنتين الاخيرتين الى اعادة رسم اولويات المنطقة العربية خاصة منطقة الخليج العربي انطلاقا من القول ان هناك تهديدا أمنياً للمنطقة من قبل ايران متناسية التهديد الذي تشكله إسرائيل .

ومن ثم فإن التحركات القليلة التي قامت بها الادارة الامريكية نحو اعادة عملية التسوية الى مربع المفاوضات من جديد لا يبدو ان المقصود منه تحقيق اي انجازات فعلية في عملية التسوية نفسها بل ايجاد مدخل مناسب لتمرير معادلة التوازنات الاستراتيجية الجديدة التي تهدف الى اغراق المنطقة العربية الاسلامية في صراع يقوم على التداخل بين ما هو قومي (عربي – فارسي) وما هو طائفي (سني – شيعي) مما يعني في النهاية تحول المنطقة الى منطقة تنازع تتحقق من خلالها الاهداف الاسرائيلية الامريكية النهائية في تقسيم المنطقة الى وحدات متنافرة تتحكم فيها إسرائيل.

ومن ثم فإن المعادلة الامريكية الجديدة تقتضي النظر الى الصراع العربي الاسرائيلي من زاوية جديدة تستدعي ابداء قدر من المرونة بالتغاضي عن الشروط غير المقبولة اسرائيلياً بالنسبة لعملية التسوية والخروج من هذا الملف لحساب الاهتمام بالخطر الايراني .

ان دراسة لمواقف الاطراف المعنية من عملية التسوية بشكل عام وبشأن القدس بشكل خاص والظروف المعقدة السائدة في المنطقة منذ سنوات والمرشحة للاستمرار

لا تدعو للتفاؤل باحتمالات تسوية قريبة او ايجاد حل يرضي الاطراف للصراع العربي الاسرائيلي بشكل عام وقضية القدس احدى العقد الرئيسية في هذا الصراع بشكل خاص.

وفي ضوء ما سبق يرى الباحث ان تكوين الملامح الرئيسية لاستراتيجية تفاوضية تضمن حماية الحقوق العربية الإسلامية في القدس هو على النحو التالي:

فعلى الجانب الفلسطيني يتعين بادئ ذي بدء وقف حالة النزاع الداخلي الفلسطيني حول السلطة بين الفصائل الفلسطينية وتعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية والاتفاق على منهج سياسي واستراتيجية ثابتة تعبر عن وحدة الموقف الفلسطيني تجاه طبيعة النظام السياسي الفلسطيني وسبل المواجهة النضالية والسياسية مع اسرائيل وتحديد طبيعة العلاقة مع المحيط العربي والاقليمي والعلاقة مع الولايات المتحدة والدول الغربية

والى جانب ذلك يأتي التمسك بمرجعية المفاوضات القائمة على أسس عملية السلام "مبدأ الأرض مقابل السلام وتنفيذ قراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨ وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة " واعتبار ذلك الركيزة الاساسية للتفاوض والاقرار الاسرائيلي بها، وفضلا عن ذلك التمسك بالموقف الفلسطيني تجاه قضايا الوضع النهائي والمتمثل في:

أ – الانسحاب الاسرائيلي من كافة الاراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ والعودة الى حدود الرابع من حزيران .

ب – اعتبار القرار الاسرائيلي بضم القدس باطل وغير شرعي وضرورة الانسحاب منها واعتبار القدس عاصمة للدولة الفلسطينية المستقلة .

جـ – التمسك بحق اللاجئين بالعودة الى وطنهم .

د – التمسك بازالة جميع المستوطنات والكتل الاستيطانية .

هـ- استمرار التنسيق مع الدول العربية ومحاولة الابتعاد عن ان يكون الفلسطينيون طرفا في أي خلافات عربية ٠

١- تكثيف التحرك على الصعيد الدولي لشرح الموقف الفلسطيني ٠

٢- اعادة النظر في الاستراتيجية التفاوضية والاداء التفاوضي الفلسطيني الامر الذي يتطلب تشكيل هيئة عليا للاشراف على المفاوضات (موحدة الموقف والهدف) والاعتماد على ذوي الاختصاص العرب والفلسطينيين اضافة الى تنشيط كل اشكال النضال لمواجهة الاجراءات والتحديات الاسرائيلية بما فيها التحرك الجماهيري ٠

٣- توحيد الرؤية والعمل داخل مدينة القدس بين المؤسسات الدينية وغيرها مثل مجلس الاوقاف الاسلامية والاوقاف المسيحية ومجلس كنائس الشرق الاوسط ورابطة المؤسسات الصحية والتعليمية ومجلس الاسكان الفلسطيني وجامعة القدس ومراكز الدراسات والبحوث والنوادي الثقافية ٠

٤- التنسيق بين الفعاليات التي تتعامل مع القدس من خارج الاراضي المحتلة ومنها بيت مال القدس (المملكة المغربية) البنك الاسلامي للتنمية (السعودية) الصندوق العربي للاستثمار (الكويت) اللجنة الملكية للقدس(الاردن) ومنظمة المؤتمر الاسلامي (جدة) ولجان القدس في عواصم ومدن الدول العربية والاسلامية٠

ويتعزز الموقف على الجانب الفلسطيني بما يتعين اتخاذه على المستوى العربي من:

١- توحيد الموقف العربي من أسس التسوية السياسية للصراع العربي الاسرائيلي وخاصة بشأن القدس باعتبارها ارضاً محتلة ويجب ان تعود لأصحابها بسيادة سياسية ودينية وادارية عليها ٠

٢- التمسك بمبادرة السلام العربية وعدم الرضوخ للضغوط الامريكية والغربية للتفاوض على بنودها ومن بينها القدس ٠

٣- العمل على رفض التطبيع مع اسرائيل وربطه بالتقدم على المسارات الفلسطينية والسورية واللبنانية وبالموقف الاسرائيلي من القدس ٠

٤- الدعم المستمر للفلسطينيين مادياً ومعنوياً وسياسياً ٠

٥- تكثيف التحرك على الصعيد الدولي لدعم الموقف الفلسطيني بشكل عام وخاصة بشأن مدينة القدس ٠

٦- دعم الصمود الفلسطيني في مدينة القدس ورعاية الأماكن الاسلامية والمسيحية المقدسة ٠

٧- العمل على مساندة الاطراف الفلسطيبية على توحيد صفوفها وأهدافها السياسية والنضالية ٠

وأخيرا وليس آخراً، فإن ملامح الاستراتيجية التفاوضية لضمان الحقوق العربية الإسلامية في القدس تكتمل وتتقوى بما يتعين القيام به على المستوى الإسلامي من حيث:

١- تفعيل العمل الاسلامي المشترك بالتنسيق مع الجانب العربي لدعم القضية الفلسطينية وخاصة بشأن المدينة المقدسة ٠

٢- قطع او التهديد بقطع علاقات الدول الاسلامية مع اسرائيل اذا لم تغير موقفها من القدس الشريف وخاصة سياسة فرض الأمر الواقع والاستيطان.

٣- تشكيل هيئة اسلامية عليا للاهتمام بمدينة القدس باعتبارها ليست مدينة عربية فقط بل لها بعد اسلامي ثابت وأصيل ٠

٤- التحرك على الصعيد الدولي لتأكيد أهمية عدم استمرار سيطرة اسرائيل على مدينة القدس التي تهم اكثر من مليار مسلم في العالم ٠

٥- السعي لدى الأمم المتحدة لاتخاذ التدابير اللازمة لحمل اسرائيل على التوقف عن سياسة التهويد للمدينة المقدسة والاستيطان فيها وما حولها وعدم الاعتراف بأي اجراء اسرائيلي يخالف مبدأ ان المدينة المقدسة مدينة عربية محتلة ويجب ان تعود لأصحابها ٠

٦- توحيد المنظمات الرسمية والاهلية الاسلامية بشأن القدس ودعمها بالأموال والخبرات للحفاظ على الطابع الاسلامي للمدينة المقدسة ٠

إن اهمية القدس الدينية والسياسية والتاريخية بالنسبة للفلسطينيين والعرب والمسلمين يستدعي جهداً مشتركاً منسقاً واستراتيجياً يحدد اهدافاً واضحة وحركة فاعلة على جميع الصعد للمحافظة على القدس عربية اسلامية واستعادتها بسيادة فلسطينية كاملة عليها وعلى ما حولها ومواجهة ما تتعرض له المدينة المقدسة من تهويد وتغيير معالم وتهجير سكانها وتطويقها باستيطان مكثف لأن القدس بكل ابعادها تستحق منا اكثر مما قمنا به في الماضي وما نقوم به في الحاضر ٠

الملاحق

الوثائق:

- القانون الأساسي (القدس عاصمة لإسرائيل) – الملحق رقم (١)
- وثيقة اعلان الاستقلال الفلسطيني – الملحق رقم (٢)
- خطة ابو مازن – بيلين – الجزء الخاص بالقدس – الملحق رقم (٣)

الخرائط:

- خريطة المستوطنات في القدس حتى عام ٢٠٠٠م - رقم (١)
- خريطة تطور حدود مدينة القدس ١٩٤٧م – ٢٠٠٠م - رقم (٢)

الملحق رقم (١)

قانون اساسي: القدس عاصمة إسرائيل لسنة ٥٧٤٠ - ١٩٨٠

القدس - عاصمة اسرائيل

١- القدس الكاملة والموحدة هي عاصمة اسرائيل

٢- مقر الرئيس، الكنيست، الحكومة والمحكمة العليا

٣- القدس هي مقر رئيس الدولة، الكنيست، الحكومة والمحكمة العليا

المحافظة على الأماكن المقدسة:

تحفظ الأماكن المقدسة من انتهاك حرمتها ومن كل مساس اخر بها ومن أي شيء قد يمس بحرية وصول أبناء الاديان الى الأماكن التي يقدسونها او بمشاعرهم تجاه تلك الأماكن. تطوير القدس.

(أ) ستحرض الحكومة على تطوير القدس وازدهارها وعلى رفاهية سكانها عبر تخصيص موارد خاصة بما فيها منحة سنوية خاصة لبلدية القدس (منحة العاصمة) بمصادقة اللجنة المالية في الكنيست.

(ب) تعطى القدس افضليات خاصة في نشاطات سلطات الدولة من اجل تطوير القدس في مجالات المرافق والاقتصاد وفي مجالات أخرى.

(ج) ستشكل الحكومة هيئات خاصة من اجل تنفيذ هذا البند.

مناحيم بيغن	يتسحاق نافون
رئيس الحكومة	رئيس الدولة

المصدر: نزار أيوب، الوضع القانوني لمدينة القدس، بين الانتداب والتسوية، مؤسسة الحق، رام الله، ٢٠٠١م، ص ٢٧٦.

الملحق رقم (٢)

وثيقة إعلان الاستقلال الفلسطيني

على أرض الرسالات السماوية الى البشر، على أرض فلسطين ولد الشعب العربي الفلسطيني، نما وتطور وأبدع وجوده الإنساني عبر علاقة عضوية، لا انفصام فيه ولا انقطاع، بين الشعب والأرض والتاريخ.

بالثبات الملحمي في المكان والزمان، صاغ شعب فلسطين هويته الوطنية، وارتقى بصموده في الدفاع عنها الى مستوى المعجزة، فعلى الرغم مما أثاره سحر هذه الأرض القديمة وموقعها الحيوي على حدود التشابك بين القوى والحضارات.. من مطامح ومطامع وغزوات كانت ستؤدي الى حرمان شعبها من إمكانية تحقيق استقلاله السياسي، الا ان ديمومة التصاق الشعب بالأرض هي التي منحت الأرض هويتها، ونفخت في الشعب روح الوطن، مطعماً بسلالات الحضارة، وتعدد الثقافات، مستلهماً نصوص تراثه الروحي والزمني، وأصل الشعب العربي الفلسطيني، عبر التاريخ، تطوير ذاته في التواجد الكلي بين الأرض والإنسان على خطى الأنبياء المتواصلة على هذه الأرض المباركة، على كل مئذنة صلاة الحمد للخالق ودق مع جرس كل كنيسة ومعبد ترنيمة الرحمة والسلام.

ومن جيل الى جيل، لم يتوقف الشعب العربي الفلسطيني عن الدفاع الباسل عن وطنه ولقد كانت ثورات شعبنا المتلاحقة تجسيدا بطوليا لارادة الاستقلال الوطني.

ففي الوقت الذي كان فيه العالم المعاصر يصوغ نظام قيمة الجديدة كانت موازين القوى المحلية والعالمية تستثني الفلسطيني من المصير العام، فاتضح مرة اخرى ان العدل وحدة لايسير عجلات التاريخ.

وهكذا انفتح الجرح الفلسطيني الكبير على مفارقة جارحة: فالشعب الذي حرم من الاستقلال وتعرض وطنه لاحتلال من نوع جديد، قد تعرض لمحاولة تعميم الاكذوبة

القائلة " ان فلسطين هي ارض بلا شعب " وعلى الرغم من هذا التزييف التاريخي، فان المجتمع الدولي في المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الامم لعام ١٩١٩ ، وفي معاهدة لوزان لعام ١٩٢٣ قد اعترف بان الشعب العربي الفلسطيني شانه شان الشعوب العربية الاخرى، التي انسلخت عن الدولة العثمانية هو شعب حر مستقل.

ومع الظلم التاريخي الذي لحق بالشعب العربي الفلسطيني بتشريده وبحرمانه من حق تقرير المصير، اثر قرار الجمعية العامة رقم ١٨١ عام ١٩٤٧م، الذي قسم فلسطين الى دولتين عربية ويهودية، فان هذا القرار مازال يوفر شروطا للشرعية الدولية تضمن حق الشعب العربي الفلسطيني في السيادة والاستقلال الوطني.

ان احتلال القوات الاسرائيلية الارض الفلسطينية واجزاء من الارض العربية واقتلاع غالبية الفلسطينيين وتشريدهم عن ديارهم، بقوة الارهاب المنظم، واخضاع الباقين منهم للاحتلال والاضطهاد ولعمليات تدمير معالم حياتهم الوطنية، هو انتهاك صارخ لمبادىء الشرعية ولميثاق الامم المتحدة ولقراراتها التي تعترف بحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية، بما فيها حق العودة، وحق تقرير المصير والاستقلال والسيادة على ارضه ووطنه.

وفي قلب الوطن وعلى سياجه، في المنافي القريبة والبعيدة، لم يفقد الشعب العربي الفلسطيني ايمانه الراسخ بحقه في العودة، ولا ايمانه الصلب بحقه في الاستقلال، ولم يتمكن الاحتلال والمجازر والتشريد من طرد الفلسطيني من وعيه وذاته . ولقد واصل نضاله الملحمي، وتابع بلورة شخصيته الوطنية من خلال التراكم النضالي المتنامي. وصاغت الارادة الوطنية اطارها السياسي، منظمة التحرير الفلسطينية، ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطيني، باعتراف المجتمع الدولي، متمثلا بهيئة الامم المتحدة ومؤسساتها والمنظمات الاقليمية والدولية الاخرى، وعلى قاعدة الايمان بالحقوق الثابتة، وعلى قاعدة الاجماع القومي العربي، وعلى قاعدة الشرعية الدولية قادت منظمة التحرير الفلسطينية معارك شعبها العظيم، المنصهر في وحدته الوطنية

المثلي، وصموده الاسطوري امام المجازر والحصار في الوطن وخارج الوطن. وتجلت ملحمة المقاومة الفلسطينية في الوعي العربي وفي الوعي العالمي، بصفتها واحدة من ابرز حركات التحرر الوطني في هذا العصر.

ان الانتفاضة الشعبية الكبرى، المتصاعدة في الارض المحتلة مع الصمود الاسطوري في المخيمات داخل الوطن، قد رفعا الادراك الانساني بالحقيقة الفلسطينية وبالحقوق الوطنية الفلسطينية الى مستوى اعلى من الاستيعاب والنضج، واسدلت ستار الختام على مرحلة كاملة من التزييف ومن خمول الضمير وحاصرت العقلية الاسرائيلية الرسمية التي ادمنت الاحتكام الى الخرافة والارهاب في نفيها الوجود الفلسطيني.

مع الانتفاضة، وبالتراكم الثوري النضالي لكل مواقع الثورة يبلغ الزمن الفلسطيني احدى لحظات الانعطاف التاريخي الحادة وليؤكد الشعب العربي الفلسطيني مرة اخرى حقوقه الثابتة وممارستها فوق ارضه الفلسطينية.

واستنادا الى الحق الطبيعي والتاريخي والقانوني للشعب العربي الفلسطيني في وطنه فلسطين وتضحيات اجياله المتعاقبة دفاعا عن حرية وطنهم واستقلاله وانطلاقا من قرارات القمم العربية، ومن قوة الشرعية الدولية التي تجسدها قرارات الامم المتحدة منذ عام ١٩٤٧، ممارسة من الشعب العربي الفلسطيني لحقه في تقرير المصير والاستقلال السياسي والسيادة فوق ارضه.

فان المجلس الوطني يعلن، باسم الله وباسم الشعب العربي الفلسطيني قيام دولة فلسطين فوق ارضنا الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.

ان دولة فلسطين هي للفلسطينيين اينما كانوا فيها يطورون هويتهم الوطنية والثقافية، ويتمتعون بالمساواة الكاملة في الحقوق، تصان فيها معتقداتهم الدينية والسياسية وكرامتهم الانسانية، في ظل نظام ديمقراطي برلماني يقوم على اساس حرية الراي وحرية تكوين الاحزاب ورعاية الاغلبية حقوق الاقلية واحترام الاقلية قرارات الاغلبية،

وعلى العدل الاجتماعي والمساواة وعدم التمييز في الحقوق العامة على اساس العرق او الدين او اللون او بين المراة والرجل، في ظل دستور يؤمن سيادة القانون والقضاء المستقل وعلى اساس الوفاء الكامل لتراث فلسطين الروحي والحضاري في التسامح والتعايش السمح بين الاديان عبر القرون.

ان دولة فلسطين دولة عربية هي جزء لايتجزا من الامة العربية، من تراثها وحضارتها، ومن طموحها الحاضر الى تحقيق اهدافها في التحرر والتطور والديمقراطية والوحدة. وهي اذ تؤكد التزامها بميثاق جامعة الدول العربية، واصرارها على تعزيز العمل العربي المشترك، تناشد ابناء امتها مساعدتها على اكتمال ولادتها العملية. بحشد الطاقات وتكثيف الجهود لانهاء الاحتلال الاسرائيلي.

وتعلن دولة فلسطين التزامها بمبادىء الامم المتحدة واهدافها وبالاعلان العالمي لحقوق الانسان، والتزامها كذلك بمبادىء عدم الانحياز وسياسته.

واذ تعلن فلسطين انها دولة محبة للسلام ملتزمة بمبادىء التعايش السلمي، فانها ستعمل مع جميع الدول والشعوب من اجل تحقيق سلام دائم قائم على العدل واحترام الحقوق، تتفتح في ظله طاقات البشر على البناء، ويجري فيه التنافس على ابداع الحياة وعدم الخوف من الغد، فالغد لايحمل غير الامان لمن عدلوا او ثابوا الى العدل.

وفي سياق نضالها من اجل احلال السلام على ارض المحبة والسلام، تهيب دولة فلسطين بالامم المتحدة التي تتحمل مسؤولية خاصة تجاه الشعب العربي الفلسطيني ووطنه، وتهيب بشعوب العالم ودوله المحبة للسلام والحرية ان تعينها على تحقيق اهدافها، ووضع حد لماساة شعبها، بتوفير الامن له، وبالعمل على انهاء الاحتلال الاسرائيلي للاراضي الفلسطينية.

كما تعلم في هذا المجال، انها تؤمن بتسوية المشاكل الدولية والاقليمية بالطرق السليمة وفقا لميثاق الامم المتحدة وقراراتها وانها ترفض التهديد بالقوة او العنف او الارهاب،

او باستعمالها ضد سلامة اراضيها واستقلالها السياسي، او سلامة اراضي أي دولة اخرى، وذلك دون المساس بحقها الطبيعي في الدفاع عن اراضيها واستقلالها.

وفي هذا اليوم الخالد، في الخامس عشر من تشرين الثاني ١٩٨٨ ونحن نقف على عتبة عهد جديد، ننحني اجلالا وخشوعا امام ارواح شهدائنا وشهداء الامة العربية الذين اضاءوا بدمائهم الطاهرة شعلة هذا الفجر العتيد، واستشهدوا من اجل ان يحيا الوطن. ونرفع قلوبنا على ايدينا لنملاها بالنور القادم من وهج الانتفاضة المباركة، ومن ملحمة الصامدين في المخيمات وفي الشتات وفي المهاجر، ومن حملة لواء الحرية: اطفالنا وشيوخنا وشبابنا، اسرنا ومعتقلينا وجرحانا المرابطين على التراب المقدس وفي كل مخيم وفي كل قرية ومدينة، والمراة الفلسطينية الشجاعة، حارسة بقائنا وحياتنا، وحارسة نارنا الدائمة. ونعاهد ارواح شهدائنا الابرار، وجماهير شعبنا العربي الفلسطيني وامتنا العربية وكل الاحرار والشرفاء في العالم على مواصلة النضال من اجل جلاء الاحتلال، وترسيخ السيادة والاستقلال اننا، ندعو شعبنا العظيم الى الالتفاف حول علمه الفلسطيني والاعتزاز به والدفاع عنه ليظل ابدا رمزا لحريتنا وكرامتنا في وطن سيبقى دائما وطناً حرا لشعب من الاحرار.

المصدر: www.psnewsonline.com

ملحق رقم (٣)

خطة ابو مازن - بيلين) الجزء الخاص بالقدس

المادة (٦): القدس:

تبقى القدس مدينة مفتوحة وغير مقسمة مع حرية الوصول اليها دون اعاقة لجميع الناس من مختلف المعتقدات والجنسيات

يوافق الطرفان كذلك على ادخال اصلاح على النظام البلدي الحالي للقدس وحدودها في مدة لا تتجاوز الخامس من ايار (مايو) ١٩٩٩م شريطة ان لا يكون خاضعا لأي تغيير اضافي سواء أكان بواسطة القانون او غيره، ما لم تكن هناك موافقة متبادلة، قبل اتمام الشروط الواردة في الفقرة ٩ أدناه. وسوف يؤدي هذا الاصلاح الى توسيع الحدود البلدية الحالية للقدس وتعيين الحدود المدينية لـ " مدينة القدس " بحيث تشمل ابو ديس والعيزرية والزعيم ومعالية ادوميم وجفعات زئيف وجبعون والمناطق المجاورة كما هي في الخرائط المرفقة.

داخل " مدينة القدس " يتم تعريف الضواحي التي يسكنها اسرائيليون كـ " احياء يهودية " كما يتم التعريف بالضواحي التي يسكنها فلسطينيون كـ " احياء فلسطينية " اما الحدود الدقيقة لـ " مدينة القدس " وللاحياء الاسرائيلية والفلسطينية فقد تم تعيينها ووصفها في الملحق الثالث من اتفاقية الوضعالنهائي وفي الخرائط المرفقة لها . وسوف يعكس عدد الاحياء الاسرائيلية والاحياء الفلسطينية التوازن الديموغرافي الحالي بنسبة ٢: ١ ويتم تحديث هذه النسبة طبقا للشروط والمعايير والجدول الموصف في الملحق الثالث من اتفاقية الوضع النهائي.

يوافق الطرفان على الاحتفاظ ببلدية واحدة لـ " مدينة القدس " على هيئة مجلس بلدي أعلى مشترك يتشكل من ممثلي الاحياء، وينتخب هؤلاء الممثلون عمدة " مدينة

القدس " وسوف يسعى المجلس البلدي الأعلى المشترك للحصول على موافقة حكومة فلسطين في كل الأمور التي تتعلق بمناطق " مدينة القدس ". وسوف يسعى المجلس البلدي الأعلى المشترك للحصول على موافقة حكومة فلسطين في كل الأمور التي تتعلق بمناطق " مدينة القدس " الخاضعة للسيادة الفلسطينية، وأما في الامور المتعلقة بمناطق مدينة القدس الخاضعة للسيادة الاسرائيلية فسيسعى المجلس البلدي الاعلى المشترك للحصول على موافقة حكومة اسرائيل.

تتألف " مدينة القدس " من المجلس البلدي الاعلى المشترك، ومن بلديتين فرعيتين – بلدية فرعية اسرائيلية، ينتخبها سكان الاحياء الاسرائيلية، وبلدية فرعية فلسطينية ينتخبها سكان الاحياء الفلسطينية – بالاضافة الى لجنة مشتركة متساوية العدد تختص بمنطقة المدينة القديمة كما تم توصيفها في الفقرة ١٢ أدناه.

يوافق الطرفان كذلك على ان بلدية " مدينة القدس " سوف:

أ – تعهد بصلاحيات محلية قوية الى البلديات الفرعية بما في ذلك الحق في فرض الضرائب المحلية والخدمات المحلية، ونظام تعليمي مستقل، وسلطات دينية منفصلة، وتخطيط الاسكان، وتحديد المناطق حسبما هو مفصل في الملحق الثالث لاتفاقية الوضع النهائي.

ب – وضع خطة رئيسة لمدة ٢٥ عاما لمدينة القدس ضمن شروط متفق عليها، بغية التنفيذ المتوازن لها، بما في ذلك حماية مصالح كلا الجماعتين.

ج – اعطاء المواطنين الاسرائيليين والفلسطينيين المقيمين ضمن نطاق سيطرة بلدية مدينة القدس والبلديات الفرعية حق الاقتراع والانتخاب لكل الوظائف التي تشغل عن طريق الانتخاب والتي سيجري تحديدها في القوانين الفرعية لبلدية القدس.

يعترف كلا الطرفين ضمن مدينة القدس ان الجزء الغربي من المدينة سيصبح "يروشلايم"، والجزء الشرقي العربي من المدينة الواقع تحت السيادة الفلسطينية

سيصبح القدس (انظر الخرائط المرفقة).

عند تبادل وثائق المصادقة على اتفاقية السلام بينهما:

أ – تعترف حكومة دولة فلسطين بـ " يروشلايم "، كما جرى تعريفها في المادة السادسة الفقرة السابعة، والملحق الثالث لاتفاقية الوضع النهائي بأنها العاصمة ذات السيادة لدولة اسرائيل.

ب – تعترف حكومة دولة اسرائيل بـ " القدس " كما جرى تعريفها بموجب المادة السادسة الفقرة السابعة والملحق الثالث من اتفاقية الوضع النهائي على انها العاصمة ذات السيادة لدولة فلسطين.

٩- يتم تقرير السيادة النهائية على المنطقة الواقعة خارج "يروشلايم" و"القدس" والموجودة داخل حدود البلدية الحالية للقدس من قبل الطرفين في اسرع وقت ممكن، ويحتفظ كل طرف بـ وقفه فيما يتعلق بوضع السيادة على هذه المنطقة. وسيتم انشاء لجنة اسرائيلية – فلسطينية لتقرير الوضع النهائي لهذه المنطقة، وذلك لدى دخول اتفاقية الاطار هذه حيز النفاذ، وستشرع في مداولاتها بعد ذلك مباشرة، ودون الاجحاف بتقرير الوضع النهائي لهذه المنطقة:

أ – تمنح المواطنة الفلسطينية للفلسطينيين المقيمين في هذه المنطقة.

ب – في مسائل بعينها يلجأ المواطنون الفلسطينيون المقيمون في هذه المنطقة الى القانون الفلسطيني (على النحو المفصل في الملحق الثالث من اتفاقية الوضع النهائي)

ج – يتمتع الطرفان بحرية الوصول الى واستخدام مطار قلنديا الواقع في هذه المنطقة ويتم انشاء محطة فلسطينية جديدة يجري تعيينها، وذلك حتى يتم البدء في التشغيل بالتزامن مع توقيع معاهدة السلام (انظر الملحق الثالث من اتفاقية الوضع الهائي للتعرف على شروط التشغيل) .

١٠ - يعترف الطرفان بالدور الروحي والديني المتفرد للقدس بالنسبة لجميع الديانات السماوية العظيمة الثلاث · ونظراً لرغبة الطرفين في تطوير العلاقات الإيمانية وزيادة الانسجام بين الديانات العظيمة الثلاث يتفق الطرفان طبقا لذلك، على ضمان حرية العبادة وحرية الوصول الى جميع المواقع المقدسة لجميع ابناء العقائد والديانات دون إعاقة او قيد ·

١١ - واعترافا بالوضع والأهمية الخاصة لمنطقة المدينة القديمة (انظر الخرائط) لاتباع الديانات المسيحية واليهودية والاسلامية يوافق الطرفان على منح هذه المنطقة وضعاً خاصاً ·

١٢ - ويقر الطرفان ايضا على ان:

أ - تكون البلدية الفلسطينية الفرعية مسؤولة عن الشؤون البلدية للمواطنين الفلسطينيين المقيمين في منطقة المدينة القديمة وعن ممتلكاتهم المحلية ·

ب - تكون البلدية الاسرائيلية الفرعية مسؤولة عن الشؤون البلدية للمواطنين الاسرائيليين المقيمين في منطقة المدينة القديمة وعن ممتلكاتهم المحلية ·

ج - تعين البلديتان الفرعيتان لجنة مشتركة متساوية العدد لادارة جميع الأمور المتعلقة بالحفاظ على الشخصية الفريدة لمنطقة المدينة القديمة (تركيبة وشكل اللجنة مفصلة في الملحق الثالث من اتفاقية الوضع النهائي) ·

د - في حالة نشوب خلاف بين البلديتين بشأن المسائل المتعلقة بمنطقة المدينة القديمة تعرض المسألة على اللجنة المشتركة المتساوية للحصول على قرارها ·

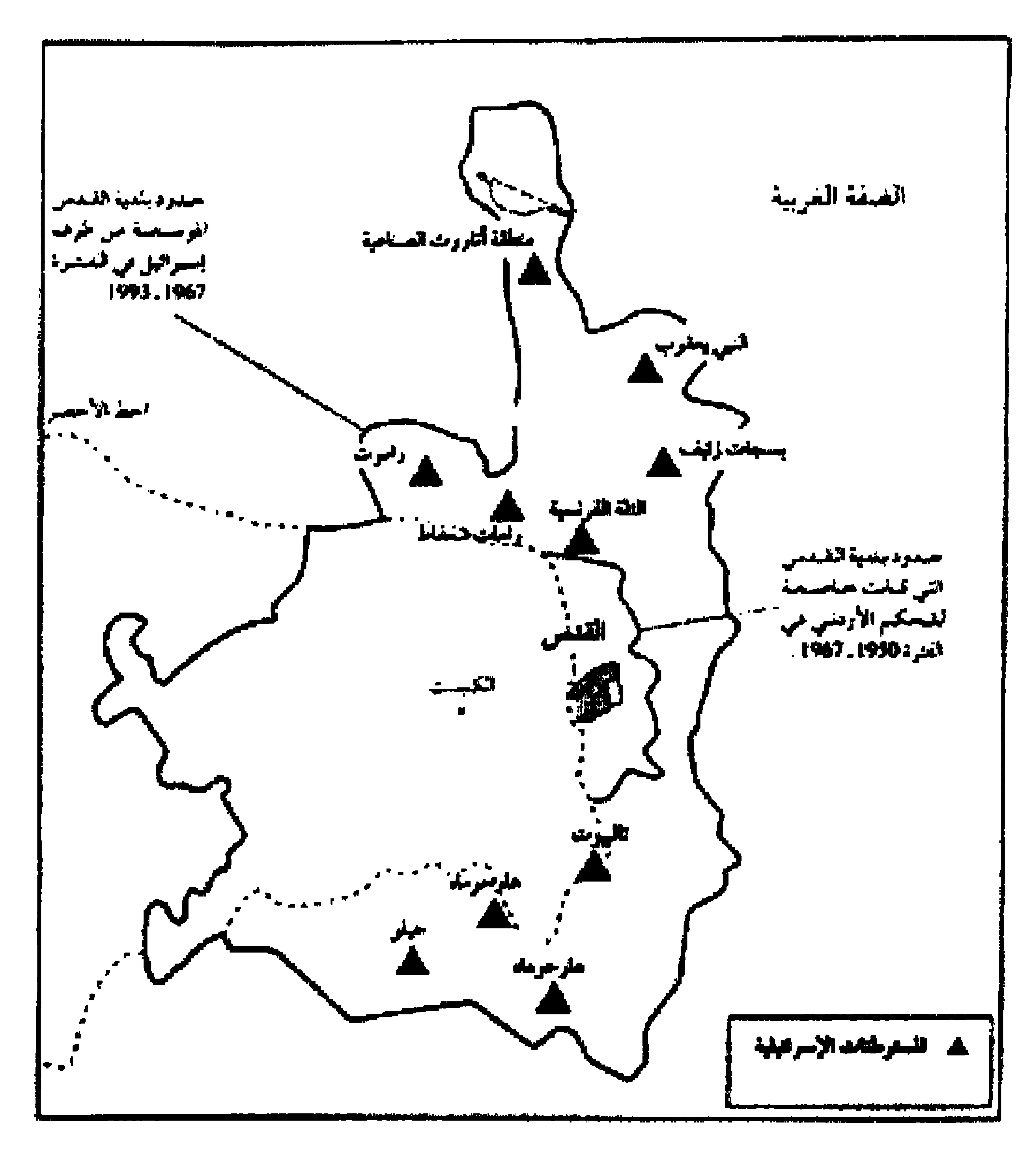
١٣ - تمنح دولة فلسطين سيادة خارجة عن نطاق سلطة التشريع الاسرائيلي على الحرم الشريف تحت ادارة اوقاف القدس ويتم ضمان الوضع الراهن بشأن حق الوصول والصلاة للجميع ·

١٤ - تتم ادارة كنيسة القيامة من قبل البلدية الفرعية الفلسطينية وسوف تتفحص اللجنة المشتركة المتساوية امكانية منح وضع خارج عن نطاق سلطة التشريع الاسرائيلي لكنيسة القيامة ٠

١٥ - تتم مراقبة الاشخاص والسلع المارة عبر " مدينة القدس " عند نقاط الخروج ٠ اما مسائل الأمن الاخرى المتعلقة بالاشخاص والمركبات والبضائع التي يشك في انخراطها في نشاطات معادية فقد تم التعامل معها في الملحق الثاني لاتفاقية الوضع النهائي٠

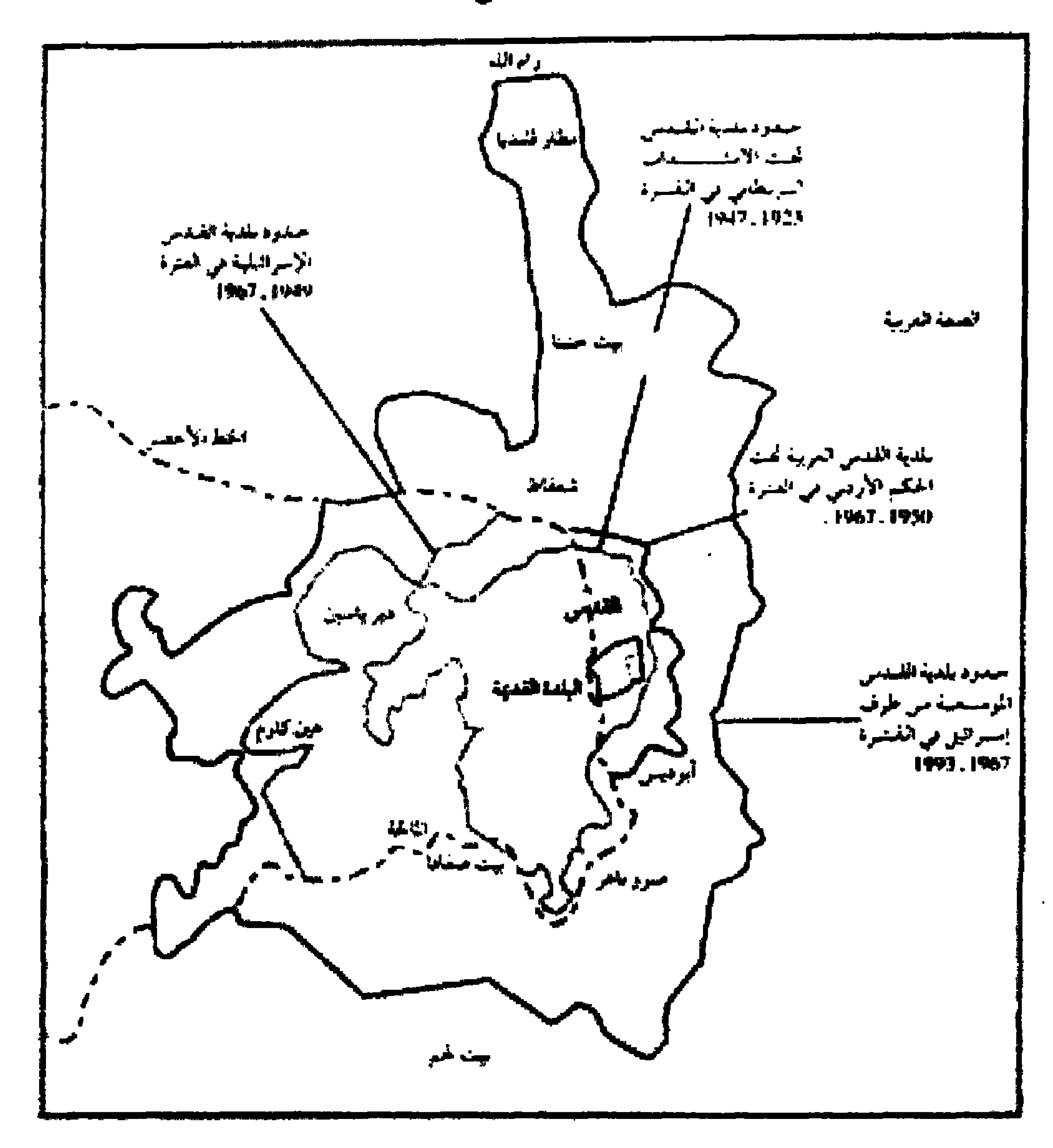
المصدر: اللجنة الملكية لشؤون القدس، عمان، الاردن ٠

المستوطنات الإسرائيلية في الشطر الشرقي من مدينة القدس المحتلة، عام 2000



المصدر (بتصرف): www.passia.org/palestine-facts/MAPS/images/jer-maps/settlements.html

تطور حدود مدينة القدس، 1947 - 2000



المصدر : www.passia.org/palestine-facts/MAPS/images/jer-maps/Jem1947-2000.html

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

أ – الوثائق:

١- إعلان واشنطن بين الأردن وإسرائيل، ٢٥ تموز / يوليو، ١٩٩٤م.

٢- أنيس الصايغ، الفكرة الصهيونية، النصوص الأساسية، مركز الأبحاث الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٠م.

٣- اللجنة الملكية لشؤون القدس، الأمانة العامة، عمان، الاردن، ١٩٩٦م.

ب – الكتب:

١- ابراهيم ابو جابر ومجموعة مؤلفين، قضية القدس ومستقبلها في القرن الحادي والعشرين، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٢م

٢- ابراهيم الشريقي، اورشاليم وأرض كنعان، مؤسسة الدراسات الدولية، لندن، ١٩٨٥م.

٣- احمد الرشيدي، منظمة المؤتمر الاسلامي، دراسة قانونية سياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٩٧م.

٤- احمد سوسه، العرب واليهود في التاريخ، دار الحرية، بغداد، ١٩٧م.

٥- أحمد عبد الونيس شتا، القدس.. أنقطة قطيعة أم مكان التقاء؟ مطبوعات اكاديمية المملكة المغربية، دورة نوفمبر ١٩٩٨م، الجزء الأول، الرباط، ٦ – ٨ شعبان ١٤١٩هـ، ٢٦-٢٨ نوفمبر ١٩٩٨م.

٦- احمد مصطفى، الولايات المتحدة والمشرق العربي، المجلس الوطني للثقافة، الكويت، ١٩٧٨م.

٧- احمد يوسف القرعي، القدس من بن غوريون الى نتنياهو، مركز الدراسات العربي الأوروبي، بيروت، الطبعة الاولى، ١٩٩٧م.

٨- اسامه حلبي، الوضع القانوني لمدينة القدس ومواطنيها العرب، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، الطبعة الأولى، تموز / يوليو ١٩٩٧م.

٩- اسامه حلبي، بلدية القدس العربية، الجمعية الفلسطينية الاكاديمية للشؤون الدولية passia، القدس، ١٩٩٣م.

١٠- اسامه الباز، المفاوضات السياسية، ندوة المفاوضات الدولية، معهد الدراسات الدبلوماسية، الرياض، ١٣-١٦ فبراير / شباط، ١٩٩٣م.

١١- اسعد عبد الرحمن، منظمة التحرير الفلسطينية، جذورها، تأسيسها، مساراتها، مركز الابحاث الفلسطينية، قبرص، ١٩٨٧م. ٠

١٢- اسعد رزق، نظرة في احزاب اسرائيل، مركز الابحاث،بيروت، ١٩٦٦م

١٣- اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، دراسات في الأصول والنظريات، مؤسسة الابحاث العربية، الكويت، ١٩٧١م.

١٤- اسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم الحقائق، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، ايلول ١٩٧٩م.

١٥- أمين محمد قائد اليوسفي، تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.

١٦- اكرم هنيه، اوراق كامب ديفيد، الايام، شركة مؤسسة الايام للصحافة والنشر

والتوزيع، رام الله، آب / اغسطس، ٢٠٠٠م.

١٧- اوري سبير،المسيرة، خفايا اوسلو من الالف الى الياء، ترجمة بدر عقيلي، دار الجليل للنشر والدراسات والابحاث الفلسطينية، عمان، الطبعة الاولى، ١٩٩٨م.

١٨- برنارد وسابيلا ، القدس من منظور مسيحي، في كتاب القدس الابعاد الدينية، الجمعية الفلسطينية الاكاديمية للشؤون الدولية، passia، القدس، الطبعة الثانية، حزيران/ يونيو، ٢٠٠٠م.

١٩ - بسام ابو غزاله، الجذور الارهابية لحزب حيروت الاسرائيلي، مركز البحوث الفلسطيني، بيروت، ١٩٦٦م. ٠

٢٠- بلال الحسن، الخداع الاسرائيلي، رواية فلسطينية لمفاوضات كامب ديفيد وتوابعها، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الاولى، ٢٠٠٢م.

٢١- توفيق ابو بكر ومجموعة مؤلفين، القدس والحال الفلسطيني وقراءة في الأمن القومي العربي، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.

٢٢- تيسير جبارة، دور الحركات الاسلامية في الانتفاضة الفلسطينية المباركة، دار الفرقان، عمان، ١٩٩٢م.

٢٣- جاسر علي العناني، القدس، دراسات قانونية وتاريخية، منشورات امانة عمان الكبرى، عمان، ٢٠٠١م.

٢٤- جميل هلال، النظام السياسي الفلسطيني بعد اوسلو، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، الطبعة الاولى، ١٩٩٨م.

٢٥- جواد الحمد، ومجموعة مؤلفين، المدخل الى القضية الفلسطينية، مركز دراسات الشرق الاوسط، عمان، الطبعة السادسة، ١٩٩٩م.

٢٦- جواد الحمد، مستقبل السلام في الشرق الاوسط، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٠م.

٢٧- جورج بوست، قاموس الكتاب المقدس، الجزء الاول، بيروت، المطبعة الامريكانية، ١٩٠١م.

٢٨- جين كوربين، غزة أولا، لقاءات النرويج بين اسرائيل ومنظمة التحرير، ترجمة محمود ابراهيم، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الاولى، ١٩٩٤م.

٢٩- حسن نافعه، الامم المتحدة في نصف قرن، دراسة في تطوير التنظيم الدولي، عالم المعرفة (الكويت) ط١، اكتوبر / تشرين الأول، ١٩٩٥م.

٣٠- حسن محمد وجيه، مقدمة في علم التفاوض الاجتماعي والسياسي، مؤسسة السله، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، اكتوبر / تشرين الأول ١٩٩٤م.

٣١- حسين ابو شنب، الافاق الفلسطيني الاسرائيلي، الرأي والرأي الآخر، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الاولى، ١٩٩٥م.

٣٢- خالد الحروب، حماس – الفكر والممارسة السياسية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الاولى، بيروت، تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٦م.

٣٣- خليل اسماعيل الحديثي، المعاهدات غير المتكافئة وقت السلم، دراسة قانونية وسياسية، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، ١٩٩٨م.

٣٤- عبد الوهاب المسيري، الايديولوجية الصهيونية، القسم الاول، سلسلة عالم المعرفة، عدد ٦٠، الكويت، ١٩٨٢م.

٣٥- دينس روس، السلام المفقود، خفايا الصراع حول سلام الشرق الاوسط، ترجمة عمر الايوبي وسامي كعكي، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٥م

٣٦- رائد فوزي دواد، فكرة التدويل في القانون الدولي وتطبيقاتها في ضوء قرارات الامم المتحدة المتعلقة بالقدس، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، الطبعة الاولى، ٢٠٠٣م.

٣٧- رياض نجيب الريس ودنيا حبيب نحاس، المسار الصعب، المقاومة الفلسطينية: منظماتها، اشخاصها، علاقاتها، دار النهار، بيروت، الطبعة الاولى، ١٩٧٦م.

٣٨- روحي الخطيب، المؤامرات على القدس ما بين ١٩٦٥ – ١٩٧٥م، امانة القدس، عمان، ١٩٧٥م.

٣٩- روحي الخطيب، تقرير حول مواصلة سلطات الاحتلال اعتداءاتها لتغيير أوضاع مدينة القدس، أمانة القدس، عمان، ١٩٧٦م.

٤٠- سالم الكسواني، المركز القانوني لمدينة القدس، جمعية عمال المطابع التعاونية،عمان، الطبعة الثانية، ١٩٧٨م.

٤١- سامي حكيم، القدس والتسوية، منشورات دار النضال للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٧م.

٤٢- سامي مسلم، النضال من اجل القدس، مشروع برنامج عمل من أجل السلام، الجمعية الفلسطينية الاكاديمية للشؤون الدولية passies، القدس الطبعة الأولى، ايار / مايو، ١٩٩٦م.

٤٣- سميح المعايطة، التسوية السلمية للصراع العربي الاسرائيلي، دار النشر، عمان، الطبعة الأولى، ١٩٩٥م.

٤٤- سمير جريس، القدس: المخططات الصهيونية الاحتلال والتهويد، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨٧م.

٤٥- سليمان الموسى، تاريخ الاردن في القرن العشرين، ١٩٥٨-١٩٩٥م، الجزء

الثاني، مكتبة المحتسب، عمان، الطبعة الاولى، ١٩٩٦م.

٤٦- شذا جمال الخطيب، القدس العربية ثلاثون عاما من التهويد والتحدي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الطبعة الاولى، ٢٠٠١م.

٤٧- صديق محمد عفيفي، و د.جرميه حزين سعد، التفاوض الفعال في الحياة والاعمال، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٥م.

٤٨- طاهر شاش، مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية، الامال والتحديات، دار الشرق، القاهرة، الطبعة الاولى، ١٩٩٩م.

٤٩- ظفر الاسلام خان. تاريخ فلسطين القديم، دار النفائس، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٩٨٦م.

٥٠- عارف العارف، المفصل في تاريخ القدس، مطبعة المعارف، القدس، الطبعة الاولى، ١٩٦١م.

٥١- عابد توفيق الهاشمي، عقيدة اليهود في تملك فلسطين، مكتبة ام القرى، القاهرة، ١٩٩٠م.

٥٢- عبد الحميد زايد، القدس الخالدة، الهيئة المصرية للكتاب،القاهرة، ١٩٧٤م.

٥٣- عبد الحميد متولي، نظام الحكم في اسرائيل، منشأة المعارف، الاسكندرية، الطبعة الثانية، ١٩٩٧م.

٥٤- عبد اللطيف الطيباوي، القدس الشريف في تاريخ العرب والاسلام، وزارة الاوقاف الاسلامية الاردنية، عمان، ١٩٨١م.

٥٥- عبد الفتاح محمد ماضي، الدين والسياسة في اسرائيل، مكتبة مدبولي،

القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.

٥٦- عبد الله الاشعل، أصول التنظيم الاسلامي الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٨م.

٥٧- عبد الله راشد العرقان، قضية القدس في التسوية السياسية (١٩٦٧-١٩٩٥م) المطابع العسكرية، عمان، ١٩٩٧م.

٥٨- عبد الله كنعان. الاستيطان اليهودي في مدينة القدس. اللجنة الملكية لشؤون القدس، عمان، الطبعة الأولى. ٢٠٠٢م.

٥٩- عبد الله كنعان، القدس من منظور إسرائيلي، مكتبة المدينة، عمان، الطبعة الاولى، ٢٠٠٠م.

٦٠- عز الدين فودة، قضية القدس في محيط العلاقات الدولية، بيروت، ١٩٦٩م.

٦١- عزمي عيد محمد ابو عليان، القدس بين الاحتلال والتحرير عبر العصور القديمة والوسطى والحديثة، مؤسسة باكير للدراسات الثقافية، عمان، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.

٦٢- عزمي بشارة، الانتفاضة والمجتمع الإسرائيلي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ايلول / سبتمبر، ٢٠٠٢م.

٦٣- عماد يوسف وأروى الصباغ، مستقبل السياسات الدولية تجاه الشرق الأوسط، مركز دراسات الشرق الاوسط، عمان، ١٩٩٦م.

٦٤- عمر مصالحة، السلام الموعود، الفلسطينيون من السلام الى التسوية، ترجمة وديع اسطفان وساري توق، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م.

٦٥- عمرو موسى، مستقبل القدس من منظور عربي، مركز الدراسات العربي

الأوروبي، دار بيان، بيروت، الطبعة الأولى.

٦٦- غازي ربابعة، القدس تاريخ وحضارة، عمان، ٢٠٠٢م.

٦٧- غازي السعدي، الاحزاب والحكم في اسرائيل، دار الجليل للنشر والدراسات والابحاث الفلسطينية، عمان، ١٩٨٩م.

٦٨- غلعاد شير، قاب قوسين أو أدنى من السلام، تفاصيل مفاوضات كامب ديفيد (٢)، ترجمة بدر العقيلي، دار الجليل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م

٦٩- فاروق ابو زيد، دور الإعلام والرأي العام في المفاوضات، ندوة المفاوضات الدولية، معهد الدراسات الدبلوماسية، الرياض، ١٢-١٦ فبراير/ شباط.

٧٠- فاروق صيتان الشناق، الرؤية الأردنية للقدس، بين الاستمرارية والتحول، اللجنة الملكية لشؤون القدس، عمان، ٢٠٠١م.

٧١- فايز فهد جابر، القدس، دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٨٥م.

٧٢- فوزي طايل، النظام السياسي في اسرائيل، الوفاء للطباعة والنشر، المنصورة، الطبعة الثانية، ١٩٩٢م.

٧٣- كامل ابو جابر، نظام دولة اسرائيل، إطار القرار السياسي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٣م.

٧٤- كامل جميل العسلي، مكانة القدس في تاريخ العرب والمسلمين، وزارة الشباب، عمان، ١٩٨٨م.

٧٥- متري الراهب، ارتباط المسيحيين بالقدس، اعداد جريس وري ورفاقه، القدس، ١٩٩٥م.

٧٦- محسن الخضيري، تنمية المهارات التفاوضية، القاهرة، الطبعة الاولى، الدار

المصرية اللبنانية، ١٩٩٣م.

٧٧- محسن الخضيري، التفاوض، الانجلومصرية، القاهرة، ١٩٨٨م.

٧٨- محمد أديب العامري، القدس العربية، دار السبأ للنشر، عمان، ١٩٧١م.

٧٩- محمد احمد محمود حسن، المسجد الاقصى في الكتب المقدسة، مكتبة النهضة، القاهرة، ١٩٨٥م.

٨٠- محمد الاطرش، السياسة الامريكية تجاه الصراع العربي الاسرائيلي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧م.

٨١- محمد بدر الدين زايد، المفاوضات الدولية بين العلم والممارسة، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.

٨٢- محمد حافظ غانم، الوجيز في القانون الدولي العام، دارالنهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٣م.

٨٣- محمد حسنين هيكل، المفاوضات السرية بين العرب واسرائيل، الكتاب الثالث، سلام الأوهام، اوسلو ما قبلها وما بعدها، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الخامسة، ١٩٩٦م.

٨٤- محمد خالد الازعر، النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين، مؤسسة مواطن، رام الله، الطبعة الاولى، ١٩٩٦م ٠

٨٥- محمد علي الفرا، السلام الخادع من مؤتمر مدريد الى انتفاضة الاقصى، دار مجدلاوي، عمان، الطبعة الاولى، ٢٠٠١م.

٨٦- محمد عوض الهزايمه، القدس في الصراغ العربي الاسرائيلي، دار النشر، عمان، ١٩٨٧م.

٨٧- محمود العابدي، قدسنا، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٢م.

٨٨- محمود رياض، مذكرات محمود رياض، البحث عن السلام والصراع في الشرق الاوسط، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨١م.

٨٩- محمود عواد وزهير غنايم، القدس معلومات وأرقام، اللجنة الملكية لشؤون القدس، عمان، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.

٩٠- مفيد شهاب، المفاوضات الدولية – علم وفن، ندوة المفاوضات الدولية، معهد الدراسات الدبلوماسية، الرياض، ١٣-١٦ فبراير / شباط ١٩٩٣م.

٩١- مركز الاسراء والدراسات والبحوث، القدس والقرارات الدولية الكاملة، ١٩٤٧ – ١٩٩٧، بيروت، الطبعة الاولى ١٩٩٨ .

٩٢- منير الهور، طارق الموسى، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية ١٩٤٧م – ١٩٨٥م، دار الجليل،عمان، الطبعة الثانية، ١٩٨٦م.

٩٣- نادر احمد ابو شيخه، أصول التفاوض، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠م،

٩٤- ناديا مصطفى، اوروبا والوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٦م.

٩٥- نجيب الاحمد، تهويد القدس، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت،

٩٦- نزار ايوب، الوضع القانوني لمدينة القدس بين الانتداب والتسوية السياسية، مؤسسة الحق، رام الله، ٢٠٠١م.

٩٧- نظام بركات، النخبة الحاكمة في اسرائيل، منشورات " فلسطين المحتلة"

بيروت، ١٩٨٢م.

٩٨- نواف الزرو، القدس بين مخططات التهويد الصهيونية ومسيرة النضال والتصدي الفلسطينية، دار الخواجا، عمان، الطبعة الاولى، ١٩٩٧م.

٩٩- هاني الياس خضر الحديثي، في عملية صنع القرار السياسي الخارجي، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨٢م.

١٠٠- هيثم الكيلاني، النظرية الاسرائيلية في التفاوض، مركز الدراسات العربي الأوروبي، بحوث استراتيجية، دار الرازي ومؤسسة الابحاث العربية، بيروت، ١٩٩٤م.

١٠١- هيلينا كوبان، المنظمة تحت المجهر، ترجمة سليمان الفزرلي، دار هاي لايت للنشر، لندن، الطبعة الاولى، ١٩٨٤م.

١٠٢- وائل علام، منظمة المؤتمر الاسلامي، دار النهضة العربية،القاهرة، ١٩٩٦م.

١٠٣- وزارة الإعلام الأردنية، معركة السلام، المعاهدة الأردنية الإسرائيلية وثائقها وأبعادها، دائرة المطبوعات والنشر، عمان، ١٩٩٤م.

١٠٤- وزارة الإعلام الأردنية، معركة السلام، دائرة المطبوعات والنشر، مؤتمر صحفي لولي العهد الأردني الأمير حسن بن طلال، ١٩٩٤/١١/١م.

١٠٥- وزارة الإعلام الاردنية، مؤتمر القمة، دائرة المطبوعات والنشر، عمان، ١٩٨٠م.

١٠٦- وليد الخالدي، القدس من العهدة العمرية الى كامب ديفيد الثانية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، الطبعة الاولى، ٢٠٠٠م.

١٠٧- وليد العسلي، الديمقراطية السياسية في اسرائيل، مركز الدراسات بنقابة

المحامين، القدس، ١٩٨٥م.

١٠٨- وليد سالم، المسألة الوطنية الديمقراطية في فلسطين، مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، الطبعة الاولى، ٢٠٠٠م.

١٠٩- وليم كوانت، عملية السلام، الدبلوماسية الامريكية والنزاع العربي الإسرائيلي منذ ١٩٦٧م، ترجمة مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة، الطبعة ٢١، ٢٠٠٣م.

١١٠- يهودا بن مئير، صناعة قرارات الأمن الوطني في اسرائيل، ترجمة بدر عقيلي، دار الجليل للنشر والدراسات الفلسطينية، عمان، ١٩٨٩م.

ج- الدوريات العلمية :

١- ابراهيم عبد الكريم، تقديرات حول الاسلام السياسي الراهن في فلسطين المحتلة، مجلة الوحدة،، المجلس القومي للثقافة العربية، الرباط، عدد ٥٢، ١٩٩٩م.

٢- أبراهيم عبد الكريم، مشكلة وتصورات الحلول الاسرائيلية، مجلة شؤون عربية، الامانة العامة للجامعة العربية، القاهرة، العدد ٩٠، حزيران / يونيو ١٩٩٧م ٠

٣- اميمة الدهان، ادارة المفاوضات وتنمية مهاراتها في المنظمة، دراسات، (عمان: الجامعة الاردنية، العدد الثالث، ١٩٨٦م) ٠

٤- امين عطايا، قضية القدس، ابعادها التاريخية والدينية السياسية، مجلة صامد، السنة ١٩، العدد ١١٠، تشرين أول، تشرين ثاني، كانون أول، بيروت، ١٩٩٧م.

٥- اسمهان شريح، قضية القدس في ضوء قرارات الجامعة العربية ومؤتمرات القمة، صامد الاقتصادي، العدد ١٠٧، دار الكرمل للنشر، عمان، ١٩٩٧م

٦- اياد القزاز، التوجيه العسكري للمجتمع الاسرائيلي، مجلة شؤون فلسطينية، مركز الابحاث الفلسطيني، عدد ٣٩، تشرين الثاني، نوفمبر، بيروت، ١٩٧٤م.

٧- انتصار الشطي، الولايات المتحدة الامريكية وقضية القدس، مجلة صامد، العدد ١٠٧ و ١٠٨، دار الكرمل للنشر، عمان، ١٩٩٧م.

٨- الفت آغا، تطور العلاقات العربية – السوفياتيه، مجلة السياسة الدولية، الاهرام، عدد ٨١، القاهرة، ١٩٨٥م.

٩- الوثائق، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد ٢٦ ربيع ١٩٩٦م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٦م.

١٠- باسل الكبيسي، حركة القوميين العرب، دار العودة، مجلة الهدف، الطبعة الثانية، بيروت

١١- باسل مكحول ونادر سعيد، البطالة في الضفة الغربية وقطاع غزة، دراسة تحليلية مجلة السياسة الفلسطينية، العدد السادس، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، ١٩٩٥م.

١٢- بسمه قضماني درويش، فلسطين: علاقات سلطة ومعارضة ام مشاركة، مجلة السياسة الفلسطينية، العدد السادس، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، ١٩٩٥م.

١٣- بيان نويهض الحوت، القدس هي القضية، المستقبل العربي، العدد ٢٥٣، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠م.

١٤- التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠١م، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، الطبعة الاولى، القاهرة، مايو / ايار، ٢٠٠٢م.

١٥- التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٠م، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

بالاهرام، القاهرة، ٢٠٠١م.

١٦- خالد عايد، الاستيطان في القدس، جبل ابو غنيم وما يتجاوزه، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٣١، صيف ١٩٩٧م.

١٧- خالد الحسين، فلسطينيات ٣، منشورات دار الكرمل، عمان، سلسلة دراسات صامد الاقتصادي، اوراق سياسية رقم ١١.

١٨- خليل السواحري، المؤامرة الصهيونية على المسجد الاقصى، مجلة شؤون عربية، كانون الأول / ديسمبر، العدد ٤٠، ١٩٨٤م.

١٩- جورج طعمه، قضية فلسطين على جدول اعمال الامم المتحدة، شؤون فلسطينية، العدد ٣٨، بيروت، تشرين الأول / اكتوبر، ١٩٧٤م.

٢٠- دوري غولد، القدس: الحل الدائم، مركز يافا مركز الدراسات الاسرائيلية، تل ابيب، ١٩٩٥م، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٦، بيروت، ربيع ١٩٩٦م.

٢١- رسالة الضمانات الأمريكية لإسرائيل، ١٨/١٠/١٩٩١م، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، عدد ٨، ١٩٩١م.

٢٢- رشيد قويدر، آليات ومسار القرار السياسي الاسرائيلي، مجلة صامد، السنة ٢٤، العدد ١٢، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٢م.

٢٣- زياد ابو عمرو وأخرون، ازمة القيادة والحكم في الكيان الفلسطيني المحاصر، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٥٦، بيروت، ٢٠٠٣م.

٢٤- صلاح الدين عامر، القدس والقانون الدولي، نشرة خاصة صادرة عن اللجنة الملكية لشؤون القدس، عمان، تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٣م.

٢٥- عبده الاسدي، المشاريع الامريكية حول القضية الفلسطينية، صامد الاقتصادي،

السنة ١٧، عدد ١٠١، دار الكرمل للنشر، عمان، ١٩٩٥م.

٢٦- عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، الجزء الثالث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٣م.

٢٧- علي الجرباوي، موقف الحركات الاسلامية الفلسطينية من الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد ١٨ شباط / فبراير، بيروت، ١٩٩٤م.

٢٨- ناجي علوش، مناقشات حول الثورة الفلسطينية، مجموعة وثائق، دار الطليعة للطباعة والنشر، الطبعة الاولى، بيروت، تموز / يوليو ١٩٧٠م.

٢٩- نبيل محمود السهلي، قضية القدس والادارات الامريكية، مجلة شؤون عربية، العدد ١١٦، الامانة العامة للجامعة العربية، القاهرة، ٢٠٠٢م

٣٠- نبيل محمود انسهلي، القدس مدينة الصراع المفتوح (القسم الثاني)، مجلة صامد الاقتصادي، العددان ١٢٣-١٢٤، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠١م.

٣١- نور احمد عبد المنعم نور، القدس في مفاوضات كامب ديفيد، مجلة الدفاع. القاهرة، العدد ١٧٠، سبتمبر، ٢٠٠٠م.

٣٢- محمد سعيد ادريس، منظمة المؤتمر الاسلامي والقدس، فعالية الدور وتحديات المستقبل، مجلة قضايا استراتيجية، العدد ٥، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، دمشق، ٢٠٠١م.

٣٣- محمد عبد العزيز ربيع، سياسة امريكا الجديدة وتوجهاتها الشرق اوسطية، مجلة السياسة الفلسطينية، العددان ٣ و ٤، مركز البحوث الفلسطينية، نابلس، ١٩٩٤م.

٣٤- مجموعة باحثين، دليل اسرائيل العام، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الاولى، بيروت، ١٩٩٦م.

٣٥- منال لطفي، ضمانات حقوق الانسان في ظل الحكم الذاتي الفلسطيني، تقديم وتحرير د. محمد السيد سعيد، مركز الاهرام لدراسات حقوق الانسان، القاهرة، ١٩٩٤م.

٣٦- موشي هيرش، دبوره هاوزن، مكانة القدس القانونية، شؤون دولية، مركز الدراسات المعاصرة، العدد الثالث، ام الفحم / فلسطين، ١٩٩٦م.

٣٧- يوسف الحسن، اعمدة ومفاتيح الحركة الصهيونية في الولايات المتحدة، مجلة شؤون عربية، القاهرة، ١٩٨٤م.

د- الدراسات والاوراق غير المنشورة:

١- احمد نوفل، قضية القدس من المنظور الاسرائيلي، ندوة القدس بين الماضي والحاضر، جامعة البتراء، عمان، ٢١-٢٢/٥/٢٠٠١م.

٢- خليل تفكجي، الاستيطان في القدس " الاهداف والتاريخ " ابحاث الندوة الدولية "القدس التاريخ والمستقبل"، جامعة اسيوط، مركز دراسات المستقبل، ١٩٩٦م

٣- سليمان محي الدين فتوح، سياسة التهويد الاسرائيلية لمدينة القدس منذ عام ١٩٦٧م وحتى وقتنا الحاضر، الندوة الدولية "القدس.. التاريخ والمستقبل" جامعة اسيوط، مركز دراسات المستقبل، ١٩٩٦م.

٤- رائف نجم، القدس عبر التاريخ، محاضرة في الاتحاد البرلماني العربي، عمان، ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٠م.

٥- روحي الخطيب، تهويد القدس، بحوث الندوة العالمية حول القدس، المنظمة الاسلامية للتربية والثقافة والعلوم، الرباط، ١٩٩٣م.

٦- فايز جابر، تهويد القدس وطمس هويتها الاسلامية، الندوة العالمية حول القدس، المنظمة الاسلامية للتربية والثقافة والعلوم، الرباط، ١٩٩٣م.

٧- طلال عبد الله حرز، دراسة حول الاستيطان والقانون الدولي، منظمة التحرير الفلسطينية، السلطة الوطنية الفلسطينية، دائرة شؤون المفاوضات، آب / اغسطس، ١٩٩٨م.

٨- محمد ابو حسان، القدس والمزاعم الصهيونية، الندوة السنوية لشؤون القدس، عمان، ١٩٩٤م.

٩ - محمد بدر الدين، المفاوضات المصرية البريطانية، رسالة دكتوراة، جامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٩٠م.

٢ - الصحف:

١- الرأي الاردنية، عمان، ٧ تشرين الاول / اكتوبر ٢٠٠٤م.

٢- الاهرام، القاهرة، الاثنين ١٩٩٣/٩/٢٧م.

٣- الاهرام، القاهرة، السبت ١٩٩٣/٩/١١م.

٤- الاهرام، القاهرة، الاحد ١٩٩٣/٩/٥م.

٥- الحياة، لندن، الخميس ١٩٩٣/٩/٢م.

ثانيا : المراجع باللغة الانجليزية :

DOCUMENTS:

A) Handbook of peace full settlement of disputes between states، United Nations، New York، 1992.

B) Documents of Jerusalem، Palestinian Academic society for the study of international affairs. Jerusalem، 1996.

C) Palestinian Center for human rights، The clashes of September 1996، Geneva ، January 1996.

BOOKS:

1) Bills Cott، The skills of negotiating England، power publishing com، 1983.

2) David Astor and Valeric، Peace in the Middle East، super powers and security guarantees. London ، Trans world publishers Ltd، 1978.

3) Dryitzhak Reiter، Jerusalem religious aspects، passia، Jerusalem، June 2000.

4) Dennis Hawwar، How to improve your negotiation skills (Alexander Hamilton inst، 1982).

5) Eitan Felner، a policy of discrimination: Land expropriation ، planning and building in East Jerusalem، Btselm، Jerusalem، May، 1995.

6) Royce A. coffin، The negotiator: Manual for winners (American Management Association، 1973.

7) Robert F. Randle، origins of peace، New York ، The free press، 1974.

8) Fisher، Roger and Williamurg، Getting to yes: negotiating agreement without givining.

9) Mikle، F. how nations negotiate، institute for diplomacy، George town University. Washington D.C. 1988.

10) Lind P. Bradly، The politics of negotiation، The university of North Carolina press، 1991، Chap Hill ، London.

11) Peter Medding، Mapia in Israle، Cambridge University press، London، 1972.

12) Orr. A: Israel: politics، myths and identity crisis (Pluto Press) London، 1994.

13) Wadoud a bdran، The role of Third parties in conflict between small states، Cairo University، 1981.

14) William Grant. Eitor، The United States and Egypt، The brooking institution، Washington، 1990.

15) William B. Quant. Peace process، Brookings institution process، Washington D.C university of California press، 2000.

16) Meron Benvenisti. Jerusalem: The torn city، (Jerusalem) Isray pest ltd، 1976.

17) Mhadi Abdull hadi. dialogue on Jerusalem، passia. Jerusalem ، November ، 1998.

مصادر أخرى:

المواقع الالكترونية على شبكة الانترنت:

١- www.mogatel. Com. موسوعة مقاتل من الصحراء، الاقسام، التفاوض

2- www.palestine-info/arabic/alquds/tahweed/almostamarat.

3- www.khayma.com/shwaikah/azel/htm.

4- www.islamonline.net/arabic/in-depth/palestine/articles/2004 09.

5- www.oppc.pna.net/mag1112-/newpage 19htm.

6 www.amin.org/views/nabil-sahli.

7 www.ar.chinabroadcast.

8- www.pnic/gov.ps/arabic/economy/projects.

9- www.minfo.gov.ns/reports/arabic.

10- www.azzman.com/azzman/articles.

11- www.mafhoum.com/press/abushar.

12 www.qudsway.com/links/derasat/documents.

13- www.islamicsumit.orgsa/

14- www.palestine-infoinfo/arabic/alquds/mukhtarat.

15 www.mnofal.ps/articles.

ممدوح نوفل، المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية ابتعدت كليا عن الالتزام باتفاق اوسلو

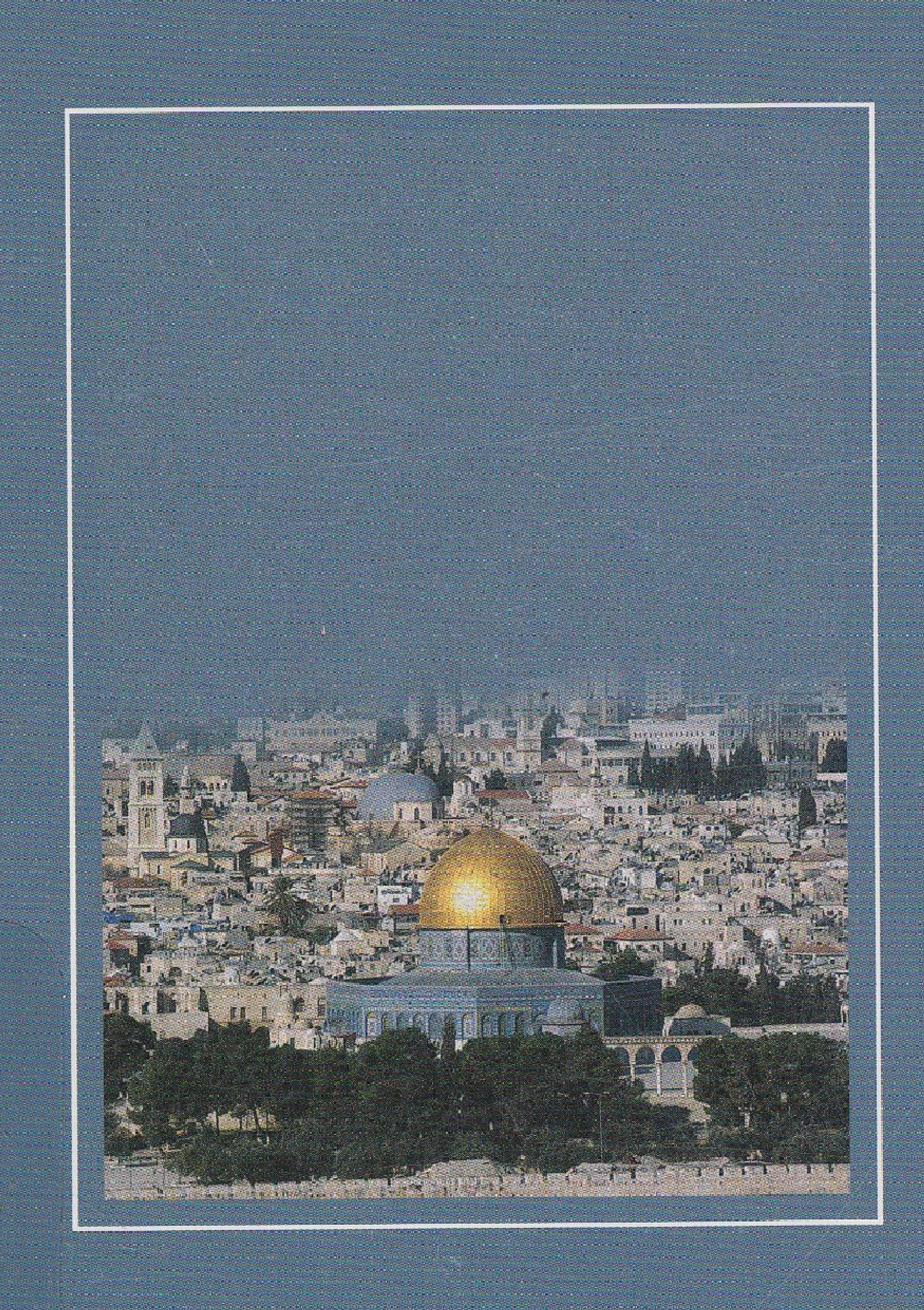


القدس في مفاوضات السلام

ثلاثون عاماً من التجاذبات

١٩٧٩م - ٢٠٠٩م

د. عبد الحميد مسلم المجالي





Designed By Yousef
SARARA